جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه: "معاني القرآن"

إعداد الطالب
سعيد عبدالله علي الخثعمي

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعُبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعيد عبدالله الخثعمي الموسومة بـــ:

الدرس النحوي في كتاب معاني القرآن للأخفش

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2011/07/26	مشرفاً ورئيسا
أ.د. نايل ممدوح أبو زيد		2011/07/26	عضواً
د. سيف الدين طه الفقراء		2011/07/26	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2011/07/26	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الأهداء

إلى الوالد العزيز... حفظه الله

إلى الوالدة العزيزة... حفظها الله

إلى الأهل جميعاً .. وكل من ساعدني..

أهدي هذا العمل المتواضع

سعيد عبدالله علي الخثعمي

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله!... ولا يُنسبُ الفضلُ إلا لأهلِه!

لا يسعني بعد أن وفقني الله، ومنحني القوة والعزيمة، ويسّر لي إتمام هذه الدراسة الأكاديمية المتواضعة، إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام، أعضاء قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، والسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم.

كما أشكر كل الذين ساهموا في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

سعيد عبدالله علي الخثعمي

الفهرس المحتويات

.

الملخص

الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه: "معاني القرآن"

سعيد الخثعمي

جامعة مؤتة: 2011م

لقد تناولت هذه الدراسة الملامح النحوية المبثوثة في كتاب الأخفش "معاني القرآن"، حيث كان الأخفش في أثناء حديثه عن الآيات القرآنية الكريمة كلما مر به آية فيها قضية نحوية فصّل القول فيها، وبيّن ما فيها من وجوه، بما لا يخل بنظام كتابه، فعمدت دراستي هذه إلى إحصاء تلك المواضع وتبويبها حسب أبواب النحو المختلفة، ومناقشتها مناقشة علمية لغوية.

ولقد اشتملت هذه الدراسة على تمهيد وثمانية فصول وخاتمة، تناولنا في التمهيد حياة الأخفش، والتعريف به، ونسبه، وأهم شيوخه، وأهم تلاميذه، وعقيدته، ومذهبه النحوي، ووفاته.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه الدرس النحوي عند الأخفش في باب البناء والإعراب، فتطرقنا إلى المبنيات التي تحدث عنها الأخفش، وأنواع "ما"، ووغيرها من قضايا البناء والإعراب.

أما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن المرفوعات، وهي المبتدأ والخبر، والفاعل، والفعل المضارع المرفوع.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن نواسخ الابتداء، مثل "كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، و"لا" التي لنفي الجنس.

أما الفصل الرابع فتحدثت فيه عن المنصوبات، وهي المفعولات الأربعة، والحال، والتمييز، والنداء، والاشتغال، وغيرها من المنصوبات.

أما الفصل الخامس فتحدثت فيه عن المجرورات، وتضمن الحديث عن الإضافة بأنواعها، وحروف الجر بما فيها من قضايا كمعاني الحروف، وزيادة هذه الحروف، وحذفها، إلى غير ذلك من موضوعات.

أما الفصل السادس والأخير فتحدثت فيه عن التوابع، وهي الصفة، والبدل، والتوكيد، والعطف.

أما الفصل السابع فقد تناولت فيه الحديث عن العلة النحوية في كتاب الأخفش "معاني القرآن".

أما الفصل الثامن والأخير فقد تناولت فيه الحديث عن أثر الأخفش فيمن لحقه من العلماء .

وفي النهاية عرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، في خاتمة ذيّلت بها هذه الفصول الثمانية.

Abstract

Grammatical Lessons in Al-A`khfash's Book " Meanings of Quran "

Sa`eed Al-Khatha`mi

Mutah University 2011

This study addressed the grammatical features in-A`khfash's book "Meanings of Quran", as through his discussion of the qoranic verses whenever he find a verse with a grammatical issue m addressed it and explained its aspects in a way that didn't conflict with the system of his book. Hense, this study aimed to count for these positions and categorizing them according to the various grammatical aspects, and to address them scientifically. This study included an introduction, eight chapters and a conclusion. In the introduction, Al-A`khfash's life, an presentation of his character, lineage, his most important tutors, his students, his belief, his grammatical discipline, and his death were introduced.

The first chapter addressed the grammatical lesson for Al-A`khfash in the section of construction and al-a`rab, and this chapter also discussed constructed expressions and many other grammatical issues.

The second chapter was about Almarfoa`at (subject and object), the subject , and the present tense .

In the third chapter the study addressed invalidators of subjects, such as such as – kan and its relates (was), I`nn and its relates, and La for denial to deny sex.

The fourth chapter addressed objects: manner, discrimination, calling (Alnida`), engagement and others.

The fifth chapter discussed Almajrurat, addition with all its types and aspects, propositions with their issues such as meanings, addition of these propositions and deleting them. the final chapter (chapter 6), was about subordinates: adjective, Allowance, confirmation, and conjunction.

The seventh chapter addressed the grammatical deficiency in Al-A`khfash's book "Meanings of Quran" .

The eighth chapter was dedicated for addressing the influence of Al-A`khfash on later scientists.

Finally , the researcher presented the most important revealed results and concluded with recommendations in light of these results .

المقدمة:

الحمد لله الذي وهبنا العقول، وأيدنا بالعلم والثقافة، لا أحد يحمد علـى خير ومكروه سواه، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله إمام العلماء، وسيد المرسلين، وبعد:

لقد جاءت دراستي هذه نتيجة لملحوظات شتى قد لاحظناها حول القضايا النحوية التي ترد هنا وهناك في كتاب الأخفش "معاني القرآن"، فارتأيت أن أقيم هـذه الدراسة لجمع هذه الملحوظات التي تدخل في دائرة الدرس النحوي، وتبويبها حسب أبواب النحو المختلفة، وتصنيفها ومناقشتها مناقشة علمية قائمة على أساس من العلم والمعرفة.

أما الهدف الثاني من هذه الدراسة فهو لا يقل أهمية عن الهدف الأول، فهـو معنيّ بإبراز الفكر النحوي، والمنهج القويم الذي انتهجه الأخفش في كتابه معـاني القرآن.

أما الهدف الثالث فيتمثل بإبراز القضايا النحوية التي وقع فيها خـلاف بـين الأخفش وغيره من النحاة واللغويين، سواء في عصره، أم في العصور التي تلـت عصره، ومناقشة هذه القضايا مناقشة علمية.

هذا ولم أجد حسب إطلاعي على دراسة من قبل هذه الدراسة تناولـت هـذا الموضوع اللغوي من قريب أو من بعيد، ومما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع.

ومما لا شك فيه أن كل دراسة لا بـد لـها أن تواجـه بعـض المـشكلات والمعيقات، ودراسة مثل هذه الدراسة لا شك أنها واجهت بعض المـشكلات التـي استطعت بحمد الله أن أتجاوزها وأمضي في طريق البحث، وكان من أبـرز هـذه المشكلات، أن هناك كثيراً من الملحوظات النحويـة التـي وجـدتها فـي كتـاب الأخفش"معاني القرآن"احترت في تصنيفها ضمن الأبـواب التـي وُضـعت لهـذه الدراسة، كما أن هناك بعض الأبواب لم تكن عدد القضايا النحوية فيها كثيرة إلى حد أن تكون متناسبة مع غيرها من الفصول، إضافة إلى أنه ثمة بعض العبارات التـي كانت تستغلق على الفهم، فلا نعرف في بعض الأحيان ما يقصد منها الأخفش.

هذه المشكلات هي التي كانت من الناحية العلمية، ناهيك عن المشكلات التي كانت من ناحية الجهد الذي بذلته في سبيل إتمام هذه الدراسة، حيث كنت انتقل من السعودية إلى جامعة مؤتة لأحصل على معلومة أو استشارة في أمر يخص هذه الدراسة، وكان هذا الأمر متعباً بعض الأحيان ، لكنه في أغلبه يحمل في طياته قدراً كبيراً من السعادة حين نتذكر أننا نقوم بذلك في سبيل خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

ولقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثمانية فصول وخاتمة، أما التمهيد فتناولت فيه الأخفش صاحب كتاب "معاني القرآن"من حيث مولده، ونشأته، وعلمه، وشيوخه، وتلاميذه، وأخلاقه.

أما الفصل الأول فقد كان مخصصاً للحديث عن الدرس النحوي في كتاب"معاني القرآن"للأخفش في موضوع المبني والمُعرَب، حيث تحدثت فيه عن القضايا النحوية التي وردت عند الأخفش في هذا الموضوع، وقمت بالتعليق عليها، وبيانها قدر ما أمكننا ذلك.

أما الفصل الثاني فتناولت فيه باب المرفوعات، وهي كما نعلم المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم : كان"وأخواتها، وخبر"إن"وأخواتها، وتحدثت فيه عن قضايا أخرى ذات علاقة بهذه العناوين.

أما الفصل الثالث، فقد تناولت فيه النواسخ الفعلية والحرفية،كان واخواتها ، والحروف المشبهه بليس، واسم إنَّ وأخواتها، واسم لا التي لنفي الجنس.

أما الفصل الرابع فقد خصصته للحديث عن الدرس النحوي في كتاب الأخفش"معاني القرآن"في باب المنصوبات، وقد كان حديثي عن المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وا لحال، واسم "لا"التي لنفي الجنس، واسم"إن"وأخواتها، وخبر"كان"وأخواتها.

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه المجرورات، الإضافة، ومعاني حروف الجر، وحذف حرف الجر، وزيادة حروف الجر، والتقاء الساكنين، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بهذه المجرورات.

أما الفصل السادس فقد تناولت فيه التوابـــع : الــصفة، والعطــف، والبـــدل، والتوكيد.

أما الفصل السابع فقد تناولت فيه الحديث عن العلـــة النحويـــة فـــي كتـــاب الأخفش"معاني القرآن"، ولقد تحدثت فيه عن العلل الأولى، والعلل الثواني، والعلـــل الثوالث، وطرحت لكل من هذه العلل أمثلة حية من كتاب الأخفش.

أما الفصل الثامن والأخير فقد تناولت فيه الحديث عن أثر الأخفش فيمن لحقه من العلماء، وذلك مثل تلاميذه المبرزين، والعلماء اللاحقين، وأثـــر طريقتـــه فـــي التأليف على العلماء، وأثر ما وضعه من عنوان في التأليف القرآني.

وجاءت الخاتمة لتشتمل على أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

التمهيد

الأخفش:

اسمه ولقبه وكنيته:

اسم الأخفش سعيد بن مسعدة [1]، وهذا الاسم لم تختلف فيه كتب الطبقات والرجال، ولقد كان بعض المشتغلين بالطبقات والرجال يطلقون عليه اسم : سعيد الأخفش، وهذا عائد إلى شهرته بين العلماء.

وذكرت المصادر عن كنيته بأنه أبو الحسن، وقد لُقِّب بالأخفش [2]، ولقّبه بعضهم بالأخفش المجاشعي [3]، فقد كان مولى بني مجاشع بن دارم، ومن ألقابه البلخي، إذ إنه كان من أهل بلخ، ولُقب كذلك بالأخفش الأوسط [4]، ولقبه هذا كان تمييزاً له عن الأخفش الأكبر : أبي الخطاب، عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو كان أحد شيوخ سيبويه[5]، وقد لقبه بعضهم أيضاً بالأخفش الراوية[6].

ولقد حصل بعض الخلط عند بعض الباحثين، فخلطوا بين الأخفش الأوسط الذي نحن في صدد دراسته هنا، والأخفش الأصغر، أبو الحسن علي بن سليمان، وهذا كان أحد تلامذة المبرد[7].

---

1. الأنباري، ابو البركات، (د.ت). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، ص: 133.

2. انظر: المرجع نفسه.

3. النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (1997م). الفهرست، تحقيق : إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

4. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية ج:1، ص: 590.

5. انظر المرجع نفسه، ج: 1, ص: 74.

6. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (1954م). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ــ مصر، ص: 74.

7. انظر: الأنباري. نزهة الألباء، ص: 248.

صفاته:

لقد اتصف هذا العالم بصفات كثيرة، منها ما كان خِلقياً، ومنها ما كان خُلُقياً، فقد كان أجلع: أي لا تنطبق شفتاه على لسانه، ولقد كان أسن من سيبويه [1].

ولقد كان الأخفش عالماً متواضعاً، يقدر العلماء ويحترمهم، إذ إنه يروى أنه ناظر سيبويه ذات يوم، فقال:"إنّما ناظرتك لأستفيد منك "[2]، فمن خلال هذه الرواية يمكن لنا أن نرى أن الأخفش كان جُلَّ همه العلم، ولا يفكر كثيراً بمناظرة العلماء إلا من أجل الفائدة.

ومن الصفات البارزة في شخصية الأخفش العلمية أنه كان ذا قدرة كبيرة على الجدل والمناقشة، ولم يجد سيبويه تلميذاً خيراً منه في الرد على الكسائي فيما حصل بينهما من جدل فيما يعرف بالمسألة الزنبورية [3]، فقد جادله الأخفش في أكثر من مائة مسألة خطأه فيها كلها، ومما ورد من قدرته على الجدل والمناظرة، ما ذكره الزجاجي من مجالس الأخفش مع العلماء[4].

ومن الصفات البارزة في شخصية الأخفش العلمية أنه كان متصفاً بالجرأة، فليس سهلاً أن يتصدى أحد لمناظرة الكسائي، فهو عالم كبير عظيم، فمن يتصدى لمناظرته لا يكون إلا عالماً غزير المعرفة، كثير العلم، راجح العقل، فناظر الأخفش الكسائي، واستطاع أن يتفوق عليه في المناظرة، حتى كاد أصحاب الكسائي يثبون على الأخفش[5].

---

[1]. انظر: السيوطي. بغية الوعاة، ج: 1، ص: 590، والأنباري. نزهة الألباء، ص: 133.

[2]. الأنباري. نزهة الألباء، ص: 64.

[3]. وهذه المسألة التي جرى الخلاف فيها بين سيبويه واصحاب مدرسة الكوفة وقد سميت بذلك لأن المثال الذي جرى الخلاف فيه كان يتعلق بلسعة الزنبور, لذا سميت بالمسألة الزنبورية.

[4]. الزجاجي، أبو القاسم، (1962م)مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت ، ص:50، 56، 66، 81، 87، 88، 91.

[5]. انظر43: السيوطي. بغية الوعاة، ج: 1، ص: 590.

شيوخ الأخفش:

لقد ذكرت لنا الكتب التي تختص بالتراجم أن الأخفش قد أخذ العلم عن مَن أخذ عنهم سيبويه [1]، هذا يعني أن الأخفش قد أخذ العلم عن شيوخ هم أنفسهم شيوخ سيبويه، ولم نجد أياً من الكتب ذكر شيوخاً للأخفش غير هذه العبارة، ومن هنا فيمكن لنا أن نعد شيوخ سيبويه هم أنفسهم شيوخ الأخفش، وبناء على هذا الكلام فإن شيوخ الأخفش هم : حماد بن سلمة بن دينار البصري، وهذا شيخ من شيوخ سيبويه، وهو الذي قال له: لحنتَ يا سيبويه[2].

ومن شيوخه أيضاً الأخفش الأكبر، ويعقوب بن إسحاق بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وأبو عبد الرحمن يوسف بن حبيب البصري، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، وحماد بن الزبرقان، وحدّث الأخفش عن الكلبي، والنخعي، وقد بلغ عدد شيوخ الأخفش في بعض المصادر ثلاثة عشر شيخاً، ما بين لغوي، ونحوي، ومقرئ، ومفسر، وصاحب غريب، ومعتزلي[3].

فكما أرى فإن الأخفش قد أخذ عن جماعة من العلماء الذين يشرفون بعلمهم، وهم أيضاً من الشيوخ الذين أخذ عنهم سيبويه، ونحن قد ذكرنا من قبل أنه قد ذُكر عن الأخفش أنه أخذ عن شيوخ سيبويه أنفسهم ، إضافة إلى أن الأخفش لم يكن مكتفياً بعلم واحد فحسب، شأنه في ذلك شأن باقي علماء عصره، بل كان يأخذ شتى العلوم، ويتتلمذ على أيدي علماء فاضلين، يأخذ عنهم النحو واللغة، والغريب من الكلام، ويستفيد من طبيعة أفكارهم كالمعتزليين منهم، إلى غير ذلك من فائدة يجنيها العالم من مثل هؤلاء العلماء الذين ينتمون إلى مذاهب مختلفة ومتعددة.

---

[1]. انظر: الأنباري. نزهة الألباء، ص: 133.

[2]. انظر: الأنباري. نزهة الألباء، ص: 40 ــ 41.

[3]. انظر: الأنباري. نزهة الألباء، ص: 60، 66، والسيوطي. بغية الوعاة، ج: 1، ص: 590، والنديم. الفهرست، ص: 84، القفطي، إبو الحسن علي بن يوسف، (1950م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، بيروت ــ لبنان ، ج: 2، ص: 38.

تلاميذ الأخفش:

كما كان الأخفش قد أخذ عن جماعة من العلماء، فمن الطبيعي أن يأخذ عنه جماعة لا بأس بهم أيضاً من التلاميذ، فكان بذلك مقصداً لطلبة العلم، ومن أبرز تلاميذ الأخفش: الجرمي، وهو أبو عمر صالح بن إسحاق، والسجستاني، وهو أبو حاتم سهل بن محمد، والرياشي، وهو العباس بن الفرج، أبو الفضل، والزيادي، أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان، والنيسابوري، أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد، والمُهلَّبي، مروان بن سعيد، واليزيدي، أبو جعفر أحمد بن محمد[1].

وهؤلاء التلاميذ أصبحوا علماء بفضل ما أخذوه عن الأخفش من علم، وما أخذوا عن أمثاله، ولقد كان من بعض تلاميذه العلماء الأفذاذ، الذين قدموا العلم، وتفانوا من أجله.

عقيدة الأخفش:

لقد ذكر السيوطي أن الأخفش كان معتزلياً، حيث قال :"وقد كان معتزلياً، أخذ عن الكلبي والنخعي"[2]، والمعتزلة أصحاب واصل بن عطاء الغزالي اعتزلَ عن مجلس الحسن البصري ؛وهي فرقة كلامية [3]، أما القفطي فقد ذكر أن الأخفش كان قدرياً، غير أنه لم يكن مغالياً في قدريته [4]، ونحن حين نذكر ذلك لا نذكره إلا من أجل الفائدة، وتمام المعلومة، فلا يعيب الأخفش نحوياً أنه كان معتزلياً أم غير ذلك.

مذهب الأخفش النحوي:

وانا في هذا الصدد لا أريد أن اثبت أن الأخفش كان يتمذهب بمذهب ما، بل هو واضح الانتماء إلى المذهب البصري، غير أنه لم يكن متعصباً شديد التعصب

---

1. انظر: الزبيدي.مجالس العلماء، ص : 66، أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (د.ت). مراتب النحويين، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة – مصر، ص: 122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 61، 284.

2. السيوطي. بغية الوعاة، ج: 1، ص: 590.

3. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985م). كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان. ص: 222.

4. انظر: القفطي. إنباه الرواة، ج: 2، ص: 38.

لمذهبه النحوي، بل كان على علاقة جيدة بالكسائي كبير المدرسة الكوفية، حيث جاء به الأخفش لتعليم أولاده [1]، فهذا يدلنا على الخلق الجم الذي كان يتمتع به الأخفش من أخلاق العلماء، فهو يقبل الجميع، ويحترم آراء غيره من العلماء من المذاهب النحوية.

مؤلفات الأخفش:

لا شك أن عالماً مثل الأخفش لا بد أن يكون له عدداً لا بأس به من المؤلفات، غير أن هذه المؤلفات في أغلبها لم تصل إلينا، وما استطعنا أن نصل إليه من كتب الأخفش هما اثنان، ما نحن بصدده من الدراسة، وهو كتاب معاني القرآن، وكتاب آخر اسمه:"القوافي"، وهذا الكتاب وضعه الأخفش في بيان بعض الأمور التي تتعلق بقوافي الشعر، وهو كتاب مطبوع ومنشور.

وفاته:

لم اجد من الكتب التي ترجمت للأخفش من يتأكد من سنة وفاته، إلا أن السيرافي يذكر أن الأخفش مات بعد الفراء، والفراء مات سنة 207 هـ[2]، ولكن هذا القول لا يجعلنا نجزم أن هذه السنة هي سنة وفاة الأخفش حقاً، ونجد الفيروزآبادي يذكر عدداً من السنوات التي مات فيها الأخفش، فمن قائل أنه مات بعد الفراء، أي سنة 207هـ، وآخر يقول أنه مات سنة 210هـ، وقيل أنه مات سنة 211هـ، وهي أرجح هذه الروايات، وقائل بأنه مات سنة 215هـ[3].

---

1. انظر: الأنباري،نزهة الألباء، ص : 133، والسيوطي بغية الوعاة، ج : 1، ص: 590، الحموي، ياقوت، (1936م)معجم الأدباء، تحقيق أحمد فريد رفاعي، القاهرة- مصر، ج:11، ص: 227.
2. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (1966م). أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، ص: 41.
3. الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، (2000م). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق- سوريا.ص: 145.

الفصل الأول

الدرس النحوي عند الأخفش في الإعراب والبناء

في هذا الفصل من الدراسة سنقوم بدراسة الدرس النحوي في كتاب "معاني القرآن" للأخفش الأوسط، وهذا الموضوع من الموضوعات النحوية التي تحوي قدراً لا بأس به من الأهمية، ولقد وجدت أثناء بحثي بعض المواضع التي تحدث عنها الأخفش في كتابه.

ولما كان كتاب الأخفش "معاني القرآن" مختصاً بالحديث عن آيات القرآن الكريم، فإنني في بعض المواضع أعود لكتب التفسير لبيان قضية معينة قد تكون لغوية، وقد لا تكون، ولكننا حين نرى أهميتها نعود إليها.

1.1 تعريف البناء والإعراب:

لا أجد الأخفش يتحدث صراحة عن البناء والإعراب كتعريف في كتابه "معاني القرآن" والسبب في ظني عائد إلى أن هذا الكتاب كتاب يبحث في معاني آيات القرآن الكريم، وليس مختصاً بالنحو، حتى يذكر لنا فيه الأخفش كل شيء يتعلق بنواحي النحو، غير أنني لا أعدم أن أجد بعض الملحوظات القليلة إلى حد ما تشير لي عما كان مستقراً في ذهن الأخفش من أجل تعريف البناء والإعراب.

إن من الملحوظ أن الأخفش كان يذكر كثيراً قضية التمكن وعدم التمكن، في سياق حديثه عن الاسم المبني و المعرب، ومن هذه المواضع قوله: "الذين": "فأمّا الذين فنونها مفتوحة؛ لأنك تقول: الذي، فتُسقط النون؛ لأنها زائدة، ولا تقول في رفعها: اللذون؛ لأن هذا اسم ليس بمتمكن مثل: الذي، ألا ترى أن الذي على حال واحدة، إلا أن ناساً من العرب يقولون: هم اللذون يقولون كذا وكذا، جعلوا له في الجمع علامة للرفع؛ لأن الجمع لا بد له من علامة "و" في الرفع، و "ي" في النصب والجر وهي ساكنة، فأذهب الياء التي كانت في "الذي"؛ لأنه لا يجتمع ساكنان"[1].

---

[1] الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ط1، ج: 1، ص: 14 ــ 15.

فمن النص السابق اجد أن الأخفش يبين لنا أن الاسم المتمكن تتغير حاله في إعرابه، وأما الاسم غير المتمكن ـ المبني ـ فلا تتغير حركته بتغير مكانه الإعرابي، ولقد ساق حديثه هذا في أثناء كلامه عن "الذين"وهو اسم موصول كما نعلم.

وفي موضع آخر يتحدث لنا الأخفش عن الفكرة ذاتها ـ فكرة التمكن ـ بالشكل ذاته تقريباً، حيث يقول عن الآية القرآنية الكريمة :"ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيْهِ"لأنك أن كل اسم منكور نفيتَه بـ "لا"، وجعلت"لا"إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين؛ لأن "لا"مشبهة بالفعل كما شبه ت"إن، وما"بالفعل... وإنما حذفت التنوين منه؛ لأنك جعلته و "لا"اسماً واحداً، وكل شيئين جعلا اسماً واحداً لم يُصرفا، والفتحة التي فيه لجميع الاسم بُني عليها، وجُعل غير متمكن"[1].

فهذا الكلام قريب جداً من الكلام السابق، ويقصد من خلاله الأخفش أن يُبين لنا الاسم المتمكن تتغير حركة إعرابه، أما الاسم غير المتمكن فلا تتغير حركة إعرابه، وتتكرر هذه الفكرة في أكثر من موضع من كتاب الأخفش[2].

وتعريف الأخفش الضمني للإعراب والبناء تعريف قريب جداً مما يتحدث عنه النحاة، وهذا أمر ليس بالغريب، بل هو أمر طبيعي أن يكون من مثل الأخفش، وهو العالم الجليل الذي امتلك كثيراً من أنواع العلوم.

والنحاة يعرفون المبني بأنه ما"كان حركته وسكونه لا بعامل "[3]، يعني هذا أن الاسم مكتفٍ بحركته عن تأثير العوامل، وهو ما تحدث عنه الأخفش بأنه الاسم غير المتمكن.

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 24 ـ 25.

[2]. انظر مثلاً: الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 65، وج: 2، ص: 476.

[3]. الجرجاني. التعريفات، ص: 208، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1998م). كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 143 ـ 144، المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، (2005م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان ، ج: 1،، ص: 297 ـ 298.

في حين أنني اجد معنى الإعراب عند النحاة واللغويين هو "اختلاف آخر الكلمة بإختلاف العوامل لفظاً وتقديراً "[1]، فهذا المعنى الذي يقصده النحاة واللغويون في تعريف المعرب من الأسماء والأفعال، وهو ما عبّر عنه الأخفش بالـمتمكن، ومصطلح المتمكن مستعمل أيضاً حتى عند النحاة المتأخرين عن الأخفش[2].

وظاهر من خلال ما سقته من كلام للأخفش ولغيره من العلماء والنحاة أن الأخفش قد ذكر تعريفين مختصرين للبناء والإعراب قريبين جداً من التعريفات التي أتى بها النحاة من قبل، ولا شك أن هذه التعريفات التي ذكرها الأخفش فيها نوع من الاختصار، فهو يكتفي بذكر التمكن أو عدمه، ليبين به الإعراب أو البناء، وكما ذكرنا فإن الأخفش لم يُفرد جزءاً يتحدث فيه عن تعريف للبناء أو الإعراب، بل كان تعريفه لهما مأخوذاً من خلال كلامه عن معاني الآيات القرآنية الكريمة.

2.1 الأسماء المبنية وعلامات البناء:

سأتحدث في هذا الجزء من الفصل عن الأسماء المبنية وعلامات البناء كما وردت عند الأخفش في كتابه، إذْ تحدث الأخفش في مواضع متعددة عن بعض الأسماء المبنية، وذكر لنا شيئاً عن بنائها وما يتعلق بها من قضايا، وهذا ما سأتناوله في هذا الجزء من الفصل.

يطالعنا الأخفش في كتابه في سورة الفاتحة بحديثه عن"الذين"في ثنايا كلامه عن الآية الكريمة:

(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ)[3].

إن أول مسألة تحدث عنها الأخفش كما نرى حركة نون"الذين"، فهو يقول إنها مفتوحة، وحركتها هذه تذكرنا بحركة النون في جمع المذكر السالم، والاسم

---

1. الجرجاني. التعريفات، ص: 30، وانظر: الكفوي. الكليات، ص: 297 ــ 298، وانظر الأشموني. علي بن محمد، (1955م)نهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة: 1، القاهرة ــ مصر.، ج: 1، ص: 42.

2. انظر مثلاً: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 42.

3. الفاتحة، الآية: 7.

الموصول "الذين"، يستعمل لجماعة العقلاء [1]، وذكر لنا الأخفش أن النون التي في نهاية الاسم الموصول زائدة، هي زائدة على بنية "الذي".

ونفى الأخفش مجيء "الذين"معربة، فلا نقول : اللذون في حال الجمع، غير أنه ذكر لنا أن بعض العرب استعملها بلفظ "اللذون"فضرب لنا مثلاً قولهم : "هم اللذون يقولون كذا وكذا"[2].

ويتابع ابن النحاس الأخفش فيما تحدث فيه عن "اللذون"[3]، ويقول القرطبي : "ولغة القرآن "الذين" في الرفع والنصب والجر، وهذيل تقول : اللذون، ومن العرب من يقول اللذو"[4].

ويقول السيوطي في هذا المعنى الذي يتعلق برفع "الذين" بالواو: "وإعرابه لغة طيء وهذيل وعقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو"[5].

يقودنا هذا الكلام الذي ذكر بأن السيوطي يؤيد كلام الأخفش، وأنّ القبائل التي ذكرتها إنما قالوا : اللذون، إنما جعلوه من باب جمع المذكر السالم، فكأنهم ألحقوه به، فلذلك قالوا فيه"اللذون"، وقد يكون مما سوّغ لهم ذلك، أنه ذكر كثير من العلماء ــ

---

1. انظر:الجرجاني، عبد القادر . دلائل الإعجاز، دار المنار، القاهرة، 1366هـ، الطبعة الثالثة، ص: 154 ــ 156، وابن عقيل، عبد الله بن بهاء الدين بن عبد الله(1999 م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 15.
3. انظر:النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد .معاني القرآن، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1985م، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 174.
4. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد .الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2006م، ج: 1، ص: 229، وانظر: الأزهري، خالد.تهذيب اللغة، تحقيق : عبد العظيم محمود، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج: 15، ص: 38 ــ 39، والأنباري، أبو البركات. البيان، تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج: 1، ص: 39.
5. السيوطي، جلال الدين.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج: 1، ص: 321.

ومنهم الأخفش ــ أن "الذين" جمع "الذي"، فمن هنا جمعتها هذه القبائل من باب المذكر السالم.

إنني حين انظر في هذه المسألة فيما يتعلق بـ "اللذون" اجد أن من قال من العرب "اللذون" قد أخرجوها إذن من دائرة المبني، فصارت معربة كما هي الحال في جمع المذكر السالم، فيمكننا أن نعدها لغة من لغات العرب، وهو الحاصل فعلاً، فالقرآن في كل موضعها يذكرها: "الذين".

لقد تحدث الأخفش في النص الذي سقته سابقاً عن "لا" التي لنفي الجنس، وكما رأيت فإنه يعدها واسمها اسماً واحداً، ويُشبه "لا" بالفعل، ويقيسها على "ما، وإن" ولذلك لم تنون كلمة "ريبَ" في قوله تعالى، فهي اسم غير متمكن كما يرى الأخفش، ويقول في هذه الآية القرطبي لا رَيبَ فيه نفيٌ عام؛ لذلك نُصبت " ريب به"[1]

وتدخل "لا" التي لنفي الجنس كما يقول النحاة على الاسم النكرة، فيكون الاسم بعدها مبنياً على الفتح[2] ويذكر ابن عقيل أنها تعمل عمل "إنّ"[3]، ومن كلام ابن عقيل هذا يتبين لنا أنه يعامل "لا" معاملة منفصلة عن الاسم الذي يليها، بخلاف ما نفهمه من كلام الأخفش الذي يعدها مع اسمها بمنزلة اسم واحد، فجعلها مبنية بناء على ذلك، وعدّ الفتحة التي على آخر الاسم فتحة للتركيب كاملاً.

إن ما يهمني من كلام الأخفش في نصه السابق، والذي يجعلني في موضع نقاش أنه عدّ "لا ريب" كلها تركيباً واحداً، واسماً واحداً، ويظهر لنا ذلك من خلال كلامه، ولم نقع على من عدها بهذه الصورة، بل كل ما وجدته يجعلهما عاملاً ومعمولاً، والأخفش قد بدأ كلامه على هذا النحو، ولكنني وجدت الاختلاف حين عدهما اسماً واحداً.

---

[1]. القرطبي. الجامع، ج: 1، ص: 245.

[2]. انظر: الزمخشري.محمود بن عمر المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق : علي بو ملحم، مكتبة الهلال، 1993، الطبعة الأولى، ص : 104 وابن عقيل شرح ابن عقيل، ج : 2، ص:5.

[3]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 6.

ويتحدث الأخفش في موضع آخر من معانيه حول سبب كسر همزة "إن"، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى "قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ"[1]؛ حيث يقول :"بكسر "إن"؛ لدخول اللام الزائدة بعدها"[2].

فكما أرى فإن الأخفش ذكر أن همزة "إن" مكسورة، ثم علل كسرها بلحاق اللام الزائدة له، واللام الزائدة هي التي تتصل بالخبر، في قوله: لَيحزنك.

وعند النحاة فإن "إن" تُكسَر همزتها وجوباً إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب "ظن وأخواتها" شريطة أن يأتي خبرها مقترناً باللام، كما رأينا في الآية الكريمة، فإن لم يكن خبرها مقترناً باللام فإنه يتوجب علينا أن نفتح همزتها [3].

وفي أثناء حديثه عن الآية الكريمة:"لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ"[4].

يقول الأخفش معلقاً عليها "رفع لأن قبل وبعد مضمومتان ما لم تضفهما؛ لأنهما غير متمكنتين، فإذا أضفتهما تمكنتا"[5].

وواضح من خلال كلام الأخفش أنّ "قبْل وبْعد"في هذه الآية مبنيتان، وبيّن لنا أن سبب بنائهما عدم إضافتهما، وهذا الذي جاء به الأخفش نجده عند النحاة واللغويين.

يقول ابن عقيل:"أما الحالة التي تبنى فيها – يقصد قبل وبعد وغير وحسب والجهات الست – فهي إذا حُذف ما تُضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه، فإنها تُبنى حينئذ على الضم"[6].

---

[1]. سورة الأنعام، آية: 33.

[2]. الأخفش.معاني القرآن، ج : 1، ص: 298، وانظر: القرطبي.الجامع لأحكام القرآن، ج : 8، ص: 364.

[3]. انظر: ابن عقيل.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج : 1، ص: 354، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 143.

[4]. سورة الروم، آية: 4.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 476.

[6]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج: 2، ص: 74.

3.1 "ما"وأنواعها:

بما أن"ما"تعد في جميع أحوالها من المبنيات رأيـت أن اضـعها فـي هـذا الموضع من الفصل، وسنبيّن ما ذكره الأخفش عنها في ثنايا كتابه.

يتحدث الأخفش في معانيه عن أنواع "ما"، فيذكر أنها تأتي نكرة بمعنى شيء، حيث يقول:"وكذلك ما تكون نكرة، إلا أنها بمنزلة شيء، ويقال إن قوله: "هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ"[1] هذا، جعل ما بمنزلة شيء، ولم يجعلها بمنزلة الذي، فقال : ذا شيء لدي عتيد"[2].

ويتحدث كما أرى الأخفش عن"ما"التي تكون نكرة بمعنى شيء، وهو نوع من أنواع"ما"، ويقول سيبويه عن "ما" ومن وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة الذي للأناسي، "وما" مثلها، إلا أن ما مبهمة تقع على كـل شيء"[3]، ومن كلام سيبويه هذا يتبين لنا أن "ما"تأتي نكرة، فتدل على شيء، وهذا نوع من أنواع"ما"التي ذكرها الأخفش.

أمّا في ما يتعلق بكلام الأخفش عن قوله تعالى هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيـدٌ "[4]،"وقـال مجاهد: ويقول: هذا الذي وكلتني به من بني آدم قد أحضرته، وأحـضرت ديـوان عمله"[5]، فالظاهر لنا من خلال هذا الكلام أن البغوي والقرطبي يعدان"ما"في هذه الآية اسماً موصولاً، ولكننا رأينا الأخفش يعدها نكرة بمعنى "شـيء"، والـذي نـراه أن الأخفش إنما أراد بكلمة "نكرة"أنها مبهمة لا تدل على مسمى بعينه، فلذلك قال عنهـا

---

[1]. سورة ق، آية : 23.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 38.

[3]سيبويه، عمرو بن عثمان . الكتاب، تحقيق:عبد السلام هـارون دار القلـم ، 1966م، ج: 2، ص: 309.

[4]. سورة ق، الآية: 23.

[5]البغوي، الحسين بن مسعود . تفسير البغوي، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، 1986م، ج: 4، ص: 223، والقرطبي الجـامع لأحكـام القـرآن، ج : 19، ص: 447.

أنها بمعنى شيء، والأولى أن أعدها بمعنى الذي ما دام المعنى مستقيماً، والسياق صحيحاً.

ويذكر الأخفش أيضاً أن "ما"تأتي اسماً وحدها، حيث يقول: "وقال: إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ[1]، فما ها هنا اسم وليست له صلة؛ لأنك إذا جعلت يعظكم به صلة ما، صار كقولك إن الله نعم الشيء أو نعم شيئاً"[2].

بينما أجد أبا حيان يذكر الوجوه كلها الجائزة في "ما" في كلمة "نعما"، فذكر أنه يجوز أن تكون بمعنى الذي، وجعلها أيضاً بمعنى "شيء"، وجعل من الجملة"يعظكم به"صفة لـ"ما"، كما ذكر أنها تكون نكرة[3].

ولقد احتج الأخفش لما ذهب إليه من أن تكون "ما"اسماً وحدها بقياسها على "أي" حيث يقول :"فإن قيل: كيف تكون ما اسماً وحدها، وهي لا يُتكلم بها وحده؟ قلت: هي بمنزلة يا أيها الرجل؛ لأن "أي"ها هنا اسم، ولا يُتكلم به وحده حتى يوصف، فصار ما مثل الموصوف ها هنا؛ لأنك إذا قلت : غسلته غسلاً نعما، فإنما تريد المبالغة والجودة "[4]، فكما يتبين لنا من كلام الأخفش هذا أنه يقيس "ما" على "أي"، فكلاهما لا يُتكلم به وحده، ولكن لما جاز أن نقول "يا أيها"وحدها، جاز لنا كما يرى الأخفش أن نعد"ما"اسماً وحدها.

ومما ذكره أيضاً الأخفش عن "ما"قوله ممثلاً على "ما"التي تأتي اسماً وحدها قولك:"ما أحسن زيداً"[5]، فما ها هنا اسم وحده.

إنني كما رأيت كان درس الأخفش النحوي في الموضع السابق يتعلق بـ "ما"، والأحوال التي تأتي عليها، ولقد ركز الأخفش حديثه عن "ما"التي تكون اسماً، وإنما عنى بذلك أن تكون اسماً وحدها بذاتها، دون أن ترتبط بغيرها، وليس القصد

---

1. سورة النساء، آية: 58.
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 39.
3. انظر أبو حيان، محمد بن يوسف تفسير البحر المحيط، تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ج: 3، ص: 289.
4. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 39.
5. المرجع نفسه.

اسميتها في بابها، فلا شك أن "ما" اسم، سواء أكانت موصولة، أم نكرة، أم غير ذلك، فهي في كل الأحوال اسم، ولكن ما عناه الأخفش هو انفرادها وحدها بالاسمية.

ويعود الأخفش للحديث عن "ما" مرة أخرى في أثناء كلامه عن الآية الكريمة: "اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً "[1] حيث يقول الأخفش: "مثلاً ما بعوضة، فإن "ما" زائدة في الكلام، وإنما هو: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة مثلاً، وناس من تميم[2] يقولون: مثلاً ما بعوضة، يجعلون "ما" بمنزلة الذي، ويُضمرون هو، كأنه قال: لا يستحيي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة"[3].

إذْ تحدث الأخفش في النص السابق عن "ما" الزائدة في هذه الآية كما يراها هو، في حين أنه نسب إلى تميم جعلها بمعنى الذي.

ومما ألحظه من كلام الأخفش أنه قدّم الحديث عن "ما" بعدِّها زائدة، ثم ذكر أنها تأتي عند تميم بمعنى الذي، إذ يُضمرون "هو" بعدها، ولقد ذكر أبو حيان ذلك، إلا أنه قد نسب جعل "ما" بمعنى الذي للكوفيين، أما جعلها زائدة فنسب هذا الرأي للبصريين، ولم يذكر أن أحدهما لغة لتميم أو لغيرها[4].

ثمة فكرة ليست مفهومة لديَّ في كلام الأخفش، وهي نسبته عدّ "ما" بمعنى الذي لتميم، وهل كان تميم تميز بين "ما" الموصولة وغيرها من أنواع "ما"؟ أم كانت تتكلم على سليقتها؟

إن الأخفش قد عالج الفكرة من وجهة نظر لغوية، فربما دفعه ذلك إلى أن ينسب جَعْل "ما" اسماً موصولاً لبني تميم، في حين أنه لم يمر بنا أن يُنسب وجهاً لغوياً

---

[1]. سورة البقرة، آية: 26.

[2]. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في القراءات، تحقيق: علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1969، ج: 1، ص: 64، وابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. القراءات الشاذة، تحقيق: برجشتراسر، القاهرة، 1934م، ص: 4.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 59، وانظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 1، ص: 366، وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقي: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، 1993م، ج: 1، ص: 111.

[4]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 267 ـ 268.

مثل هذا الوجه لقبيلة من العرب، وذلك أنه ليس لفظاً ، وإنما تقدير، فلا يهم العربي ما يُقدر بقدر ما يهمه أنه يتكلم بسليقته، فسواء على تميم أكانت "ما"في هذه الآية موصولة، أم زائدة فلا يهمهم ذلك، وربما لا يدرون عنه أصلاً، فهم ينطقون على سليقتهم.

وفي حديث الأخفش عن الآية السابقة نفسها ولكن في موضع آخر و هو: "مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً "[1]، حيث يقول الأخفش :"فيكون"ذا"بمنزلة الذي، ويكون "ماذا" اسماً واحداً، إن شئت بمنزلة "ما" كما قال ما: "مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً "[2]، فلو كانت"ذا"بمنزلة الذي لقالوا"خيرٌ"، ولكان الرفع وجه الكلام، ولقد يجوز فيه النصب؛ لأنه لو قال : ما الذي قلت، لقلت: خيراً، أي: قلت خيراً ، لجاز، ولو قلت: ما قلت، لقلت: خيرٌ، أي: الذي قلت خيرٌ، لجاز"[3].

والأخفش في كلامه هذا يؤيد أن تكون "ماذا" اسماً واحداً، ويدلنا على ذلك أنه قدمه في كلامه، واستدل عليه بالآية القرآنية من سورة النحل، ثم ذكر أنه يجوز عدها موصولة أيضاً.

وفي حديث الأخفش السابق ذكر حالتين من الحالات والوجوه التي تأتي عليها"ماذا"، آراء النحاة، ويضيف النحاة وجهاً ثالثاً من وجوه الحديث عن "ماذا"، هو أن تعد ما وحدها اسم استفهام، و "ذا" اسم إشارة، بالإضافة إلى الوجهين السابقين اللذين ذكرهما الأخفش[4].

---

1. سورة البقرة، آية: 26.
2. سورة النحل، آية: 30.
3. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 60.
4. انظرابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، إيران، الطبعة الخامسة، ج: 1، ص: 300ــ301، والأزهري، خالد .(2001)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، عمان ــ الأردن، ج: 1، ص: 138.

وفي موضع آخر يتحدث لنا الأخفش في معانيه عن "إما"، وذلك في أثناء كلامه عن الآية الكريمة: "فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى"[1] حيث يقول الأخفش: "ذلك أن إما في موضع المجازاة، وهي إما، لا تكون أما، وهي "إنْ" زيدت معها "ما"، وصار الفعل بعدها بالنون الخفيفة أو الثقيلة، وقد يكون بغير نون، وإنما حسنت فيه النون لما دخلته "ما"؛ لأن ما نفي، وهو ما ليس بواجب، وهي من الحروف التي تنفي الواجب، فحسنت فيه النون"[2].

فكما أرى فإن الأخفش يجعل من "إما" أنها مكونة من "إن" و "ما"، وهي يلزمها جواب، ويكمل الأخفش حديثه فيقول: "وأما إما في غير هذا الموضع الذي يكون للمجازاة، فلا تستغني حتى ترد "إما" مرتين، نحو قوله: "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً"[3] ونحو قوله: "حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ"[4] وإنما نصب؛ لأن "إما" بمنزلة "أو" لا تعمل شيئاً، كأنه قال: هديناه السبيل شاكراً أو كفوراً، فنصبه على الحال"[5].

ولقد عد الفراء "إن" شرطية، وما هنا زائدة[6]، وتابعه القرطبي على ذلك، إلا أن القرطبي بيّن أن هذا الوجه مرفوض عند البصريين، وذلك لأنه لا يجيزون أن تدخل "إن" على الأسماء، وإنما يُضمر لها فعل بعدها[7]، وما المتصلة بإن زائدة وهي تختص بالدخول على الأفعال الشرطية.

ولم أجد من ذكر أنه يتوجب تكرير "إما" في هذه الحالة، فقد يكون الجواب مضمراً، فيكون إما شاكراً فيجزى على شكره، وإما كفوراً فيجزى على كفره

---

[1]. سورة البقرة، آية: 38.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 74، وانظر: الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود شاكر، وأحمد شاكر، دار المعارف، (د.ت)، ج: 1، ص: 548 ـ 549.

[3]. سورة الإنسان، آية: 3.

[4]. سورة مريم، آية: 75.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 75.

[6]. انظر: الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، عالم الكتب، 1980م، ج: 3، ص: 214.

[7]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 21، ص: 449.

أيضاً، ولم يذكر لنا العلماء أنه يتوجب علينا تكرير "إما"، ورأينا في كلام القرطبي أنه يعدها شرطية، في حين أن الأخفش لا يعدها كذلك، ومن هنا فإنني أرى أن "إما" هنا شرطية، ولقد رأيت درس الأخفش النحوي في هذا الموضع الذي تمثل بالحديث عن "إما"، والغرض من حديث الأخفش عن الأدوات التي سبق ذكرها هو لبيانِ أنها غير متمكنة وأنها مبنية.

4.1 بناء المنادى على الضم:

وفي هذه الجزئية من هذا الفصل نورد الحديث عن بناء المنادى على الضم كما بيّنه الأخفش في معانيه، حيث يتحدث لنا الأخفش عن المنادى المبني على الضم، ولقد كان حديثه هذا في أثناء كلامه عن الآية الكريمة: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "[1] حيث يقول الأخفش في ذلك: "هذا باب الدعاء، وهو قوله: "يَا آدَمُ اسْكُنْ"[2]، و"يَا آدَمُ أَنبِئْهُم"[3]، و"يَا فِرْعَوْنُ" [4]، فكل هذا إنما ارتفع لأنه اسم مفرد، والاسم المفرد مضموم بالدعاء، وهو في موضع نصب، ولكنه جُعل كالأسماء التي ليست بمتمكنة، فإذا كان مضافاً انتصب؛ لأنه الأصل، وإنما تريد أعني فلاناً وأدعو، وذلك مثل قوله: "قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا"[5]..."[6].

وفي ما تقدم من كلام الأخفش فإنه يتحدث عن بناء المنادى، حيث قال: "جعل كالأسماء التي ليست بمتمكنة "والأسماء غير المتمكنة هي الأسماء المبنية، و المتمكنة هي الأسماء المعربة، فهو إذن يعد المنادى المفرد العلم في هذه الحالة مبنياً.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 35.

[2]. سورة البقرة، آية: 35.

[3]. سورة البقرة، آية: 33.

[4]. سورة الأعراف، آية : 104.

[5]. سورة يوسف، آية: 11.

[6]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 65.

والنحويون يجعلون المنادى المعرفة كـ"آدم"في الآية السابقة مبنياً على ما يرتفع به، وذلك نحو قولك: يا زيدُ، وكذلك إذا كان نكرة مقصودة[1].

ويقول سيبويه عن ذلك: "إن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا: أيُّها الفاسقُ، ويا أيُّها الرجلُ"[2]، ومن كلام سيبويه فإنه لم يذكر صراحة أن المنادى المعرفة مبني، بل قال عنه: إنه مرفوع، ولكنني أجد الأخفش يعده مبنياً كما رأينا في النص الذي سقناه.

5.1 اسم الإشارة:

يتحدث الأخفش عن اسم الإشارة "أولئك" في أثناء كلامه عن الآية الكريمة من سورة الإسراء: "إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً"[3]، حيث يقول: "فقال: أولئك، هذا وأشباهه، مذكراً كان أو مؤنثاً، تقول فيه: أولئك"[4]، ويقول جرير:

ذُمِّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللوى والعَيْشَ بعدَ أولئك الأيامِ[5]

ويجوز في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاثة:

الكسر لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، الفتح للتخفيف الفتحة أخف الحركات لغة بني أسد، وأضعف الوجوه الضم إتباع حركة الذال.

فكما أرى فإن الأخفش قد ذكر لنا أن "أولئك"، تستخدم للجمع مذكراً أو مؤنثاً، "يُشار إلى الجمع مذكراً كان أم مؤنثاً بـ"أولى"، ولهذا قال المصنف:

أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً

---

1. انظر: الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتاب، القاهرة، (د.ت)، ج: 3، ص: 141.

2. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 301.

3. سورة الإسراء، آية: 36.

4. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 423.

5. البيت لجرير في ديوانه، ج: 2، ص: 992، وانظر: المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 185.

ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ... وفيها لغتان: المد؛ وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر: وهي لغة بني تميم"[1].

وظاهر من خلال كلام الأخفش أنه قد ذكر لنا حكماً لـ "أولئك"، والتي كما يتضح أن فيها لغتين : لغة المد، ولغة القصر، ولكن مادامت أولئك تستخدم لجماعة العقلاء، كما أشار النحاة، فكيف إذن وردت في الآية الكريمة لمن لا يعقل؟

إن القرآن الكر يم قد تعامل مع هذه الحواس كأنها تعقل، فلما كان الأمر على ذلك عاملها معاملة العاقل، وفي ذلك يقول القرطبي :"وعبر عن السمع والبصر والفؤاد بـ "أولئك"؛ لأنها حواس لها إدراك، وجعلها في هذه الآية مسئولة، فهي حالة من يعقل؛ فلذلك عبر عنها بـ أولئك"[2].

ومعاملة غير العاقل معاملة العاقل إذا نُزِّل منزلته وارد في كلام العرب، وفي القرآن الكريم كذلك.

ولم يَفُت الأخفش أن يتحدث عن كاف الخطاب التي تتصل باسم الإشارة من حيث حركتها ومطابقتها لمخاطب التي تعود عليه، وكان حديثه عن ذلك في تعليقه على الآية الكريمة :"قَالَ كَذَلِكِ اللّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ "[3]حيث يقول الأخفش :"فكسر الكاف؛ لأنها مخاطبة امرأة، وإذا كانت الكاف للرجل فتحت "[4]، فهذا كلام الأخفش عن كاف الخطاب التي تكون في اسم الإشارة، وكما نرى فإنه تحدث عن مخاطبة الرجل، ومخاطبة المرأة، ولم يتحدث مثلاً :عن مخاطبة المثنى، أو مخاطبة جماعة المذكرين، أو مخاطبة جماعة المؤنث.

---

[1]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 132 ــ 133.

[2]. القرطبي.الجامع لأحكام القرآن، ج : 13، ص: 80، وانظر الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1988م)معاني القرآن وإعرابه، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى. ج: 2، ص: 239.

[3]. سورة آل عمران، آية: 47.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 220.

والكاف التي تتصل بآخر اسم الإشارة تكون للخطاب، فتتوافق مع المخاطب، فتكون مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث، وتلحقها علامة التثنية والجمع وجمع المؤنث[1] إلا أننا لم نجد أن الأخفش قد تحدث عن المثنى وجماعة المذكرين وجماعة المؤنث، وربما كان السبب من عدم ذكر الأخفش لاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب للمثنى المذكر وجماعة المؤنث عائداً إلى اكتفائه بذكر المفرد المؤنث والمفرد المذكر بناء على سياق الآية الكريمة، فإن الآية الكريمة تتحدث عن المفرد المؤنث، وساق الأخفش الحديث عن المفرد المذكر لمناسبة حديثه عن المذكر مع المؤنث.

ويشير هنا إلى فتح الكاف مع المذكر وكسرها مع المؤنث.

وفي موضع آخر يتحدث الأخفش عن ضمير الخطاب في قوله تعالى: " قُلْ أَرَأَيْتُكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ "[2]، وحديثه عن الضمير في كلمة "أرأيتكم" حيث يقول: "فهذا الذي بعد التاء من قوله: أرأيتكم، إنما جاء للمخاطبة، وترك التاء مفتوحة كما كانت للواحد، وهي مثل كاف: رويدك زيداً، إذا قلت: أرود زيداً، فهذه الكاف ليس لها موضع تسمى بجر ولا رفع ولا نصب، وإنما هي من المخاطبة، مثل كاف: ذاك، ومثل ذلك قول العرب: أبصرك زيداً، يُدخلون الكاف للمخاطبة، وإنما هي: أبصر زيداً"[3].

حيث أرى في كلام الأخفش السابق حديثه عن الكاف في مثل "أرأيتكم"، وأن هذه الكاف للخطاب، وليست ضميراً كما قد يتوهمها بعض المتوهمين، وذلك لأن الضمير الواقع موقع الإعراب متمثل في التاء، فكأن الكلام: أرأيتم، ولكن أدخلت الكاف على الضمير للدلالة على المخاطب، وكما قال الأخفش فإنه ليس لها موضع في الجر أو النصب أو الرفع.

---

[1]. السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، 2003م، ج: 1، ص: 85.

[2]. سورة الأنعام، آية: 40.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 299.

"ومذهب البصريين أن الكاف والميم للخطاب، لاحظ لهما في الإعراب، وهو اختيار الزجاج، ومذهب الكسائي والفراء وغيرهما : أن الكاف والميم نُصب بوقوع الرؤية عليهما، والمعنى أرأيتم أنفسكم"[1].

كما أرى من خلال كلام القرطبي فإنه لم يذكر أن الكاف دلالة على الجمع فقط دون أن يكون لها موضع في الإعراب، بل ذكر أنها على مذهب الكسائي والفراء منصوبة، ولكن مذهب البصريين لم يذكر فيه أنهما في محل نصب، وإننا يمكن لنا أن نلحظ أن الموضع الذي وردت فيه الآية قد اشتمل على نوعين من الضمائر، فالضمير الأول، وهو التاء المفتوحة، وهي تاء الخطاب، فهو ضمير رفع متصل، في أن الكاف ضمير نصب متصل، فكيف إذن يقول الأخفش أنها لا موضع لها من الإعراب؟

إنني أرى أن الكاف والميم في موضع نصب مفعول به لـ رأيتَ "، فهي ضمير للنصب، إذْ إنّ الفعل "رأى"فعل متعدٍّ لمفعول إن كان حقيقة، وإلى مفعولين إن كان من أفعال القلوب، فالأولى إذن أن نقدر له مفعوله، وهو الكاف، وهذا الرأي كما رأينا في كلام القرطبي قد قال به الكسائي والفراء، اللذان عد ا الكاف والميم في محل نصب، والله أعلم.

6.1 ضمير الفصل:

ويتحدث الأخفش في معانيه عن الضمير المنفصل "هو" في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة إذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ "[2]، حيث يقول الأخفش: فنصب الحق لأ ن "هو" ها هنا والله أعلم صلة في الكلام زائدة توكيداً، كزيادة "ما"، ولا تزاد إلا في كل فعل لا يستغني عن خبر، وليست هو بصفة لهذا؛ لأنك لو قلت : رأيت هذا هو، لم يكن كلاماً، ولا تكون هذه المضمرة من صفة

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 375، وانظر: الزجاج. معاني القرآن، ج: 2، ص: 246، والقيسي، مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، 1984م، ج: 1، ص: 251.

[2]. سورة الأنفال، آية: 32.

الـظاهرة، ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو قولـه : "وَلَكِـن كَـانُوا هُـمُ الظَّالِمِينَ"[1]، تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً "[2]؛ لأنك تقول: رأيته هو، وأتاني هو، فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضاً غير صفة، ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول، وقد تجري في جميع هذا مجرى الاسم، فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً، أو مضمراً في لغة لبني تميم، في قولهم إن"كان هـذا هـو الحـقُ "، وكانوا هم الظالمون "، و"تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً" كما تقـول : "كـانوا آباؤهم الظالمون" وإنما جعلوا هذا المضمر، نحو قولهم : هو، وهما، وأنت زائداً في هذا المكان، ولم يُ جعل في مواضع الصفة، لأنه فصل، أراد أن يبين به أنـه لـيس بصـفة ما بعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي يكون ليس له خبر"[3].

وفي هذا النص الذي أوردته كاملاً للأخفش رغم ما فيه من طول، يتحدث فيه عن ضمير الفصل، ويجعله ليس له محل في الإعراب.

ومسألة ضمير الفصل التي أشار إليها الأخفش في نصه السابق مسألة خلافية دار الخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين، حيث ذهب الكوفيون إلى أن هذا الضمير يسمى عماداً وأن له محلاً في الإعراب، واختلفوا في إعرابه، بينما ذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً، ولا محل له في الإعراب، ولقد دعـم كـل مـن البـصريين والكوفيين ما ذهبوا إليه بحجج كثيرة لا حاجة لنا في إيرادها ها هنا[4].

ومن خلال نظري في كلام الأخفش فهو ــ بلا شك ــ يؤيد أن يكون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، إلا أنه ذكر لنا أن قوماً يجعلون له موضـعاً مـن الإعراب، ولقد استخدم الأخفش بصورة واضحة مصطلح"الفصل"بشكل صريح.

---

1. سورة الزخرف، آية: 76.
2. سورة المزمل، آية : 20.
3. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 348.
4. انظر: الأنباري، كمال الدين أبي البركـات عبـد الرحـمن بـن أبي الوفاء بن عبيد الله (1998م). الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 213، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 262.

إن الضمائر من المبنيات، وكان حديث الأخفش عن الضمير واضحاً؛ لـــذا فإننـــا وضعنا هذه المسألة في باب المبني والمعرب، ولم نضعها في باب المرفوعات مثلاً.

لقد تحدث الأخفش بشيء من الاختصار عن الموضـــوعات النحويـــة التـــي اختصت بالمبني والمعرب، وكان في كثير من الأحيان يُجمل القول كثيراً فيها، وفي أحيانٍ أخرى كان يكتفي بالإشارة للقضية النحوية دون تفصيل.

إن القضايا النحوية المتعلقة بالإعراب والبناء كانت في كتاب "معاني القرآن" قليلة إلى حدّ ما إذا ما قورنت بغيرها من الموضوعات في الـ فصول القادمة، وربما كـــان السبب عائداً إلى قصر هذا الموضوع بالنسبة إلى غيره من أبواب النحو المختلفة.

الفصل الثاني

المرفوعات

لقد تحدثت في الفصل السابق من هذه الدراسة عن الــدرس النحــوي عنــد الأخفش في باب البناء والإعراب، و انا الآن في صدد الحديث عن الدرس النحــوي في باب المرفوعات في كتابه :"معاني القرآن"،وعلى الرغم أن هذا الكتــاب يــدرس آيات القرآن الكريم، لكن لا بد للأخفش من التطرق إلى النواحي النحوية حتى ولــو كان الحديث عن آيات القرآن الكريم، ونحن نعلم أيضاً أن العلوم العربية في أصــل نشأتها –ومنها النحو - كانت لخدمة القرآن الكريم، وهو من أهم النصوص اللغوية التي اعتمد عليها النحاة واللغويون في بحوثهم اللغوية.

1.2 المبتدأ والخبر:

بدأ الأخفش حديثه في سورة الفاتحة بقوله :"الْحَمْدُ للّهِ[1]، فرفعه على الابتــداء؛ وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو، فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ [2]، وما أشبه ذلك،وهذه الجملــة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها.

فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت إن تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقــال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، وكلٌّ حسن والأول أقيس"[3].

وانا أرى في هذا النص من كتاب الأخفش أنه يتحدث عن قضيتين، الأولــى : قضية المبتدأ والخبر، والثانية قضية رافع المبتدأ والخبر، أما فيما يتعلق بالقــضية الأولى فيذكر لنا أن "الحمد" مبتدأ، وما بعده خبر له، فإذا كان الخبر هو هــو فإنــه يكون مرفوعاً كالمبتدأ، ويقول سيبويه عن ذلك :"والمبتدأ هو كل اسم ابتُــدئ ليبنــى

---

[1]. سورة الفاتحة، آية: 2.

[2]. سورة الفتح، آية: 29.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 9.

عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يــكون إلا بمـــبني علـــيه، فالمـــبتدأ الأول والـــمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إلـــيه"[1].

إنّ كلام الأخفش قريب من كلام سيبويه، فالمبتدأ رفع كما أن الخبر إذا كـــان هو هو فإنه رفع كذلك، ولقد رأينا أن الأخفش قد عمم الفكرة على كل مبتدأ ورد في القرآن الكريم كيلا يعيد الكلام نفسه، فما ينطبق على هذه الآية ينطبق على غيرهـــا من الجمل المكونة من مبتدأ وخبر في القرآن كله.

أما فيما يتعلق بالقضية الثانية التي عرض لها الأخفش في نصه السابق فهي تتعلق كما قلنا برافع المبتدأ والخبر، وأورد لنا رأيين في ذلك، وهذان الرأيان يمثلان محور الخلاف الذي دار بين الكوفيين والبصريين.

ومن الجدير بي أن أُورد عرضاً سريعاً لهذه المسألة في بحثي هذا حيث "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، و أمـــا الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفـــع بالابتداء"[2].

ويمكن أن أرى أن الأخفش قد أورد رأي البصريين المنصوص عليـــه فـــي النص السابق، قال : في قول بعضهم بأن الخبر يرتفع بالابتداء كما ارتفع المبتدأ به، وهذا ظاهر من خلال كلامه، وأورد الأخفش كذلك رأي الكوفيين، ولكنه لـــم ينـــفِ احتمالية هذا الرأي، وإنما قال عنه إنه رأي مقبول، ووصف الـــرأي الأول ـــ فـــي ترتيب كلام الأخفش ـــ أنه الأقيس دون نفي للرأي الثاني.

واحتج القائلون بهذا الرأي من البصريين بقولهم : "إنما قلنا أن العامـــل هـــو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل فـــي هـــذه

---

[1]. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 126.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 49، وانظر: الأزهري، أحمد بن محمد، (2001م). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى. ج: 1، ص: 189.

الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات ... وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك ها هنا"[1].

فمن خلال حجة هؤلاء الذين قالوا بأن الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر معاً، نجد الأخفش يقول بهذا الرأي، وذلك بيّن من خلال كلامه أيضاً ، أحتجّ لهذه المسألة بـ كان وأخواتها وكاد وأخواتها وإنّ وأخواتها وظنّ وأخواتها التي يعمل كل منها في المبتدأ والخبر.

وفي موضع آخر يتحدث الأخفش عن دخول الفاء في الخبر حيث يقول عن قوله تعالى: "وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ"[2]، حيث ذكر أن "إياي"منصوبة على الاشتغال، وهو جائز لما بعده أمر أو نهي، وقال:"والرفع أيضاً جائز على ألا يُضمر، قال الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم وأُكْرومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا [3]

وأما قوله: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا"[4]، و"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"[5]، فزعموا والله أعلم أن هذا على الوحي، كأنه يقول : ومما أقص عليكم الزانية والزاني، والسارق والسارقة، ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء"[6].

فإن الأخفش كما أرى في حديثه عن هذا الموضع يجيز أن يأتي الخبر في معنى الأمر أو النهي فتتصل الفاء به، وأجاز القرطبي أن يُقال في غير القرآن :

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 50.

[2]. سورة البقرة، آية: 40.

[3]. سيبويه. الكتاب, ج: 1,ص: 139, والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 454.

[4]. سورة النور، آية: 2.

[5]. سورة المائدة، آية: 38.

[6]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 84.

وأنا فارهبو[1]، وهذا الكلام الذي جاء به القرطبي واضح الدلالة على جواز مجيئهما على الرفع والنصب معاً.

ويظهر لي من خلال النص القرآني أولاً، ومن خلال حديث الأخفش ثانياً، ومن خلال حديث القرطبي ثالثاً، أن الأولى في مثل هذه الجملة أن تأتي على النصب، وهذا ما ارجح القول به، فإن الفعل المتعدي بعده أولى به أن يُقدَّر له مفعول مقدم، لا أن نقوم بتقديرات مختلفة ومتنوعة حتى نأتي له بمفعول، وهذا الكلام إنما يعضّده النص القرآني الذي تحدثنا عنه، وكلام العالمين الجليلين، حيث إنهما أثبتا أولاً حالة النصب، ثم قالا بجواز الرفع، وهذا يعني أن الرفع أولى، والله أعلم.

ويتحدث لنا الأخفش في أثناء حديثه عن الآية الكريمة ".. لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ "[2]؛ حيث يقول :"فارتفع، ولم يصِر نصباً كما ينتصب النفي؛ لأن هذه صفة في المعنى للبقرة، والنفي المنصوب لا يكون صفة من صفتها، إنما هو اسم مبتدأ وخبره مضمر، وهذا مثل قولك: عبدُ الله لا قائمٌ ولا قاعدٌ"[3].

إن الأخفش يتحدث في النص السابق عن عدم جواز نصب "فارضٌ"، لأن النصب يجعلها نعتاً للبقرة، ورغم أن "فارض"سُبقت بنفي إلا أن هذا النفي لم يكن موجِباً لنصبها، إذ إن المعنى يوجب أن تكون "فارض"مرفوعة على الإبتداء ، ودخلت لا للمعنى وتركت الإعراب على حاله.

ولقد ذكر ابن النحاس الكلام نفسه الذي قاله الأخفش في هذا الخصوص، وعدّ "فارض" نعتاً للبقرة على المعنى، ولم يجِز النصب فيها [4].

وذكر القرطبي الكلام نفسه في ذلك، إلا أنه زاد على كلام الأخفش جواز أن تكون "فارض"خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هي"؛ فيكون المعنى :لا هي فارضٌ [5]،

---

[1]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 9.

[2]. سورة البقرة، آية: 68.

[3]. الأخفش. ج: 1، ص : 110، وانظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 416.

[4]. ابن النحاس. معاني القرآن، ج: 1، ص: 158.

[5]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 182.

وهذا الوجه الذي ذكره القرطبي وجه مستحسن في ظاهره، إلا أننا نميــل إلــى أن نعد"فارض"صفة للبقرة على المعنى؛ لأن المعنى يقرر أن تكــون صــفة، ولــيس الاستفهام كان عن البقرة فارض أم لا، بل كان الاستفهام عن البقرة ما صفتها، فلما كان المعنى على ذلك فإنني أرجح أن تكون "فارض"صفة في المعنى وبقي الإعراب على حاله بالرفع على الإبتداء.

وتحدث الأخفش عن "ويل"كيف أنها تأتي على الرفع إذا تبعتها اللام، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: "فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ "[1]، حيث يقول : "يُرفع الويل لأنه اسم مبـ تدأ جُعل ما بعده خبره، وكذلك الويح والويل والــويس، إذا كانــت بعدهن هذه اللام ترفعهن .. وذلك أن كل ما كان من هذا النوع تحسن إضافته بغيــر اللام، فهو رفع باللام، ونصب بغير اللام ..ولو ألقيت اللام قلت : ويلَ زيدٍ، وويــحَ زيدٍ"[2]وقال بعض المعجميين إن الويح والويل و الويس بمعنى واحد، في حين ذهب الخليل بن أحمد إلى القول بأن الويح والويس تستعملان للاستملاح، فتقــول للطفــل مثلاً:ويحه ما أملحه ! وقال بعضهم: إن الويح للرحمة، وذهب الأصــمعي إلــى أن الويل قَبُوح، والويل ترحّم، والويس دونها، أي هي أصغر منها[3].

والأخفش في حديثه هذا يذكر أن "ويل"إنما ارتفعت باللام، فماذا قصد الأخفش بأن اللام هي التي رفعت "ويل"؟

يذكر القرطبي أن "ويل"هنا مرتفعة بالابتداء، ولم يذكر أن الــلام هــي التــي رفعت"ويل"، ولكنه ذكر أنه يجوز رفعها ونصبها مع اللام، في حين أنها إن كانــت مضافة فلا يجوز أن تُرفع، بل تُنصب[4].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 79.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 125.

[3]. انظر: الأزهري، محمد بن أحمد (2001م).تهذيب اللغة، تحقيق : محمد عوض مرعــب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 191، وابــن منظــور . لسان العرب، ج: 2، ص: 639.

[4]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 222.

والذي يقصده الأخفش من أنّ اللام هي الرافعة للويل أن "ويل" وغيرها مثـل: ويح، وويس[1]، إذا جاءت قبل اللام تكون مرفوعة، أي أن الرفع واللام مرتبطان ببعضهما بعضاً، فإذا زالت اللام لم يجز لنا أن نرفع مثل هذه الألفاظ، في حين أنها إذا جُردت من اللام وأُضيفت كان حقها النصب.

إن الأخفش في درسه النحوي هذا تحدث عن "ويل" وارتفاعها بسبب اتصال اللام بخبرها، هذا ما أجاز رفعها، ولقد زاد القرطبي أيضاً أنه صح الابتداء بها رغم أنها نكرة بسبب أنها جاءت في سياق الدعاء [2]، و تحدث الأخفش عن مواضع أخرى في القرآن الكريم و ردت فيها "ويل" مرفوعة بسبب اتصال اللام بخبرها، ومن هـذه المواضع قوله تعالى: "وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِيْنَ"[3].

ويتحدث الأخفش لنا عن لام الابتداء حيث يقول: "وقال: "وَلَقَدْ عَلِمُـواْ لَمَـنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ"[4] فهذه لام الابتداء، تد خل بعد العلم وما أشـبهه، ويُبتدأ بعدها، تقول: لقد علمتُ لَزيدٌ خيرٌ منك، وقال: "لَمَّن تَبِعَكَ مِـنْهُمْ لأَمْـلأَنَّ"[5]، و"لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا"[6]"[7].

وكما أرى في النص السابق فإن الأخفش تحدث لنا عن "لام" الابتداء، وهـذه اللام تأتي فتتصل بالاسم أو بالفعل المضارع وبعض المواطن الأخرى، وهي تفيـد التوكيد[8]، وهذه اللام هي التي تحدث عنها الأخفش في النص السابق.

---

1. انظر: ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، ج: 1، ص: 77.
2. انظر القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 222.
3. سورة المطففين، آية: 1.
4. سورة البقرة، آية: 102.
5. سورة الأعراف، آية: 18.
6. سورة يوسف، آية: 8.
7. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 148.
8. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 9، ص: 25.

وهذه اللام ليست عند الكوفيين، إذ إن مذهبهم يقضي بأن هذه اللام تقع في جواب قسم مقدر، يقول الرضي "ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل: لَزيدٌ قائم، جواب القسم أيضاً، والقسم قبله مقدر، فعلى هذا ليس عندهم لام الابتداء"[1].

وواضح من خلال كلام الأخفش أنه يتحدث عن لام الابتداء، ولكنه قيدها بقيد غريب، وهو أن تأتي بعد العلم أو ما شابهه، ولم يفصل كثيراً في ذلك، ثم عندما جاء بالآيات التي تحتوي على لام الابتداء لم تكن كلها تتضمن معنى العلم أو ما شابهه، ونسجل قضية أخرى على كلام الأخفش حيث إنه لم يذكر أن هذه اللام تؤكد المعنى الذي تدخل عليه، ولكن رغم هاتين الملحوظتين نجد أن الأخفش قد تحدث لنا عن لام الابتداء بشكل سريع، حيث أعطانا بعضاً من أحوالها من مثل مجيئها للتوكيد واتصالها بالفعل المضارع، وهو ليس في صدد التقعيد النحوي كي يفصّل في كل جزئياتها، وإنما هو محكوم بما لديه من النص القرآني، وبالتالي فهو يعلق على الآيات القرآنية بما يراه مناسباً، ويقدم المعلومة التي تخدم الآية الكريمة، وما نحن في هذه الدراسة إلا منقبون عن هذه الملحوظات التي تدخل في باب الدرس النحوي أياً كان هذا الدرس، ولا نطالب الأخفش بشمولية هذا الدرس رغم ما فيه من فائدة جمة، وإلمام سريع مقتضب حول القضايا النحوية.

ويتحدث الأخفش في موضع آخر من كتابه عن "ماذا" إذا جاءت بمعنى الذي، حيث يقول: "إذا جعلت ماذا بمنزلة ما، وإن جعلت ماذا بمنزلة الذي، قلت: قل العفوُ، والأولى منصوبة، وهذه مرفوعة كأنه قال: ما الذي ينفقون، فقال: الذين ينفقون العفوُ، وإذا نصبت فكأنه قال: ما ينفقون، فقال: ينفقون العفوَ؛ لأن ما إذا لم تُجعل بمنزلة الذي فالعفو منصوب بـ ينفقون، وإن جعل بمنزلة الذي فهو مرفوع بخبر الابتداء"[2].

---

1. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (د. ت). شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.، ج: 2، ص: 374.

2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 185.

لقد أورد الأخفش حديثه هذا عن "ماذا" أثناء حديثه عن الآية الكريمة : "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ"[1].

إذن كما أرى فإن "ماذا"تحتمل أن تكون واحدة من وجهين يذكرهما لنا الأخفش في هذه الآية، وهي إما أن تكون بمعنى الذي فيأتي ما بعدها مرفوعاً على خبر الابتداء، وإما أن تكون بمعنى "ما" الاستفهامية فإن ما بعدها يكون منصوباً على المفعولية.

ويقول ابن النحاس :"إن جعلت ذا بمعنى الذي كان الاختيار الرفع على معنى الذين ينفقون هو العفو و جاز النصب، وإن جعلت ما وذا شيئاً واحداً كان الاختيار النصب على معنى قل ينفقون العفو وجاز الرفع"[2].

ويتحدث القرطبي أيضاً عن "ذا" بهذا الشكل الذي رأيناه عند ابن النحاس، حيث إنه يذكر إن كانت ماذا شيئاً واحداً كان الاختيار النصب والرفع جائز، وإذا كانت ذا بمعنى الذي كان الاختيار الرفع وهذا الكلام هو عينه كلام ابن النحاس، وذكر أن الآية على وجه النصب[3].

لقد تحدث الأخفش عن هذا الموضع كما رأيت بصورة مجملة أيضاً، واجد في كلام القرطبي وابن النحاس زيادة على ما ذكره الأخفش، فهما يشيران إلى جواز مجيء المنصوب بعد ماذا التي تكون شيئاً واحداً مرفوعا، والعكس بالعكس، فإنهما يشيران إلى أن المرفوع بعد ذا التي تأتي بمعنى الذي يجوز أن يأتي منصوباً، ولا نجد مثل هذا الكلام عند الأخفش، فهو ذكر لنا الوجهين دون أن يجيز انعكاس الوجهين في موضعيهما.

إنني كما ذكرت سابقاً أن الأخفش في رأيي يبحث عما يخدم الآية الكريمة، وهذا ما يدفعه في كثير من الأحيان إلى عدم التفصيل في الناحية اللغوية، فربما هذا ما يجعله لا يذكر مثل هذه الأشياء من جواز الوجهين السابقين في كلام ابن النحاس والقرطبي.

---

1. سورة البقرة آية: 219.
2. ابن النحاس. معاني القرآن، ج: 1، ص: 309.
3. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 3، ص: 447.

وفي موضع آخر يتحدث الأخفش عن اقتران خبر المو صول بالفاء، وذلك في أثناء حديثه عن الآية الكريمة: "الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"[1].

حيث يقول الأخفش : "فجعل الخبر بالفاء إذا كان الاسم الذي وصلته فعل؛ لأن في معنى مَنْ، ومَن يكون جوابها بالفاء في المجازاة؛ لأن معناها : من ينفق ماله فله كذا.. وهذا في القرآن كثير"[2].

ولقد مثل سيبويه لهذه الحالة بقوله :الّذي يأتيني فله درهم "[3]، وهــذا الكــلام لسيبويه قريب من كلام الأخفش، حيث إنه ذكر هذه الحالة التي تكون مــع الاســم الموصول.

ولقد أشار القرطبي إلى أن الفاء قد دخلت في خبر الموصول؛ لأن الموصول ها هنا قد تضمن معن الشرط، حيث يقول :"دخلت الفاء في قوله تعالى : فلهــم؛ لأن في الكلام معنى الجزاء"[4].

ويقول صاحب البحر المحيط :"دخلت الفاء في "فلهم"لتضمن الموصول معنى اسم الشرط، لعمومه... وإنما يوجد الشبه ــ يعني بين الاسم الموصول واسم الشرط إذا كان الذي موصولاً بفعل، وإذا لم يدخل على الذي عامل يغير معناه"[5].

فكما أرى من خلال كلام العلماء الذين ذكرت كلامهم أن الذي هنا دخلت الفاء في خبرها لتضمنها معنى الشرط، وهو ما رأيته عندهم كلهم، وهو الذي يذكره النحــاة، ولقد بيّن أبو حيان شروط دخول الفاء في خبر الموصول، وهو ما ذكرته فــي رأي أبي حيان.

إن الأخفش نص على الشبه بين الاسم الموصول واسم الشرط بطريقة غيــر مباشرة وذلك حين تحدث عن أن "الذي مثل "من"فهو وإن لم يذكر صراحة أن الشبه

---

1. سورة البقرة، آية: 274.
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 203.
3. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 139.
4. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 381.
5. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 344.

قائم بين الاسم الموصول واسم الشرط إلا أن تشبيهه الاسم الموصول باسم الشرط دليل على أنه قصد إلى ذلك المعنى، وعلى عادة الأخفش فهو لا يفصل كثيراً في حديثه عن الأمور النحوية، بل يُجمل كلامه بطريقة مقتضبة ويحمّله أكبر قدر ممكن من المعلومة.

إنني رغم ما ذكرته من الملحوظات على الدرس النحوي عند الأخفش إلا أنني اجد أنه يقدم لنا درساً نحوياً جيداً، خصوصاً أننا قلنا أنه يبحث فيما يخدم الآية القرآنية بغض النظر أكان ما يخدم الآية لغة أم معنى أم غير ذلك، لذا نجد ما عنده من كلام مختصر ومقتضب في الأمور النحوية.

وفي موضع آخر من كتاب الأخفش يتحدث لنا عن رفع "مثل"في الآية القرآنية الكريمة: "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ"[1].

يقول الأخفش في ذلك : "فالمثل مرفوع على الابتداء، وإنما هو تفسير الوصية"[2].

إن الأخفش في هذا الكلام كأنه يفسر عد "مثل" مبتدأ رغم أنها شبه جملة، فقال إنها تفسير الوصية، غير أننا نرى أن فيها مسوغاً بارزاً وهو تقدم الخبر على المبتدأ النكرة، يذكر ابن عقيل أن هذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، حيث يقول: "أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في الدار رجل، وعند زيدٍ نمرة، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو : قائم رجل"[3].

ويتبين لي من خلال النص السابق الفكرة التي أشرنا لها سابقاً في أن الأخفش يحاول تقصير الكلام قدر الإمكان في أثناء حديثه عن النواحي النحوية، ثم إنه في هذا السياق في الآية الكريمة لم يذكر لنا تعليلاً واضحاً لسبب الابتداء بالنكرة، بل فسرها على أنها تفسير للوصية، هذا إن كان قصد تعليل الابتداء بالنكرة، أما إذا أراد

---

[1]. سورة النساء، آية: 11.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 248.

[3]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 217.

المعنى المنوط بكلمة "مثل"فهذا لا يدخل ضمن الدرس النحوي، بل هو في ناحية المعنى.

أما أبو حيان فقد ذكر هذه الآية في تفسيره البحر المحيط وعلق عليها حيث قال: ومثل صفة لمبتدأ محذوف تقديره حظٌّ مثل، قال الفراء: ولم يعمل يوصيكم في مثل، إجراءً له مجرى القول في حكاية الجمل، فالجملة في موضع نصب بيوصيكم، وقال الكسائي: ارتفع مثل على حذف إن، بتقدير إن للذكر مثل، وبه قرأ ابن أبي عبلة"[1].

كما أرى فإن أبا حيان قد جاء بتفسير لم يذكره الأخفش، فأبو حيان يجعل"مثل"صفة لمبتدأ محذوف تقديره حظ، وإنني إذا أردت أن ارجح أحد القولين على الآخر فعلي أن اضع بعين الاعتبار المعنى المرتبط على التقدير في كل منهما، حيث إن عدها ــ أي مثل ــ مبتدأ مؤخراً عن خبره فإن التقديم يفيد الحصر، ولكن هل الآية تفيد الحصر؟

أرى أن هذا المعنى بعيد عن المعنى الذي تفيده الآية، في حين أنني أرى أن المعنى المرتبط بالتفسير الثاني ــ تفسير أبي حيان ــ فهو يعد مثل صفة لمبتدأ محذوف تقديره حظ، فتكون الجملة: للذكر حظٌّ مثل حظ الأنثيين، والجملة على هذا النحو أكبر فائدة من الجملة في حال التقدير الذي ذكره الأخفش.

إنني أميل إلى الوقوف إلى جانب رأي أبي حيان، أي أن "مثل"صفة لمبتدأ محذوف، ونعارض رأي الأخفش، إذ إن المعنى في الآية الكريمة أبين في التفسير الثاني.

2.2 الفاعل:

في هذا الفصل سأقوم بإيراد المسائل التي تدخل في باب الفاعل، وثمة بعض المسائل التي لها صلة بالفاعل، من مثل مسألة حذف الفعل وغيرها، وهذا ما سنقوم بعرضه إن شاء الله تعالى تحت هذا العنوان.

---

[1]. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 3، ص: 189.

وانتقل إلى مسألة أخرى تحدث فيها الأخفش عن درس نحوي في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة: "ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ"[1].

حيث يقول الأخفش فيها : "ولم يقل ثم عمى وصم وهو فعل مقدم؛ لأنه أخبر عن قوم بأنهم عموا وصموا، ثم فسر كم صنع ذلك منهم، كما تقول رأيت قومك ثلثيهم، ومثل ذلك : وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ [2]، وإن شئت جعلت الفعل للآخر، فجعلت على لغة الذين يقولون أكلوني البراغيث"[3].

لقد تحدث الأخفش في الآية السابقة عن لغة "أكلوني البراغيث"، وهذه اللغة تعني أن الفعل يثنى ويجمع مع الفاعل المثنى والمجموع، وهو خارج عن عادة اللغة التي تجعل الفعل ملتزماً حالة الإفراد مع الفاعل المثنى والمجموع.

و"مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقول على مذهب هؤلاء : قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات، فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر، ويحتمل وجهاً آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به، كما تقدم، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة"[4].

إن النص الذي ذكرته آنفاً لابن عقيل يتحدث عن لغة أكلوني البراغيث التي أشار إليها الأخفش في الآية الكريمة دون تفصيل كبير، والنحاة يرون أن تخريج مثل هذه الظاهرة في اللغة يكون من إحدى ثلاثة مخارج:

---

1. سورة المائدة، آية: 71.
2. سورة الأنبياء، آية: 3.
3. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 286.
4. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 79 ــ 80.

1 . إما أن نعد الألف والواو النون علامات على التثنية و الجمع، والاسم الظاهر المرتفع بعد الفعل فاعلاً للفعل.

2 . أو أن يكون الألف والواو والنون فاعلة للفعل، والاسم الظاهر بدلاً من الفاعل.

3 . أو أن يكون الفعل والمضمر المتصل به في محل رفع خبر مقدم، ويكون الاسم الظاهر في محل رفع مبتدأ مؤخر.

إن الأخفش كما رأيت لم يفصل الحديث في هذه المسألة على النحو الذي بيّنته، بل اكتفى بذكره للقضية التي تدخل المسألة فيها، ولقد نُقل لنا اسمها بـ "أكلوني البراغيث"[1]، كما تحدث لنا الأخفش عن نواحي المعنى المتصلة بالآية الكريمة، فقد أشار إلى أنه يتحدث عن جزء من الكل، وذلك كالمثال الذي طرحه لنا، فقال "ثلثي القوم"للدلالة على الجزء منهم، وعلى هذا بيّن لنا ما في الآية الكريمة.

وتحدث لنا الأخفش في معانيه عن مسألة كثر فيها الكلام بين النحاة، وهذه المسألة تتعلق بدخول "إنْ"على الاسم الظاهر، وهي لا تدخل إلا على الأفعال، وذلك في أثناء حديثه عن الآية الكريمة: "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ"[2].

حيث يقول الأخفش : "فابتدأ بعد إن، وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في إنْ لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[3].

إن هذه المسألة التي أوردها الأخفش تدخل في باب حذف الفعل، وفي موضع حذف الفعل مع "إنْ" الشرطية إذا تبعها اسم دون فعل ، فقد كان لبعض العلماء آراء متعددة، ومن هذه الآراء رأي الفراء، إذ يقول ابن يعيش : زعم الفراء أن "أحدٌ"في

---

[1]. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 209.

[2]. سورة التوبة، آية: 6.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 354.

الآية ـــ (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[1] ـــ يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك"[2].

ولقد رفض ابن يعيش رأي الفراء، ورده بقوله : "وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً، وصار الكلام كا لمبتدأ والخبر"[3]، ونرى بوضوح أن ابن يعيش يرفض رأي الفراء جملة وتفصيلاً، وهو يؤيد الرأي القائل : إن أحداً مرتفعة على إضمار فعل بعد"إنْ"[4].

وقد أجاز سيبويه أن يُضمر الفعل مع "إنْ"، واستقبحه في غيرها من أخواتها؛ ذلك لأن"إنْ"هي أمّ أدوات الشرط، لذلك فإنهم توسّعوا فيها كما توسّعوا في الهمزة مع الاستفهام[5].

وخلاصة القول في هذه المسائل، أن فيها ثلاثة مذاهب : أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد "إن وإذا"الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً، يُفسّره الفعل المذكور بعده... والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد "إن وإذا" الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يُفسره، والمذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد "إن وإذا" الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير"[6].

---

[1]. سورة التوبة، آية: 6.

[2]. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 81، وانظر: الفراءمعاني القرآن، ج : 1، ص: 422.

[3]. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 82.

[4]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج: 1، ص: 474.

[5]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 187، وابن النحاس. معاني القرآن، ج: 2، ص: 109، والزمخشري. الكشاف، ج: 3، ص: 14، والقرطبي. الجامع، ج: 10، ص: 116.

[6]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حاشية الكتاب، ج: 2، ص: 86.

لقد ذكر لنا الأخفش في نصه الذي علق به على الآية الكريمة أنه يتحدث عن وجهين فقط في مثل هذا الموضع، فإما أن نعد الاسم المرتفع بعد"إن"مبتدأ، والجملة التي تليه في محل رفع خبر، أو أن نقدر للاسم المرتفع بعدها فعلاً محذوفاً، ونحن نميل إلى أن نعد الوجه الأول أفضل؛ وذلك لما فيه من منطقية في التعليل، ونرد ما سواه من الأوجه، إذ إن إنْ ، وإذا "هما اللتان حذف الفعل معهما، وحذفه واجب، ولم نجد في غيرهما و جوباً للحذف، فلما كان الأمر على ذلك، فانا اميل إلى رد هذا الوجه، ورأي الكوفيين ليس بمنطقي، إذ إن "إن" لا تباشر الأسماء، فلما كان الأمر على ذلك فالوجه الذي يقول بأن الاسم المرتفع بعد "إن"مبتدأ، والجملة بعده خبر له هو أفضل الوجهين عندنا، وإن كان الأخفش قد وصف الوجه الثاني بالأقيس.

وتحدث الأخفش في موضع آخر من المواضع التي ذكر فيها درسه النحوي عن الفعل الذي لا يتصل بضمير المثنى للرفع إذا كان عائداً على "كلا وكلتا"، وذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة : "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً"[1].

حيث يقول الأخفش : "فجعل الفعل واحداً، ولم يقل آتتا؛ لأنه جعل ذلك لقوله كلتا في اللفظ، ولو جعله على معنى قولك كلتا لقال: آتتا"[2].

ولقد عالج الأخفش كما أرى في هذا النص قضية مهمة من القضايا التي دار الخلاف فيها بين اللغويين و النحويين، وهي قضية التعامل مع "كلا وكلتا"، وهل هما يعاملان على أنهما مفردان أم مثنيان.

لقد ذهب الكوفيون إلى أن "كلا وكلتا "فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل"كلا"كل، ثم خففت اللام، وأضيفت إليها الألف للتثنية، واحتجوا لذلك بحجج نقلية، في حين أن البصريين ذهبوا إلى أنهما فيهما تثنية معنوية، وأنهما مفردان

---

[1]. سورة الكهف، آية: 33.

[2]. الأخفش.معاني القرآن، ج : 2، ص: 430، وانظر: الأزهري.شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 80.

لفظاً، والألف فيهما كالألف في "عصا ورحى"، واحتجوا لما ذهبوا إليه بالآية الكريمة[1].

وكما رأيت في كلام الأخفش فإنه يميل إلى رأي البصريين، والآية الكريمة تؤيد هذا المذهب، فلو كانت "كلا وكلتا" تثنية لفظية أ يضاً لقال:"آتتا"، غير أنني أرى أن الأخفش بيّن لنا المذهبين، فمن اعتدّ باللفظ يقولون في غير القرآن : آتتا، ومن اعتدّ بالمعنى يقولون : آتت، إلا أن تقديم الأخفش للمعنى يدلنا على أنه أميل إليه من اللفظ.

3.2 رفع الفعل المضارع:

وانا في هذا الجزء من الفصل سأقوم بمناقشة الدرس النحوي عند الأخفش في باب الفعل المضارع ورفعه، فقد أورد الأخفش بعضاً من الأحوال المتعلقة برفع الفعل المضارع، وهذا ما سنبينه بإذن الله تعالى.

ويتحدث الأخفش في موضع آخر عن رفع الفعل المضارع، وذلك خلال حديثه عن الآية الكريمة : "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ "[2]، حيث يقول الأخفش: "فرفع هذا لأنه كل ما كان من الفعل على يفعل هو، وتفعل أنت، وأفعلُ أنا، ونفعل نحن، فهو أبداً مرفوع، لا تعمل فيه إلا الحروف التي ذكرت لك من حروف النصب أو حروف الجزم والأمر والنهي والمجازاة، ولـ يس شيء من ذلك ها هنا، وإنما رُفع لموقعه في موضع الأسماء"[3].

يشير الأخفش هنا إلى أن الفعل المضارع يكون حكمه الرفع إذا جّـر د من النواصب والجوازم لأنه يقع موقع الاسم الذي يُبتدأ به.

كما يقول المبرد : "اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء"[4]، فربما قصد الأخفش من ذلك أن هذه الأفعال أعربت لوقوعها في

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 392 ــ 401.

[2]. سورة البقرة، آية: 84.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 133.

[4]. المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 1.

"وعلة إعــراب موضع الاسم من حيث مشابهته له في الأوجه التي يذكرها الباحثون الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليــه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب فأما المعاني التي تتوارد علــى الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد، فإنــك لــو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه، ولو نصبته لكــان مفعــولا بــه وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافا إليــه، وصــار المــراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عــن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا، فإنك لو جزمت "تمدح" لكنت مَنْهِيا عنه استقلالا، وصــار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا، ولو رفعت "تمدح" لكــان مستأنفا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولا لان المصدرية وصار المراد أنك منهى عــن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز"[1].

لقد كانت هذه المسألة آخر مسائل هذا الفصل من هذه الدراسة، والذي بحثت فيه الدرس النحوي عند الأخفش في باب المرفوعات.

لقد لاحظت أن الأخفش في كثير من نواحي كلامه عن القضايا النحوية يُجمل القول فيها إجمالاً، ولا يفصل بالطريقة التي يُفصّل بها النحاة، ربما كان ذلك عائــداً إلى أن الأخفش يتحدث عن القضايا النحوية بما يخدم النص القرآني الــذي يتحــدث عنه، ولا يرى ضرورة للتفصيل في هذه المسائل، خصوصاً وأن الهدف الأساســي من كتابه هذا دراسة الآيات القرآنية، وليس البحث اللغوي، وإنْ كان القــرآن مــن صلب اللغة، وهو البيئة الخصبة التي من أجلها كتب كثير من العلماء والباحثين كتباً يضمنونها دراساتهم اللغوية.

وكما يظهر من خلال كلام الأخفش أنه يفصل القول في القضايا النحوية على وجهٍ يجمع بين الطريقة التعليمية والإسلوب التقعيدي ، ويذكر لنا المــسائل النحويــة

---

[1]. انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 37.

مبيناً فيها وموضحاً لجزئياتها بشكل لطيف في اطار حديث جميلٍ عن معني آيات القرآن.

4.2 كان وأخواتها:

تحدث الأخفش عن مسألة تمام "كان" أثناء حديثه عن الآية الكريمة: "وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ"[1]؛ حيث يقول: "وقد ذُكِر عن الحسن: وإن شئت نصبت كلالة على خبر كان، وجعلت يورث من صفة الرجل، وإن شئت جعلت كان تستغني عن الخبر، نحو: وقع، وجعلت نصب كلالة على الحال، أي يُورث كلالةً، كما تقول: يُضرب قائماً"[2].

وذهب النحاس إلى أن "كلالة" في هذه الآية منتصبة على أنها خبر كان[3]، في حين أن الطبري كان يرى بجعل "كلالة" منصوبة على الحال، وأن "كان" في هذا الموضع تامة بمعنى وقع[4]، وأياً كان كلام العلماء حول موضع "كلالة"[5] من الإعراب فإن هذا الشيء لست معنيياً ببحثه في هذا الموضع، وإنما ذكرت ذلك من باب التوضيح، وما يُهمنا من نص الأخفش هو أنه تحدث بشيء بسيط حول تمام كان، فكان تأتي تامة في بعض الأحيان، فتأخذ فاعلاً.

وهذه الأفعال قد تكون ناقصة وتامة، ومنها ما لا يكون إلا ناقصاً، إذن فهي بناء على هذا الكلام تنقسم إلى قسمين: "أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً، والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعها، بل يحتاج معه إلى منصوب، وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا

---

[1]. سورة النساء، آية: 12.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 250 ــ 251، وانظر: الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج: 8، ص: 58.

[3]. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 400.

[4]. انظر: الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج: 8، ص: 58.

[5]. أي أن يموت الانسان ولا يكون له وريث من ولد أو بنت وإنما يرثه أخاً أو اخت.

فتئ وزال التي مضارعها يزال، لا التي مضارعها يزول، فإنها تامة، نحو : زالت الشمس،"وفتئ وليس" لا تستعمل إلا ناقصة، ومثال التام قوله تعالى : وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، أي: إن وُجد ذو عسرة"[1].

5.2 الحروف المشبهة بليس:

أعملت "ما" عمل ليس في لغة أهل الحجاز، قال تعالى : (ما هَـذَا بَشَراً)[2]، ولم تُعملها تميم، ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما، فيقولون: إن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإن كانت ما لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية، وكلتاهما لنفي الحال، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر "ليس"[3]، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أنها تنفي الحال فقط[4].

أما المشبهات بليس فهي : ما في لغة أهل الحجاز، وإنْ، ولا، ولات، وهي تعمل عمل"ليس"فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، ورد عند الأخفش في معانيه بعض المسائل النحوية التي تتعلق بالمشبهات بليس، وفي ما يلي أتحدث عنها.

تحدث الأخفش عن "إنْ" حيث قال:"وأما إن الخفيفة فتكون في معنى ما، كقول الله عز وجل: إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ[5]، أي: ما الكافرون، وقال: إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ[6]، أي:ما كان للرحمن ولد فهي مكسورة أبداً إذا كانت في معنى ما وكذلك : وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ[7]، فإن بمنزلة ما، وما التي قبلها بمنزلة الذي"[8].

---

1. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 279.
2. سورة يوسف، آية: 31.
3. انظر: المبرد.المقتضب، ج: 4، ص: 188، والأنباري. أسرار العربية، ص: 143.
4. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 108.
5. سورة الملك، آية: 20.
6. سورة الزخرف، آية: 81.
7. سورة الأحقاف، آية: 26.
8. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 119.

لقد تحدث الأخفش في النص السابق عن "إن" المخففة في حال أن تكون بمعنى "ما"، وهي في هذه الحالة تكون من المشبهات بليس، غير أن الأخفش لم يفصح صراحة عن فكرة أن "إن"ها هنا تشبه ليس في العمل، فقد يقصد بها النافية فحسب، وليس ا لمشبهة بليس، ولكن يغلب على ظننا أن الأمثلة التي ذكرها من باب المشبهات بليس ودليلنا على ذلك أنه يستقيم المعنى إذا ما عوضنا "ما"مكان إن فتصبح الجملة وما الكافرون إلا في غرور.

وفي موضع آخر من كتاب الأخفش "معاني القرآن" تحدث عن أداة من هذه الأدوات التي تشبه ليس في العمل، وهي "لات"، وذلك في كلامه عن الآية القرآنية الكريمة: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ"[1].

حيث يقول:"فشبهوا لات بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون لات إلا مع حين، ورفع بعضهم ولات حين مناص، فجعله في قوله مثل ليس، كأنه قال ليس أحدٌ وأُضمِر الخبر"[2].

أشار الأخفش إلى أمرين هما:

أولاً: أن لات من المشبهات بليس، فهي إذن تأخذ عملها، فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني، ويسمى خبرها.

ثانياً: أن لات تتعلق بالزمان، فهي تتصل بالحين وتختص به.

إن هذا الحرف من ابتداعات العربية ولا يوجد له نظير في سا ئر اللغات العربية، كما هو مفهوم من قول براجشتراسر، حيث قال :"وقد اشتقت العربية من لا أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس "[3]، وقال:"فاللات مقصورة على نفي وجود الحين، نحو: لات حين مناص"[4].

ويرى الجمهور أن هذا الحرف مركب من لا النافية وتا ء التأنيث، وهذه التاء لتأنيث الكلمة، مثلها تاء ثمت وربت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي، كما قالوا :

---

1. سورة ص، آية: 3.
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 492.
3. براجشتراسر. التطور النحوي، ص: 111.
4. المرجع نفسه، ص: 115.

علامة ونسّابة، وذهب آخرون إلى أنها لا، والتاء الزائدة في أول الحين، وقال آخرون هي فعل، وهؤلاء على قولين : أحدهما: أنهما في الأصل لات يليت، بمعنى نقص، والآخر: أن أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء [1].

وتحدّث الأخفش عن "ما" التي تأتي مرفوعة في أثناء حديثه عن الآية الكريمة : فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا "[2]، حيث يقول : "رفعٌ، لأن كل ما لا تحسن فيه الباء من خبر ما فهو رفع؛ لأن ما لا يشبه في ذلك الموضع بالفعل، وإنما يشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء؛ لأنها حينئذ تكون في معنى ليس لا يشركها معه شيء، وذلك قول الله عز وجل :"مَا هَـذَا بَشَراً"[3]، وتميم ترفعه، لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا ما بالفعل"[4].

يظهر من خلال كلام الأخفش واضحاً حديثه عن "ما" الحجازية والتميمية، فهي عاملة عند الحجازيين، وغير عاملة عند التميميين، هذا في حال أن يصلح أن يتصل خبرها بالباء، وإذا لم يحسن أن يتصل خبرها بالباء فهي رفع كما ذكر الأخفش.

ولقد أعمل الحجازيون "ما" عمل ليس وذلك لتشابههما، في حين أن التميميين لم يعملوهما، ويذكر النحاة أوجه الاتفاق بين "ما" و"ليس" حيث "إن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإن كانت ما لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية، وكلتاهما لنفي الحال، ويُقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس"[5].

---

[1]. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج : 1، ص: 109، والأشموني. شرح الأشموني، ج : 1، ص: 257، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج : 1، ص: 199- 200، والسيوطي. همع الهوامع، ج : 1، ص: 126، وابن هشام. مغني اللبيب، ج : 1، ص: 253 -254.

[2]. سورة البقرة، آية: 85.

[3]. سورة يوسف، آية: 31.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 136.

[5]. السامرائي. معاني النحو، ج : 1، ص: 229، انظر: الأنباري. أسرار العربية، ص : 143، والمرادي. توضيح المقاصد، ج: 1، ص: 187.

أن حديث الأخفش لم يقتصر كما رأينا على "ما"المشبهة بليس في لغة الحجازيين، والتي لا تعمل في لغة التميميين، وإنما تحدث عن ما التي تكون للرفع، وهي المقصودة في الآية الكريمة، وتأتي هذه للرفع، ويكون ما بعدها ــ وهو المبتدأ ــ متقدماً على خبره وجوباً، وبالتالي يكون الخبر متأخراً عنه أيضاً وجوباً، حيث إن المبتدأ حُصِر في الخبر[1].

لقد رأيت أن الأخفش قد قدم لنا درساً نحوياً في مجال "ما"التي تأتي للرفع، وتأتي بمعنى الفعل، أي أنها تأتي بمعنى"ليس"وهذه تأخذ حكمها ــ أي ليس ــ عند الحجازيين، في حين أنها لا تأخذ حكمها عند التميميين؛ وذلك لأن التميميين لا يشبهون"ما"بليس.

6.2 اسم"إنَّ"وأخواتها:

تحدّث الأخفش عن اسم "إنّ"بشكل سريع في أثناء شرحه للآية الكريمة : "وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ "[2]، حيث يقول:"فجّر جنات وقد وقعت عليها "أن"؛ لأن كل جماعة في آخرها تاء تذهب في الواحد أو في تصغيره، فنصبها جر، ألا ترى أنك تقول :جنهْ، فتذهب التاء، وقال : خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ"[3]والسماوات جر، والأرض نصب؛ لأن الـ تاء زائدة، ألا ترى أنك تقول سماء ... وإنما جروا هذا في النصب؛ ليجعلوا جره ونصبه واحداً، كما جُعِل تذكيره في الجر والنصب واحداً، تقول : مسلمين وصالحين، نصبه وجره بالياء"[4].

يتمثل لنا الدرس النحوي عند الأخفش في هذه المسألة في ناحيتين هي:

أولاً:حديثه عن أن "جنات"هي اسم"أن"، وهو منتصب بالكسرة، عوضاً عن الفتحة، وعامل النصب فيه "أن"، وثانيهما: إن اسم"إن"وأخواتها إذا كان نكرة، وكان الخبر

---

[1]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 235.

[2]. سورة البقرة، آية: 25.

[3]. سورة الأنعام، آية: 1.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 57 ــ 58.

شبه جملة، فإنه يتوجب تقديم الخبر على المبتدأ [1]، وهذه الحالة هي المتمثلة في الآية الكريمة.

وأشير هنا إلى مسألة حديثة تتعلق بـ جمع المؤنث السالم، هذه المسألة تتعلق في تعليل الباحثين المحدثين لنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضاً عن الفتحة، إذ يردون السبب إلى المخالفة الصوتية بين الألف التي تسبق التاء في الجمع مع الكسرة في حالة النصب، فلو نصبنا هذا الجمع بالفتحة سيحدث عندنا نوع من الثقل الناشئ من التشابه في الصوت بين الألف والفتحة، لذا آثرت اللغة طلباً للتخفيف أن تجعل علامة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة مخالفة للألف السابقة للتاء، وهو تعليل محدث ناشئ من ظهور القوانين الصوتية ومعرفة العلماء العرب بها، فاستفادوا منها في تعليل هذه الظاهرة في اللغة العربية[2].

ومن المسائل النحوية التي ذكرها الأخفش في "إن" وأخواتها حديثه الطويل عن"إن"و"أن"ودخول لام الابتداء في خبرهما، وحينها تكون لاماً مزحلقة، وهذا الحديث الطويل سنورد منه ما يخدم هذه المسألة، وأورد الأخفش هذه المسألة في أثناء حديثه عن الآية الكريمة:"وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ ..."[3]، حيث يقول: "فهذه اللاّم لام التوكيد وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه "إنّ"اذا كان بينها وبين "إنّ"حشو نحو هذا . هو مثل:إنّ في الدارِ لَزَيْداً "وتقع أيضاً في خبر "إنَّ" وتصرف "إنَّ" الى الابتداء، تقول:"أَشْهَدُ إِنَّهُ لَظَرِيفٌ "قال الله عزَّ وجلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لكاذبون [4]..."[5] فالفيصل بين "إن"المكسورة و"أن"المفتوحة كما نرى من كلام الأخفش دخول اللام على خبرها، أما إذا لم تدخل اللام في خبرها فإنها تكون مفتوحة الهمزة، ويضيف الأخفش :"لأن "أنَّ" الثقيلة اذا

---

[1]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 348.

[2]. انظر: عبد التواب.التطور اللغوي، ص : 43، والشايب.أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: 388.

[3]. سورة البقرة، آية: 74.

[4]. سورة المنافقون، آية: 1.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 116.

كانت هي وما عملت فيه بمنزلة "ذاكَ"أوْ بمنزلة اسم فهي أبدا "أَنَّ" مفتوحة. وإنْ لم يحسن مكانها وما عملت فيه اسم فهي "إنَّ"على الابتداء.ألا ترى إلى قوله "اذْكُرُواْ نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ"[1] يقول: "اذْكُرُوا هذا""[2].

إذن ما صح أن يحل محله اسم فإنه يتوجب علينا أن نفتح همزة "إن" معه، أما إذا كان في موضع الابتداء فلا يجوز فيه إلا كسرها، وإنّ تأتي في الابتداء، أما"أن"فلا تأتي في الابتداء، بل تأتي في حال أن يحل محلها اسم، ففي هذه الحالة يجب فتح الهمزة، أما في الابتداء فالكسر[3].

وفي هذه القاعدة النحوية يقول ابن مالك:

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقا بِاللامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُوْ تُقَى [4]

فهذه الحالة التي ذكرها الأخفش من حالات كسر همزة "إن" بيّنتها، ولكنه أفاض الشرح فيها، وذكر كثيراً من الآيات القرآنية التي لم نرَ حاجة إلى ذكرها كلها، فالمسألة متشابهة بينها جميعاً.

أما المسألة التي الآتية فهي مسألة تخفيف "إنّ"، ولقد تحدث الأخفش عنها حيث يقول:"وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام، يقولون: إنْ زيدٌ لَمُنطلقٌ، ولا يقولونه بغير اللام مخافة أن تلتبس بالتي معناها "ما"وقد زعموا أن بعضهم يقول إنْ زيداً لمنطلق، يعملها على المعنى، وهي مثل: إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ،[5] تقرأ بالنصب والرفع، و "ما"زيادة للتوكيد، واللام زيادة للتوكيد"[6].

إن النص السابق الذي سقته للأخفش يتحدث عن تخفيف "إن"، وهي مكسورة الهمزة، وذكر الأخفش أن من شرطها أن يقترن خبرها باللام، ونرى من كلام

---

[1]. سورة البقرة، آية: 47.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 116.

[3]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 354.

[4]. ابن مالك. ألفية ابن مالك، ص: 21.

[5]. سورة الطارق، آية: 4.

[6]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 120.

الأخفش أن هذه لا تعمل النصب في المبتدأ، وإنما يبقى مرتفعاً، ولقد ذكر الأخفش أن قوماً زعموا أنها تعمل النصب في المبتدأ، والزعم كما يقولون مطية الكذب، فما نستشفه من كلام الأخفش أنه لا يجيز ذلك في"إن"المخففة.

يقول ابن عقيل: "إذا خُففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ، فإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إنْ النافية، ويقل إعمالها فتقول : إنْ زيداً قائم، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا تلزمهما حينئذ اللام؛ لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بـ إن النافية إذا أُهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها، فقد يستغنى عن اللام"[1].

والمسألة الأخرى التي تتعلق بـ "إن"وأخواتها مما ذكره الأخفش في معانيه، فهي تتعلق بتقدم خبر"إن"على اسمها وجوباً، ولقد تحدث النحاة عن هذا التقدم للخبر على المبتدأ في الأصل في باب "إن" وأخواتها، وبيّنوا هذه المسألة من نواحيها المختلفة، وسنوضح ذلك بعد قليل.

يقول الأخفش في تعليقه على الآية الكريمة : "تَوَدُّ لو أنَّ بَيْنَها وبَيْنَهُ أمَداً بَعيداً"[2]، يقول: "لأن البين ها هنا ظرف وليس باسم، ولو كان اسماً لارتفع الأمد ، فإذا جئت بشيء هو ظرف للآخر وأوقعت عليه حروف النصب، فانصب، نحو قولك : إن عندَنا زيداً؛ لأن عندنا ليس باسم، ولو قال: إن الذي عندنا، قلت: زيدٌ؛ لأن الذي عندنا اسم، قال: إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ [3]، فجعل إن وما حرفاً واحداً، وأعمل"صنعوا"كما قال: إنما ضربوا زيداً، ومن جعل ما بمنزلة الذي رفع الكيد"[4].

ويتحدث ابن عقيل عن مسألة الرتبة في حال دخول "إن"وأخواتها على الجملة الاسمية، حيث إنه يبيّن أنه لا يجوز تقدم الخبر على اسم "إن" إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان : أحدهما: أنه يجوز

---

[1]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 378 ــ 379.

[2]. سورة آل عمران، آية: 30.

[3]. سورة طه، آية: 69.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 214 ــ 215.

تقديمه وتأخيره، وذلك نحو : ليت فيها غيرَ البذي، أو ليت هنا غيرَ البذي، أي الوقح، فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها، الثاني :أنه يجب تقديمه، نحو : ليت في الدارِ صاحبَها، فلا يجوز تأخير في الدار؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو: إنّ زيداً آكل طعامَك، فلا يجوز : إن طعامَك زيداً آكل، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو : إن زيداً واثقٌ بك، أو جالسٌ عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول : إن بك زيداً واثقٌ، أو إن عندك زيداً جالسٌ"[1].

ولقد ذكر النحاس أن "أمداً" اسم "إن" منصوب، هذا يعني أنه عد ما قبلها خبراً مقدماً [2]، ولكن النحاس لم يفصل في المسألة كما فصّل فيها الأخفش، وبيّن لنا وجه تقدم المبتدأ على الخبر في هذه الحالة.

لقد ظهر في النص الذي ذكرته عن الأخفش أنه تحدث بداية عن تقدم خبر إن على اسمها، وانحصر حديثه في إطار الآية الكريمة التي يُبيّن معانيها، ثم انتقل لبيان وجه تقدم هذا الخبر، حيث إن "البيّنها" ذكر لا يصلح أن يكون اسماً لـ "إن"، ومن هنا كان لا بد من عده خبرها مقدماً، ثم أشار الأخفش إلى أمر آخر، فبيّن أننا لو قلنا: إن الذي عندك زيدٌ، لكان "زيد" مرتفعاً؛ وذلك لأن الذي حلّت محل اسم إن، فلم يكن هناك ضير من عد زيد مرتفعاً على الخبر، وذكر لنا الأخفش آية قرآنية أخرى هي: "إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ"[3]، وهي في القرآن منصوبة على عمل "صنعوا" فيها، ولقد قرأها بعض القراء بالرفع، على جعل "ما صنعوا" اسماً ناشئاً من المصدر المؤول[4].

---

[1]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 348 ـ 349.

[2]. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 366.

[3]. سورة طه، آية: 69.

4. انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1934م).القراءات الشاذة، تحقيق : برجشتراسر، القاهرة ـ مصر. ، ص: 244.

وتحدث الأخفش عن تخفيف "كأن" في أثناء كلامه عن الآية القرآنية الكريمة : "كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ"[1].

يقول الأخفش: "وهذا في الكلام كثير، و هي كأن الثقيلة، ولكنه أضمر فيها فخفف، كما تخفف أن ويُضمر فيها، وإنما هي كأنه لم"[2].

لقد ذكر الأخفش أن مثل "كأن" كمثل "أن"، والتي يكون ما بعدها معها بمنزلة اسم واحد، فهو هنا يقول ذلك أيضاً في "كأن"، فهي وما بعدها بمنزلة اسم واحد، فهذا هو معنى أضمر فيها.

وذكر النحاس هذا الكلام الذي وجدته عند الأخفش [3]، ونقل القرطبي كلام الأخفش نفسه، فذكر أن "كأن" هنا مخففة، وأن المعنى: كأنه لم[4].

و"كأن" تُخفف كما ذكر الأخفش، ويقول ابن عقيل :"إذا خففت كأن نوي اسمها، وأخبر عنها بجملة اسمية، نحو: كأنْ زيدٌ قائم، أو جملة فعلية مصدرة بـ "لم"، كقوله تعالى: "كأنْ لم تَغنَ بالأمس"، أو مصدرة بقد، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [5]

والاستشهاد به هنا في قوله : وكأن قد، حيث خففت كأن وحذف اسمها وأُخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بـ "قد"، والتقدير: وكأنه، أي الحال والشأن، قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله : لم تزل برحالنا"[6].

وأشار الأخفش إلى مسألة في قوله تعالى:"إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"[7].

---

1. سورة يونس، آية: 12.
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 369.
3. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 2، ص: 247.
4. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 10، ص: 464.
5. المرادي. توضيح المقاصد، ج: 1، ص: 131.
6. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 390.
7. سورة طه، آية: 63.

يقول الأخفش عن "إن"الواردة في هذه الآية: "خفيفة بمعنى الثقيلة، وهي لغة لقوم يرفعون ويُدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون بمعنى ما، ونقرؤها ثقيلة، وهي لغة لبني الحارث بن كعب"[1].

أشار الأخفش إلى أمرين هما:

أولاً: ذكر أن هذه التي ذكرت في الآية الكريمة خفيفة بمعنى الثقيلة، وهي لغة لقوم من العرب، يجعلون ما بعدها رفعاً، ويُدخلون اللام على خبرها ليفرقوا بينها وبين النافية التي تكون من المشبهات بليس.

ثانياً: تحدث عن لغة أخرى من لغات العرب في هذه الآية، وهي لغة قصر المثنى، وهي لغة بني الحارث بن كعب، وهي لغة تعامل المثنى كأنه اسم مقصور، فيُعرب بالحركات المقدرة لا بالحروف.

وعلى هذه اللغة ـ لغة بني الحارث بن كعب ـ وصل إلينا بعض الشواهد النحوية، حيث يقول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فِيْ الْمَجْدِ غَايَتَاهَا [2]

فالشاهد في هذا البيت أنه جعل المثنى "غايتاها" منصوباً بحركة مقدرة على الألف، وهي من باب الأسماء المقصورة، فالأصل الذي يجب أن تأتي عليه هذه الكلمة"غايتيها"، فخرّجها النحاة على أنها من لغة بني الحارث بن كعب.

ويذكر أبو حيان هذه الآية الكريمة ويعلق عليها بتعليق طويل جداً، اذكر منه هنا ما يهمني إذْ أشار إلى أن كثيراً من القراء قد قرأوا بتشديد النون في "إن"، وبجعل "هذان وساحران" بألف لينة، "واختلف في تخريج هذه القراءة، فقال القدماء من العلماء: إنه على حذف ضمير الشأن، والتقدير: إنه هذان لساحران، خبر إن الجملة من قوله هذان لساحران ...وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 443 ـ 444.

[2]. هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج , والشنقيطي.الدرر اللوامع، ج : 1، ص: 106، والسيوطي.شرح شواهد المغني، ج : 1، ص: 127المالقي.رصف المباني، ص : 24، 236.

يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ ... وقيل إن بمعنى نعم، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه، وهذان لساحران مبتدأ وخبر ... وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق، وأبو الحسن الأخفش الصغير"[1].

وبعد أن فرغ أبو حيان من عرض الآراء التي ذكرها في هذه الآية الكريمة، جاء بالرأي الذي هو يراه، حيث يقول : "والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية"[2].

وذكر الأخفش الرأي الراجح عنده دون أن يفصل في غيره من الآراء، وهي أن هذه الآية جاءت على لغة بلحارث بن كعب الذين يعاملون المثنى معاملة الاسم المقصور ويعربونه بحركات مقدّرة على الألف.

ويتحدث الأخفش في موضع آخر من معانيه عن العطف بالرفع على اسم إن، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: "وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ"[3].

حيث يقول الأخفش : "إذا عطف على ما بعد إن نصب والرفع على الابتداء كما تقول: إن زيداً منطلقٌ، وعمرٌو ذاهبٌ، وإن شئت قلت : وعمراً ذاهبٌ نصب ورفع"[4].

لقد أورد الأخفش في كلامه هذا حديثاً عن جواز العطف على موضع "إن"بعد تمام جملتها، وذلك على نحو ما قدم لنا من الأمثلة السابقة، ولقد اختلف النحاة في جواز العطف على موضع "إن" ولكن قبل تمام الخبر، حيث رأى الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك، غير أنهم اختلفوا في ذلك، فبعضهم يرى أنه يجوز سواء أكان عمل "إن" ظاهراً أم لا، وذهب آخرون إلى أنه يجوز بشرط أن يكون عمل "إن" غير ظاهر،

---

[1]. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 6، ص: 238.

[2]. المرجع نفسه.

[3]. سورة المائدة، آية: 45.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 282.

في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك في أية حال [1]، وهذه المسألة التي عرضت لها عرضاً سريعاً قد أججت الخلاف بين المدرستين، غير أنني لست على مساس مباشر بها في هذه الملحوظة النحوية التي أوردها الأخفش في معانيه، ولقد عرضت لها عرضاً سريعاً لبيان ناحية العطف فيها، فكلتا المسألتين تشتركان في قضية العطف، غير أن الفرق بينهما أن مسألة "والجروحُ قصاص"جاءت الجملة المعطوفة فيها بعد تمام الخبر، ومسألة الإنصاف جاء العطف فيها قبل تمام الخبر.

ولقد ذكر ابن المنذر أن هذه الجملة وما قبلها مبتدأة، وأشار إلى أنها قراءة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ والمعنى أن هذا الحكم مرتبط بالمسلمين، رغم أن السياق يتحدث عن بني إسرائيل[2].

إن ما أورده ابن المنذر بكلامه هذا لا يجيز أن يكون النصب جائزاً في مثل هذه الآية، ولم يذكر جواز النصب، وإنما اقتصر كلامه على الرفع فقط، ولكن القرطبي ذكر جواز النصب مع الرفع، فالعطف فيه على الضمير الموجود في النفس، وهذا يؤيد كلام الأخفش[3].

ورغم ما أجده من الاقتصار والاختصار في كلام الأخفش إلا أننا نلمح فيه ملامح الدرس النحوي بشكل واضح، وهذا هو الدرس النحوي الذي انتهيت منه في هذه المسألة، حيث ذكر الأخفش جواز العطف على موضع "إن"بعد تمام الخبر بالرفع.

وفي المسألة الآتية من المسائل النحوية في الدرس النحوي الذي قدمه لنا الأخفش في معانيه أتحدث عن فكرة أشرت لها سابقاً في المسألة التي سبق الحديث عنها، وهي مسألة العطف على اسم "إن"قبل مجيء الخبر بالرفع، ولكننا هنا سوف

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 175، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 272.

[2]. انظر: ابن المنذر. الإشراف على مذاهب الأشراف، تحقيق: محمد نجيب سراج الدين، دار الثقافة، قطر، 1986م، ج: 2، ص: 155، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 8.

[3]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 8.

نقوم بتفصيل القول فيها، ولقد تحدث عنها الأخفش في أثناء حديثه عن قوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ.."[1].

حيث يقول الأخفش في هذه المسألة : "والنصب القياس على العطف ما بعد إن، فأما هذه فرفعها على وجهين، كأن قوله : إن الذين آمنوا، رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ، لأن قوله : إن زيداً منطلق، وزيد منطلق من غير أن يكون فيه إن في المعنى سواء، فإن شئت عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قلت إن زيداً منطلق وعمرٌو، ولكنه إذا جعل بعد الخبر كان أكثر وأحسن"[2].

إن النص السابق الذي أتيت به للأخفش يتحدث فيه عن العطف على اسم"إن"قبل مجيء الخبر بالرفع، وهي مسألة دارت بين النحويين الكوفيين والبصريين، وفيما يلي بيان لهذه المسألة.

ذهبّ الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر، وذلك نحو قولك : إن زيداً وعمرو ذاهبان، وإنك وبكرٌ منطلقان، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يجوز ذلك إلا في ما لم يظهر فيه عمل إن، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[3].

ولقد احتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من جواز ذلك بالآية الكريمة السابقة، فرد عليهم البصريون على لسان الأنباري بقوله : "أما احتجاجهم بقوله تعالى:"إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه، أحدها:نقول في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك... والوجه الثاني:أن تجعل قوله تعالى: من آمن بالله واليوم الآخر خبراً للصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي

---

[1]. سورة المائدة، آية: 69.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 285.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 175.

أظهرت للصابئين والنصارى، ألا ترى أنك تقول : زيد وعمرو قائم، فتجعل قائماً خبراً لعمرو، وتضمر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ... والوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في هادوا، وهادوا بمعنى تابوا، وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين"[1].

ولقد رأيت أن اذكر رأيي الكوفيين والبصريين دون التفصيل في حججهم إلا فيما يتعلق بالآية الكريمة المخصوصة التي هي مدار حديثنا، فلقد رأيت أن الكوفيين يجيزون العطف على موضع اسم إن، بينما لا يُجيزه البصريون.

ويمكن لي أن المس من خلال كلام الأخفش أنه يجيز كلام الكوفيين، وذلك لأنه ذكره في البداية، ثم ذكر الوجه الذي يكون فيه العطف على المضمر المرفوع في "هادوا" وهو يُبطل هذا الوجه عنده.

إنني أرى أن رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب من البصريين، إذ إن البصريين قد تمحلوا في التفسير، وقاموا بوضع تعليلات قد تكون في كثير من نواحيها لا يُسلم بها، وما الخطأ لو أجزنا العطف على اسم إن قبل تمام الخبر بالرفع، في حين أنهم لم يعارضوا فكرة العطف على اسم إن بالرفع بعد مجيء الخبر، ولقد أشار الأخفش إلى أن هذا الوجه أحسن، فمن الأولى أن نجيز العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، وهو كلام الكوفيين، ونحن إليه أميل بدلاً من تمحل التعليلات.

ولقد رأيت في كلام الأخفش أنه يجيز الوجهين، ولـ قد بدأ كلامه بالوجه الذي يجيزه الكوفيون، وهو الأظهر.

7.2 اسم لا التي لنفي الجنس:

"لا" التي لنفي الجنس، تدخل على النكرة فتنفيها نفياً عاماً، ويكون الاسم بعدها مبنياً على الفتح أو منصوباً، قال تعالى :(ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ)[2]، وهي كما يقول

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 175 ــ 179.

[2]. سورة البقرة، آية: 2.

النحاة تدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب، بشرط أن يكون نكــرة، وأن يكون المقصود بها النفي العام، وألا تكرر، فإن تكررت لم يتعينْ إعمالها وإنما جاز، وألا يكون مفصولاً بينها وبين اسمها فاصل، وإلا أُهمِلت وجوباً، وذلك نحــو قوله تعالى: (لَا فِيهَا غَوْلٌ)[1].

ومن الشروط أيضاً هو أن لا تكون النكرة معمولة لغير "لا"بخــلاف نحــو: جئت بلا زادٍ، فإن النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[2].

يقول الأخفش في أثناء حديثه عن قوله تعالى : "ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"[3]،"وقال: فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ[4]، فنصبهما من غير تنوين، وذلك أن كل اسم منكــور نفيته بـ"لا"وجُعلت لا إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنــوين؛ لأن "لا"مــشبهة بالفعل، كما شُبهت "إن وما"بالفعل، وفيه في موضع خبرها، خبرها رفع، وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به، ولا بمنزلة الفعل، وإنما حذفت التنوين منه لأنك جعلته ولا اسماً واحداً، وكل شيئين جُعلا اسماً واحداً لم يُصرَفا، والفتحــة التي فيه لجميع الاسم بُني عليها وجعل غير متمكن، والاسم الذي بعد لا جُعل نصب عملت فيه لا"[5].

يشير قول الأخفش السابق إلى ثلاثة امور هي:

أولاً: حديثه عن"لا"فهي إذا جُعلت إلى جنب الاسم كان الاسم بعدها منتصباً، وذلك كما رأينا في الآية الكريمة، وهي تسمى النافية للجنس، وهذه هي التي عملت النصب فيما بعدها، وإنما عملت "لا"ههنا؛ لأنها أشبهت الفعل، فكانــت بــذلك مثل: إن وما.

---

[1]. سورة الصافات، آية: 47.

[2]. انظر: السيوطي.همع الهوامع، ج : 1، ص: 466 والأزهــري . شــرح التــصريح علــى التوضيح، ج: 1، ص: 237، وابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ص: 74.

[3]. سورة البقرة، آية: 2.

[4]. سورة البقرة، آية: 173.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 24 ــ 25.

ثانياً:أنه تحدث لنا عن أن "لا" وما بعدها صارت بمنزلة الاسم الواحد، فلما صارت كذلك لم تُصرف، وبالتالي لا يدخلها التنوين.

ثالثاً: ذكر الأخفش أن الاسم بعد"لا"يكون مبنياً ــ أي غير متمكن"وهذا يعني أنه لا يدخله التنوين أيضاً.

ثم يعلل الأخفش مرة أخرى عدم دخول التنوين على اسم لا التي لنفي الجنس بأنه اسم مبني، وهذا القول عليه أكثر النحاة.

إن قضية بناء اسم"لا"التي لنفي الجنس إنما هي ناحية من نواحي التعليل والتأويل النحوي ــ في رأيي ــ وهي ناحية تأويلية لإيجاد تفسير لعدم دخول التنوين على اسم لا التي لنفي الجنس، فهي قد وردت عن العرب دون تنوين، فحاول النحاة إيجاد مخرج لعدم تنوينها، فكان أن قالوا ببنائها، فالرأي عندي أن مسألة عدم دخول التنوين على اسم لا إنما هي مسألة تصويتية ترتبط بالموقف الذي تُقال فيه جملة لا التي لنفي الجنس، حيث نرى أن فيه شيئاً من الردع والتوبيخ، لذا جُعِلت حركة واحدة كنوع من قصر اللفظ قدر ما أمكن، إضافة إلى أن لفظ حركة واحدة فيه نبر صوتي أظهر من لفظ (التنوين).

الفصل الثالث

المنصوبات

من خلال ملاحظة عامة تشمل أبواب النحو المختلفة عند الأخفش يمكنني أن المح أن باب المنصوبات من أخصبها مسائل، وأعمها خلافاً، وأكثرها اتساعاً، وفي ما يلي مسائل هذا الفصل من الدراسة.

1.3 المفعول به:

"المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بهـا، أي بوساطة حرف الجر"[1] فهذا المفعول قد وقع عليه فعل الفاعل، وذلك نحو قولك : ضرب زيدٌ عمراً، فقد وقع فعل الضرب من زيد على عمرو، ويقول الزمخشري: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل نحو قولك :ضرب زيدٌ عمراً ... وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ... ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعمل إظهاره، كقولك : اضرب شرَّ الناس زيداً، أي اضرب زيداً شر الناس، أو لازم إضماره، كقولك في المنادى: يا عبدَ الله، أي أريد عبد الله أو أعني عبد الله"[2].

يقول الأخفش معلقاً على قوله تعالى "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ "[3]، أما قوله : إياك نعبد، ولم يقل : أنت نعبد؛ لأن هذا موضع نصب، وإذا لم يقدر في موضع النصب على الكاف أو الهاء أو ما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب جُعل إياك وإياه، أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب ... وإنما صارت إياك في موضع نصب من أجل نعبد، وكذلك إياك نستعين أيضاً"[4].

---

1. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 241.
2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص : 44، وانظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (1949م) .الكافية في النحو، (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة. ص: 189.
3. سورة الفاتحة، آية: 5.
4. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 15 ــ 16.

إن ما الحظه في كلام الأخفش هذا أنه يتحدث عن موضع النصب بشكل عام، وليس عن المفعول به فحسب، ولقد مثل على غير المفعول به بقوله تعالى:"وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِيْ ضَلالٍ مُبِيْنٍ"[1]، ومثل أيضاً بقوله تعالى :"ضَلَّ مَنْ تَدْعُوْنَ إلا إِيّاهُ"[2]، ولكن حديثه عن المفعول به أظهر وأكثر، إذ إنّ المقصود في هذه الآيــة، أن ما جعله في موضع النصب، أي عامل النصب فيه هي كلمة "تعبد"، وهذا الفعل عمل النصب في "إياك"، والآية التي تليها أخذت حكمها نفسه، وهي قوله تعــالى :"وإِيَّــاكَ نَسْتَعِينُ"[3].

وبيّن الأخفش أنه لا يمكننا القول "أنت نعبد"، والعلة في عدم جــواز ذلــك أن الضمير "أنت" ضمير رفع منفصل، أما "إياك" فهو ضمير نصب منفــصل، ولا يجــوز لضمير الرفع أن يحل محل ضمير النصب، إذ إن هذا مجافٍ للإعراب، وخلل فــي اللغة.

كما أنّ هناك إشارة في هذا النص إلى أن العامل في المفعول به هو الفعــل، وإذا جاء المفعول به ضميراً منفصلاً يجب أن يتقدم على الفعل.

وفي موضع آخر يتحدث الأخفش عن الحروف المقطعة في أوائل الــسور، فيذكر أن من العرب من كان ينصب بعضاً من هذه الحروف على أنهــا مفعــولات لمحذوف، يقول الأخفش :"إلا أن قوماً قد نصبوا يس، وطه، وحم، وهو كثير في كلام العرب، وذلك أنهم جعلوها أسماء كالأسماء الأعجمية "هابيل وقابيل"، فإما أن يكونوا جعلوها في موضع نصب ولم يصرفوها، كأنه قال : اذكر يــس، وطــه، وحــم، أو جعلوها كالأسماء التي ليست بمتمكنة فحركوا آخرها بحركة واحدة كفــتح "أيــن"... وقرأ بعضهم: ص، ون، وق، بالفتح، وجعلوها أسماء ليست بمتمكنــة، فألزموهــا حركة واحدة، وجعلوها اسماً للسورة، فصارت أسماء مؤنثة، ومن العــرب مــن لا يجوز صرفه إذا كان وسطه ساكناً، نحو: هند، وجُمْل، ودَعْد"[4].

---

[1]. سورة سبأ، آية: 24.

[2]. سورة الإسراء، آية: 67.

[3]. سورة الفاتحة، آية: 5.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 19 ــ 20.

ومن خلال النص السابق يتبين لي أنّ من قرأ بنصب يس [1]، وطــه وحــم [2]، كانت على تقدير فعل محذوف، وهذا الفعل هو "اذكر"كما قدره الأخفش فـي الـنص الذي ذكرته سابقاً، إذن فهذه الحروف كانت في موضع نصب بالفعل المحذوف، في حين أن الأخفش يذكر لنا أن بعض القراء أيضاً كانوا يقـرأون بنـصب : ص، ون، وق، بالنصب أيضاً [3]، فقد جعلوا الحرف اسماً للسورة، فلما كان كذلك أصبح مؤنثاً، وبيّن لنا الأخفش أن هناك من العرب من يمنعون المؤنـث سـاكن الوسـط مـن التصريف، فلا ينونونه ويجرونه با لفتحة عوضاً عن الكسرة، فمن هنا جعلوا حركة الحرف فتحة في هذه المواضع الثلاثة.

ومن المواضع التي تحدث فيها الأخفش عن المفعول به حديثه عن ضـمير النصب المنفصل الآتي قبل نهي أو أمر، وهذا الضمير أو الاسم السابق لـه حقـه النصب، وقد ذكر الأخفش ذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمـة :"وَإِيَّـايَ فَارْهَبُوْنَ"[4] حيث يقول الأخفش :"فقال: وإياي، وقد شغلت الاسم بالفعل المُضمر الذي بعده الفعل؛ لأن كل ما كان في الأمر والنهي في هذا النحو، فهو منـصوب نحـو قولك: زيداً فاضربْ أخاهُ؛ لأن الأمر والنهي مما يضمران كثيراً، ويحسن فيهمـا الإضمار، والرفع أيضاً جائز على ألا يضمر"[5].

إن الضمير المنفصل "إياي"في الآية الكريمة والتي تليها فـي محـل نـصب مفعول به مقدم للفعل الذي يليه ويجوز رفعهما على الإبتداء[6].

وذكر أبو حيان أن "إياي"في هذه الآية مفعولٌ به لفعل محذوف لدلالة ما بعده عليه، أي أن العامل فيه فعل مقدر قبله، لا الفعل الذي بعده، أما الفاء فقد دخلت في

---

[1]. انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 7، ص: 223.

[2]. الدمياطي. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 377.

[3]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 7، ص: 383.

[4]. سورة البقرة، آية: 40.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 83.

[6]. انظر: درويش. إعراب القرآن وبيانه، ج: 1، ص: 91.

جواب أمر مقدر،[1] وأنا أرى أن هذا الضمير المنتصب "إياي"إنما هو مفعول به للفعل الذي يليه، أي أنه مقدم على عامله، ومثله في ذلك مثل الآية الخامسة من سورة الفاتحة والتي ذكرناها وبحثناها في بداية هذا الجزء من هذا الفصل، وهي قوله تعالى"إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ "[2]، فهناك كثير من التشابه بين هاتين الآيتين الكريمتين، غير أن الآية التي في صدد دراستها ها هنا تختلف عن الآية السابقة بأن بعد الضمير المنتصب أمراً أو نهياً، أما الآية التي في سورة الفاتحة فهي جملة إخبارية وليست إنشائية كما هو الحالَ ههنا.

وفي موضع آخر يتحدث الأخفش عن إضمار فعل ناصب للاسم، وذلك في أثناء حديثه عن الآية الكريمة :"وَالْمُوْفُوْنَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِيْنَ فِيء الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ"[3].

حيث يقول الأخفش في هذه المسألة :"ثم نصب الصابرين على فعل مضمر، كما قال: لكِنِ الرَّاسِخُوْنَ فِيْ الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ [4]، ثم قال: والمقيمين، فنصب على فعل مضمر، ثم قال : والمؤتون الزكاة، فيكون رفعاً على الابتداء، أو بعطفه على الراسخين"[5].

وبيّن أبو حيان أن "الصابرين"في هذه الآية إنما انتصبت على المدح، وذلك من خلال قطع الصفة عن الموصوف، وذلك في حالات المدح والذم والترحم، ويذكر أن مثل هذه المخالفة بين إعراب الصفات محمودة كي لا يكون الكلام جارياً على حال واحد، بل الأفضل أن تتم المخالفة بين الصفة والموصوف في إعرابهما، فتكون الصفة في هذه الآية منتصبة بفعل مضمر [6].

---

1. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 331.
2. سورة الفاتحة، آية: 5.
3. سورة البقرة، آية: 177.
4. سورة النساء، آية: 162.
5. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 167.
6. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 2، ص: 10.

ويقول السامرائي:"في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات إليها وهي ظاهرة القطع، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً أو منصوباً، نحو : مررت بمحمدٍ الكريمِ، أو الكريمُ، أو الكريمَ، ويقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضاً في العطف، نحو قوله تعالى:والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء، فعطف بالنصب على المرفوع ... ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن، وحركته إلى شيء غير معتاد"[1].

إن الأخفش لم يُشِر في شرح هذه الآية إلى قطع النعت أو المعطوف، ولقد رأيت أن أبا حيان قد تحدث عن هذه القضية في أثناء حديثه عن تفسير هذه الآية الكريمة، بل اكتفى بذكر أن هذه الكلمة منتصبة بفعل مضمر.

ومن المسائل التي أشار إليها الأخفش بما تتعلق بالمفعول به قضية نزع حرف الجر، أو كما يسميه الكوفيون بنزع الخافض، ولقد ذكرها الأخفش في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"وَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً"[2].

يقول الأخفش:"أي اختار من قومه، فلما نزع"من"عمل الفعل"[3]، ففي هذه الآية يشير الأخفش إلى قضية نزع الخافض، أي عند حذف حرف الجر ينصب الاسم بالفعل على نزع الخافض.

وهذه المسألة معروفة في العربية، وردت في الشعر والنثر، يقول الفرزدق:

مِنَّا الَّذِيْ اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوْداً إِذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ [4]

فهذا البيت ساقه الأخفش في أثناء حديثه عن هذه القضية.

---

[1]. السامرائي. معاني النحو، ج: 3، ص: 167.

[2]. سورة الأعراف، آية: 155.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 339.

[4]. الفرزدق. ديوانه، ص: 516.

أشار الأخفش إلى أن من الأفعال ما ينصب مفعولين مثل الفعل أعطى موضحاً ذلك من خلال الآية الكريمة ، قوله تعالى :"وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ"[1].

حيث يقول الأخفش في ذلك :"فأضاف إلى الأول، ونصب الآخر على الفعل، ولا يحسن أن تضيف إلى الآخر؛ لأنه يفرق بين المضاف والمضاف إليه، وهذا لا يحسن، ولا بد من إضافته؛ لأنه قد ألقى الألف، ولو كانت مُخلفاً، نصبهما جميعاً، وذلك جائز في الكلام، ومثله: هذا معطي زيدٍ درهماً، ومُعطٍ زيداً درهماً"[2].

الأصل في باب أعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه"كزيد"من:"أعطيت زيدا درهما "[3]، والكلام في هذه القاعدة ينطبق على الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كما رأينا من الأفعال التي تأتي بمعنى العطاء.

لقد كان كلام الأخفش مشتملاً على أمور منها:

أولاً: ينصب اسم الفاعل"مخلف"مفعولين، حاله في ذلك حال فعله الذي اشتُق منه، فقد أُضيف إلى المفعول الأول، وبقي المفعول الثاني منصوباً على حاله.

ثانياً: إن الفعل"أخلف"، من باب الأفعال التي لا تدخل ضمن دائرة ظن وأخواتها، وهي التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

ثالثاً: ذكر الأخفش أنه لو كان"مخلف"قد دخله التنوين ــ وهو تنوين التمكين ــ لكان ينصب مفعولين ظاهرين، ولا يُضاف إلى أحدهما، وذلك أن تكون الجملة : مخلفاً وعدَهُ رسلَهُ.

---

[1]. سورة إبراهيم، آية: 47.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 410.

[3]. المرادي.توضيح المقاصد والمسالك، ج : 2، ص: 626، وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 153.

2.3 الاشتغال:

الاشتغال، عند النحاة "كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه بضميره، أو بمتعلقه، لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه"[1].

ومعنى ذلك أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحويهما، فينصب ذلك الفعل ضميره، ولو لم يشتغل بضميره لنصبه، نحو : خالداً أكرمته، وخالداً أنا مكرمه، فالفعل أكرم نصب ضمير خا لد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجوداً لنصبا الاسم المتقدم [2].

تحدث الأخفش في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً"[3].

فيقول:"فنصب كل وقد شغل الفعل بالهاء؛ لأن ما قبله قد عمل فيه الفعل، فأجراه عليه، وأعمل فيه فعلاً مضمراً"[4].

وفي هذا النص الذي سقته بيّن الأخفش أن الفعل قد اشتغل عن الاسم بالضمير، ولولا وجود الضمير لسُلّط هذا الفعل على الاسم، ولقد وضع الأخفش معنى الاشتغال كما هو معروف عند النحاة، ولكن ذكره له لم يكن على حال التقعيد، وإنما كان على حال التوضيح.

وأرى من خلال بحثي في الدرس النحوي في كتاب الأخفش معاني القرآن، أن الأخفش قد فصّل القول في بعض الأمور، غير أن هذه المسائل التي كان فيها التفصيل قليلة جداً، وكانت أكثر مسائل هذا الباب قصيرة الحديث لا تعدو أن تكون بضع جمل لا تتعدى في كثير من الأحيان ثلاث أو أربع جمل، وهذا مرده في ظننا، إلى أن الأخفش يركز في كتابه هذا على المعنى القرآني، وليس على النواحي

---

[1]. الاستراباذيشرح الرضي على الكافية، ج : 1، ص: 175، وانظر: الأزهري. شرح التصريح، ج: 1، ص: 296، والأشموني. شرح الأشموني، ج: 2، ص: 83 ـ 84.

[2]. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 2، ص: 108.

[3]. سورة النبأ، آية: 29.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 2، ص: 564.

اللغوية، فيكون الدرس النحوي آتياً لخدمة المعنى القرآني، ومن هنا تكون مسائل الدرس النحوي مقتضبة وسريعة الذكر.

3.3 المفعول المطلق:

"المفعول المطلق: وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل، احترز بقولها: صدر عن فاعل فعل عما لم يصدر عنه ... وبقوله مذكور عن نحو: أعجبني قيامك، وإن قيامك ليس مما فعله فعل فاعل مذكور"[1].

والمفعول المطلق"هو المصدر؛ سُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل "[2]، ففي هذا القول نجد أن المفعول المطلق ليس بمشتق.

ومما يُذكر عن المفعول المطلق أن الأفعال كلها متعدية إليه،"اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان الفعل يتعدى الفاعل، أم لم يتعدَّ، نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقام زيدٌ قياماً"[3].

وسُمي المفعول المطلق بالمطلق؛ لأنه أطلق من القيود بعده، وهو بذلك يختلف عن سائر المفعولات، فالمفعول به مقيد بالباء، والمفعول فيه مقيد بفي، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له مقيد باللام، أما هذا المفعول فهو ليس مقيداً بقيد فهو المفعول الحقيقي للفعل[4].

فهذا المفعول مطلق من قيد شبه الجملة، ويختلف بهذه الخصيصة عما سواه من المفعولات، وهو يكون بلفظ الفعل، فكما ذكرنا في المثال : ضربتُ زيداً ضرباً، فكما نرى أن مادة المفعول المطلق في هذه الجملة هي مادة الفعل نفسها، وهي"ضَرَبَ"، وهو أيضاً بهذه الخصيصة يختلف عن غيره من المفعولات.

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 241.

[2]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 40.

[3]. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 110.

[4]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 169.

وبعد أن قدمت للمفعول المطلق بهذا الكلام انتقل إلى الحديث عـن الـدرس النحوي عند الأخفش في معانيه فيما يتعلق بالمفعول المطلق، حيـث تحـدث عنـه الأخفش في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة :"قَالُوا سُبحانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إلا مَـا عَلَّمْتَنَا"[1]؛ يقول الأخفش :"فنصب سبحانَك؛ لأنه أراد نسبحك، جعله بدلاً مـن اللفـظ بالفعل، كأنه قال:نسبحك بسبحانك، ولكن سبحان مصدر لا يـ نصرف، وسبحان فـي التفسير براءة وتنزيه"[2].

من النص السابق الذي سقته للأخفش يتبين أنه يتحدث بـشكل جلـي عـن المفعول المطلق، فجعل من لفظ سبحانك بدلاً من الفعل الذي أخذت منـه،، وهـذا المصدر منتصب على المفعول المطلق.

وبيّن أبو حيان أن معنى كلمة "سبحانك" أي نسبحك مرة بعد مـرة، ومثلهـا مثل: لبيك، أي: لبّى لبّى، كما ذكر أنها منتصبة على المفعول المطلـق [3]، وذكـر الكسائي أن إعرابها منادى [4]، غير أن أبا حيان رد هذا الرأي للكسائي، ونقضه بحجة أن"سبحانك" لا يقبل دخول الياء، وهي أداة النداء عليها، فلا نستطيع أن نقـول : يـا سبحانك، فلما لم يجز ذلك انتقض عدها منادى[5].

والرأي عندي أن رأي الكسائي لا يخلو من الصحة، فيمكننا أن ندخل "يا"النداء على"سبحانك"فنحن نجد استعمالات مثل : يا سبحان الله، فهذا الاستعمال قريب جداً من سبحانك، فلم لا نعدها منادى لأداة نداء محذوفة.

أرى أن السبب الحـ قيقي الكامن وراء عدم عدها منادى لـيس عـدم صـحة دخول"يا"النداء عليها، وإنما مجيئها على حال المصدر أبداً، فلما جاءت علـى حـال المصدر منتصبة، غلب على الظن أن تكون مفعولاً مطلقاً لا منادى.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 32.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 64.

[3]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 297.

[4]. انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 226، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 1، ص: 428، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 297.

[5]. انظر: المرجع نفسه.

4.3 المفعول لأجله:

"والمفعول له هو علَّة الإقدام على الفعل، نحـــو: ضربته تأديباً له"[1]، فالمفعول له هو الذي يأتي لبيان السبب الذي من أجله حدث الفعل، ومن أجلــه قــام الفاعــل بالفعل، "وهو جواب لِمَهْ، وهو قولك فعلتُ كذا مخافةَ الشر"[2]، إذن فهذا المفعول هــو العلة أو السبب الذي حدث الفعل لأجله.

ولا "يكون إلا مصدراً؛ لأنه سبب لوقوع الفعل وداعٍ له، الداعي لا يكون إلا عيناً"[3]، ولما كان الأمر في المفعول له بهذا الشكل كان إتباعه بشبه الجملة المكونــة من حرف الجر اللام الذي يدل على بيان العلة، فهــي إذن لام للتعليــل فــي شــبه الجملة "له" أو شبه الجملة "لأجله"، أو يُتبع هذا المفعول بشبه جملة صدرها حــرف الجر "من"، وهي في هذه الجملة تدل على السببية، وتتبع بشبه الجملــة "مــن أجلــه"، وبالتالي كانت شبه الجملة متناسبة ومتوافقة مع المعنى المنوط بالمفعول له.

تحــدّث الأخفش عن المفعول لأجله، في أثناء حديثه عــن الآيــة القرآنيــة الكريمة: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِيْ نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ"[4].

يقول الأخفش: "وأما قوله: ابتغاء مرضاة الله، فإن انتصابه على الفعل، وهــو على يشري، كأنه قال: لابتغاء مرضاة الله، فلما نزع اللام عمل الفعل، ومثله: حَذَرَ الْمَوْتِ[5]، وأشباه هذا كثير"[6].

لقد تحدث الأخفش في النص السابق عن المفعول لأجله، ولكنــه لــم يُــسمِه باسمه، وإنما ذكر حالته الإعرابية، إضافة إلى أنه ذكر الفعل الذي عمل فيه النصب، وتحدث عن المعنى المنوط بهذا المفعول، فهو يحمل معنى التعليل، وهو على إسقاط

---

1. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 242.
2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 72.
3. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 52.
4. سورة البقرة، آية: 207.
5. سورة البقرة، آية: 19.
6. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 179، وانظر: الطبري. جامع البيان عــن تأويــل آي القرآن، ج: 4، ص: 246 ـــ 247.

اللام منه، فلما سقطت اللام وانتزعت، عمل الفعل "يشري"في"ابتغاء" فكانت بـذ لك منصوبة.

ويحد النحاة المفعول له بأنه:"المصدر الفضلة المُعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل"[1]، وهذا الحد للمفعول لأجله يمكن لنا أن نستشفه من كلام الأخفش، فهو قد ذكر انتزاع اللام، وانتزاعها يعني دلالة المفعول لأجله على التعليل، وهو الحد الذي وضعه النحاة للمفعول لأجله.

5.3 المفعول فيه:

المفعول فيه: "ما فُعِل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً"[2]، فالمفعول فيه يأتي بمعنى"في"وهو الحرف الذي يدل على الظرفية المكانية أو الزمانية؛ لتتوافق بذلك التسمية مع طبيعة معنى هذا المُركّب، فهو يتلخص "بأنهما ظرفا الزمان والمكان"[3].

إذن فهذا النوع من المفعولات يختص بطبيعة محددة يختلف بها عن غيره، هذه الطبيعة هي أنه يختص بنوعي الظرف، سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان، ولكن ما ذا نعني بالظرف؟

يقول ابن يعيش :"اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء، وتسمى الأواني ظروفاً؛ لأنها أوعية لما يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها"[4].

فمن خلال ذلك يمكن لي القول بأن ظرف المكان هو المكان الذي فُعِل فيه الحدث، وأن ظرف الزمان هو الزمان الذي حدث فيه الحدث، فهما يحويان الحدث الذي هو متمثل بالفعل.

---

1. ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص : 295، وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 557.
2. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 242.
3. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 65.
4. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 41.

وتحدّث الأخفش في معانيه عن المفعول فيه وهو الظرف، وذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ "[1]؛ حيث يقول :"وأما حوله فانتصب على الظرف، وذلك أن الظرف منصوب، والظرف هو ما يكون فيه الشيء، كما قال الشاعر الأعشى:

هذا النَّهَارَ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّها   مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالَها [2]

نصب النهار على الظرف، وإن شاء رفعه وأضمر فيه، وأما زوالَها، فإنه كأنه قال: أزال الله الليل زوالها"[3].

يشير كلام الأخفش السابق إلى أمرين:

أولهما: أن الظرف منصوب دائماً.

والثاني: فإنّ معنى الظرف هو ما يحصل فيه الشيء.

ولم يشر الأخفش إلى أنّ الظرف هو المفعول فيه بصراحة، أي أنه لم يعبر عن الظرف بهذا المصطلح، وإنما عبر فقط عنه بالظرف، ربما كان الدافع من وراء ذلك أن مصطلح المفعول فيه لم يستقر بعد في أذهان النحاة، وإ نما مصطلح الظرف كان أكثر استقراراً.

6.3 الحال:

الحال من المنصوبات، والمقصود بالحال :"ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيدٌ في الدار قائماً"[4].

والحال وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة أو للت وكيد، وهذان هما قسما الحال المتبيِّنان من خلال كلامنا، والحال في أصلها تكون مُشتقة، إلا أنها قد تأتي جامدة مؤولة بالمشتق[5].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 17.

[2]. الأعشى. ديوانه, ص: 22, وابن جني. المنصف، ج: 2، ص: 21.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 54.

[4]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 85.

[5]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 244.

يقول الأخفش: "قد قالت العرب : هم فيها الجمّاءَ الغفيرَ، فنصبوا كأنهم لم يُدخِلوا الألف واللام، وإن كانوا قد أظهروهما كما أجروا مثلَك، وغيرَك كمجرى ما فيه الألف واللام"[1].

يظهر لي من خلال كلام الأخفش هذا أنه يتحدث عن الحال الجامدة التي تؤول بمُشتق، ويُعرج أيضاً الأخفش على مسألة تجرد الحال من "أل"التعريف، فالأصل في الحال ألا تتصل بها "أل"التعريف، وذكر الأخفش أن العرب قد أجروها مجرى"غيرك"، و"مثلك" فجعلوا من "الجماء"مثلهما، وتأتي الحال جامدة في مواضع مختلفة، فتجيء جامدة إن دلت على سعر، مثل بِعته مداً بدرهم، أي : مُسعِّراً كل مد بدرهم، وتأتي جامدة في ما دل على تفاعل، نحو : بعته يداً بيد، أي: مناجزة، أو أن تكون على تشبيه، مثل :كرَّ زيدٌ أسد اً، أي: مُشبِهاً الأسد، فيد وأسد جامدان، وتأتي الحال في أغلبها منكرة، إلا أنها قد تأتي مُعرفة بـ "أل"فتكون بحكم المنكرة، مثل : أرسلها العِراكَ، واجتهد وحدَك، وغير ذلك من المواضع، وجاءوا الجماءَ الغفير[2]، وهو المثال الذي انا بصدد الحديث عنه.

وعلق الأخفش على الآية القرآنية الكريمة :"فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئكَ رَفِيْقاً"[3].
حيث يذكر أن هذا التركيب ليس من باب "نِعمَ"ولكن هذا على مثل قولك : كَرُمَ زيدٌ رجُلاً، تنصبه على الحال، والرفيق واحد في معنى جماعة، مثل : هم لي صديق"[4].

إن نفي الأخفش في بداية هذا النص أن هذه الجملة ليست من باب "نعم"، يعني أن هذه الآية ليست من باب المدح والذم، وإنما هي جملة كغيرها من الجمل لا دخل للمدح والذم فيها، لذا فإن الفعل "حسُن"يأخذ فاعله، ولما كان مضموم الوسط فهو لازم ولا يتعدى إلى المفعول، في حين أن الاسم المنتصب بعده يدخل في باب الحال.

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 17.

[2]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 246 ـــ 249.

[3]. سورة النساء، آية: 69.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 261.

وفي هذه الآية الكريمة، يقول أبو حيان :"وعلى هذا يجوز أن ينتصب رفيقاً على الحال من أولئك، أو على التمييز، وإذا انتصب على التمييز فيحتمل أن لا يكون منقولاً، فيجوز دخول "من"عليه، ويكون هو المميز، وجاء مفرداً إما لأن الرفيق مثل الخليط، والصديق يكون للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وإما لإطلاق المفرد في باب التمييز اكتفاءً ويراد به الجمع، ويحسن ذلك هنا كونه فاصلة، ويحتمل أن يكون منقولاً من الفاعل، فلا يكون هو المميز، والتقدير : وحسن رفيقُ أولئك، فلا تدخل عليه من"[1].

كما هو ظاهر من خلال كلام أبي حيان فإنه يعد "رفيقاً"حالاً أو تمييزاً، ولقد أطال الحديث عن التمييز، مما يدل أنه يميل إلى عدها من باب التمييز وليس من باب الحال، ولم يذكر لنا أبو حيان أنه يرجح هذا الوجه على غيره، إلا أنني استشعرت ذلك من خلال إطالته الحديث عن التمييز في هذه الجملة، ولقد أورد أبو حيان رأياً للزمخشري يذكر فيه أن هذه الجملة فيها شيء من التعجب، أي كأنه قيل : ما أحسن أولئك رفيقاً[2]، وهو معنى لم يُذكر عند الأخفش ولا عند أبي حيان إلا من باب رده إلى الزمخشري.

والذي أراه في هذه الجملة أن"رفيقاً"جاءت هنا تمييزاً، وهذا التمييز منقول عن فاعل كما ذكر أبو حيان في نصه الذي ذكرناه، فالمعنى : حسن رفيقُ أولئك، وهو المعنى الذي نراه أكثر تناسباً مع الآية، ونستبعد أن تكون "رفيقاً"حالاً كما قال الأخفش، إذ إن المعنى لا يستساغ في هذه الحالة، فهل يجوز أن يكون المعنى : وحسن أولئك في حال كونه رفيقاً؟ فنحن نرى أنه معنى بعيد، وتقدير بعيد أيضاً ، وقد وضعته في باب الحال استناداً إلى تقسيم الأخفش وليس إلى ما أرجح من رأي.

---

[1]. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 3، ص: 301.

[2]. انظر: الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 531 وأبو حيان تفسير البحر المحيط، ج : 3، ص: 301.

7.3 المستثنى:

"فالاستثناء هو إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكماً، ويتناول المنفصل حكماً فقط"[1].

والاستثناء ذو طبيعة مخصوصة في الكلام العربي، فلا بد من وجود المستثنى، والمستثنى منه، وأداة الاستثناء في مفهومها الضيق يمكن أن تكون "إلا"وما جاء بمعناها، وقد جاء بمعنى إلا أسماء وأفعال وحروف، "فحرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات "[2]، وثمة قواعد تحكم أسلوب الاستثناء في اللغة، وهناك أيضاً أنواع للاستثناء لست في صدد تبيينها وتوضيحها؛ لأنها لا تخدم فكرة البحث الأساسية[3].

يقول الأخفش معلقاً على الآية الكريمة "فَسَجَدُوا إلا إِبْلِيْسَ "[4]، حيث يقول:"فانتصب؛ لأنك شغلت الفعل بهم عنه، فأخرجته من الفعل من بينهم، كما تقول: جاء القوم إلا زيداً؛ لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم، وجاء بعدهم غيرهم شبهته بالمفعول به بعد الفاعل، وقد شغلت به الفعل"[5].

الأخفش في هذه المسألة يتحدث عن الاستثناء التام، فالمستثنى جزء من المستثنى منه، وواقع داخل الحكم المنوط بالمستثنى منه، لذا فإنه استثناء تام، غير أنه لم يوضح لنا هل هذا الاستثناء متصلاً أم منفصل، وظاهر كلامه يدل على أنه يعده استثناء متصلاً، فهو لم يتكلم إن كان المستثنى بعضاً من المستثنى منه، إلا أن الواقع يقول إن هذا الاستثناء في الآية الكريمة استثناء منقطع، فإبليس ليس من جنس

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 23.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 309.

[3]. انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج:2، ص: 209-238.

[4]. سورة البقرة، آية: 34.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 64.

الملائكة، ولا يكون بعضاً منهم، لذا فالأولى أن يُعد الاستثناء ها هنا استثناء منقطعاً [1].

وتحدث الأخفش مرة أخرى عن باب الاستثناء في موضع آخر من كتابه، بطريقة سريعة ومقتضبة، وكان ذلك خلال حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"وَمِنْهُمْ أُمِّيّوْنَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلا أَمَانِيَّ..."[2].

يقول الأخفش في ذلك :"إلا أماني، منصوبة؛ لأنه مستثنى ليس من أول الكلام، وهذا الذي يجيء في معنى لكن خارجاً من أول الكلام، إنما يريد : لكن أماني، ولكنهم يتمنون، وإنما فسرناه بلكن لنبين خروجه من الأول، ألا ترى أنك إذا ذكرت لكن وجدت الكلام منقطعاً من أوله، ومثل ذلك في القرآن كثير"[3].

وفي هذه الآية الكريمة لغتان، لغة أهل الحجاز وهم ينصبون "أماني"على الاستثناء، وهو استثناء منقطع؛ وذلك لأن الأماني ليست من جنس الكتاب، ولا بعضاً منه، لذا فهو استثناء منقطع، واللغة الثانية هي لغة تميم، وهم ينصبونها على الإتباع، وفي كلتا الحالتين فإن"أماني"منتصبة، سواء على الاستثناء، أم على التبعية [4]،

إن الأخفش كما رأيت لم يذكر سوى لغة واحدة من اللغتين اللتين ذكرهما أبو حيان في تفسيره، فلم يذكر الأخفش أن "أماني"منتصبة على التبعية، واكتفى بذكر أنها منتصبة على الاستثناء، والرأي عندنا أن الأوضح في هذه المسألة أن تكون"أماني"منتصبة على الاستثناء، لا على التبعية، وهو استثناء منقطع كما أسلفنا من كلام أبي حيان، أي أن المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، ولا يدخل فيه، فالأماني ليست جزءاً من الكتاب، إنما هي تختلف عنه، لذا فالأولى أن يكون الاستثناء منقطعاً، وهو في الأصل استثناء تام.

---

1. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 2، ص: 213.
2. سورة البقرة، آية: 78.
3. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 122 ــ 123.
4. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 442.

8.3 النداء:

المنادى هو "المطلوب إقباله بحرف مناب أدعو لفظاً أو تقديراً "[1]، فمعنى الإقبال يتحصل باستخدام هذا الحرف الذي يكون للنداء، ويكون الحرف ملفوظاً، كقولنا: يا زيدُ، أو مقدراً، كقولنا: زيدُ أقبلْ، فالتقدير في هذه الجملة: يا زيدُ أقبل.

ويقول سيبويه:"اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب "[2]، ويشير سيبويه في كلامه هذا إلى أمور، وهي أن المنادى المضاف يكون منصوباً على إضمار الفعل، فيأخذ حكم النصب، أما إن لم يكن المنادى مضافاً فإنه يبقى مبنياً في محل نصب، فالتعريف بالمنادى جاء عند سيبويه من خلال طبيعة هذا المُركِّب اللغوي، وجاء التعريف متوافقاً مع حكم المنادى من البناء والنصب.

تحدّث الأخفش عن المنادى في أثناء حديثه عن الآية الكريمة :"يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "[3]، حيث يقول الأخفش :"فكل هذا إنما ارتفع لأنه اسم مفرد، والاسم المفرد مضموم في الدعاء، وهو في موضع نصب، ولكنه جُعل كالأسماء التي ليست بمتمكنة، فإن كان مضافاً انتصب؛ لأنه الأصل، وإنما تريد : أعني فلاناً، وأدعو، وذلك مثل قوله : يَا أَبَانَا مَالَكَ لا تَأْمَنَّا [4]، ورَبَّنا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا [5]؛ إنما يريد : يا ربَّنا ظلمنا أنفسنا، وقوله : ربَّنا تَقَبَّلْ منا [6]"[7]، وحذف أداة النداء يلنا على قرب المُنادي من المنادى.

نرى أن الأخفش قد تحدث عن المنادى المبني على الضم، وهو المنادى المفرد كما سمّاه هو، ولقد ذكرت في بداية حديثي عن المنادى أن سيبويه لا يعد هذا

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 250.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 182.

[3]. سورة البقرة، آية: 35.

[4]. سورة يوسف، آية: 11.

[5]. سورة الأعراف، آية: 23.

[6]. سورة البقرة، آية: 127.

[7]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 65.

المنادى مبنياً، وإنما يعده مرفوعاً [1]، في حين أن الأخفش كما نرى يعد هذا النوع من المنادى مبنياً، فهو قال:"أنه صار كالأسماء التي ليست بمتمكنة"[2]،

أما الناحية الثانية التي تحدث عنها الأخفش فتمثلت بالمنادى المضاف، وهو منتصب كما ذكر لنا الأخفش، إذ إنه على معنى : أعني، أو أدعو، فهو إذن منصوب، فالقاعدة تقول في المنادى إنه إذا كان مضافاً فإنه ينتصب [3]، ولكن الأخفش لم يذكر شيئاً عن أنواع المنادى الأخرى، كالشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، والنكرة المقصودة، والترخيم وغير ذلك من أمور المنادى المختلفة[4].

وفي موضع أخر أشار الأخفش في توضيح معاني الآية القرانية "قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِيْ وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ"[5].

يقول الأخفش:"ذلك والله أعلم أنه جعله اسماً واحداً، مثل قولهم : ابنَ عمَّ أقبلْ، وهذا لا يقاس عليه، وقال بعضهم : يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ[6]، وهو القياس، ولكن الكتاب ليست فيه ياء؛ فلذلك كُره هذا"[7].

وفي هذا يشير الأخفش إلى مسألتين هما : الأولى: نداء ما كان مركباً مزجياً، وهو ما أشار إليه من جعل "ابن أم" كلها اسماً واحداً، وثانيهما : حديثه عن نداء ما كان مضافاً، ولكن هذا المضاف مضاف إلى ياء المتكلم الذي تحذف ياؤه في كثير من مواضع كتاب الله العزيز.

وهذه الآية قرئت فيها"أمّ"بالفتح والجر [8]، ولقد جعلها بعض العرب من باب اسم واحد، كخمسة عشر، حيث جعلوا الإعراب في جزئيها، ومثل ذلك قولهم : يا ابنَ

---

[1]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 182.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 65.

[3]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 258.

[4]. انظر فيها المرجع نفسه.

[5]. سورة الأعراف، آية: 150.

[6]. سورة طه، آية: 94.

[7]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 338.

[8]. انظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 295، والداني. التيسير، ص: 113.

عمَّ، ولقد جعلوا نداءها على هذا النحو لكثرة استعمال ذلك في كلامهم [1]، ولقد ذكر أبو حيان ذلك كله في تفسيره، حيث أورد في كلامه رأياً لسيبويه يذكر فيه أنه يرى بجعل"ابن أم"اسماً واحداً، وذكر أيضاً رأياً آخر للكوفيين تمثل بقولهم: إن الأصل فيها أن تكون: يا ابنَ أماه، ثم قُصِّرت الألف، وذهبت هاء السكت، فبقيت على هذا الحال، ولقد رد أبو حيان هذا الرأي بأن الألف لا تُقصر لخفتها، فمن هنا كان رأي الكوفيين مردوداً عنده [2].

إن هذه المسألة كما أرى فيها كثيراً من الأقوال والآراء التي تمثلت فيما بيّنته من كلام العلماء، ولكن الأخفش في معانيه لم يذكر سوى أنه من باب اسم واحد كما هو الرأي عند سيبويه فيما أورد عنه أبو حيان، ولم يذكر أنها من غير هذه الناحية، ونحن نرى في رأي الكوفيين المذكور في تفسير البحر المحيط شيئاً من اللطف في تعليل هذا النحو من النداء، وهو وإن كان أبو حيان قد رفضه إلا أنني أرى برأيهم، وذلك أن كل الوجوه التي عُلل بها لهذه الآية فيها شيء من الغرابة، فكيف جُعل من"ابن أم"اسماً واحداً، ولم يُجعَل من ابن خالي، أو ابن أخي، وإن كان ابن الشجري قد علل لمثل هذا الاستخدام بكثرة الاستعمال والشيوع على ألسنة الناس، فلماذا إذن لم يقولوا مثل هذا في ابن أخي، فهي أيضاً شائعة على ألسنة العرب.

---

1. انظر: ابن الشجري، هبة الله الحسن العلوي، (د.ت)أمالي ابن الشجري، تحقيق : محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، ج: 2، ص: 295، والقرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 9، ص: 342.

2. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 4، ص: 394.

الفصل الرابع

المجرورات

1.4 الإضافة:

تعني الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر وإسناده إليه، نحو: غلامُ هندٍ، كتابُ خالدٍ"[1]، وهذا التعريف الذي أوردناه للإضافة تعريف مختصر يجمع كثيراً من الأمور التي تتعلق بالإضافة، فالإضافة في أصلها تتعلق بنسبة اسم إلى اسم آخر، فهناك علاقة ترابطية بين هذين الاسمين، مما جعلنا نضيف أحدهما إلى الآخر، وهذا النوع من الإضافة يُسمى بالمعنوية؛ لأنها تقوم على أساس المعنى، الذي قد يكون قاسماً مشتركاً بين المضاف، والمضاف إليه.

وقد استقر الأمر مؤخراً عند النحاة، على أن الإضافة "إما أن تكون بمعنى اللام، نحو: دار سالمٍ، ومال محمدٍ، أي: دارٌ لسالم، ومالٌ لمحمد، أو تكون بمعنى مِنْ، وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: ثوبٌ صوفٍ، وخاتمُ ذهبٍ، أي: ثوب من صوف، وخاتم من ذهب، أو تكون بمعنى في، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو: شهيدُ الدار، أي: في الدار"[2].

ومما أراه في النص السابق أن النحاة قد جعلوا معنى الإضافة بناء على حرف الجر المقدر بين المضاف والمضاف إليه، ولكن بعضهم خصوصاً المتأخرين، والمهتمين بقضايا المعنى لا يرون هذا جائزاً؛ والحجة عندهم أن: مالُ زيدٍ، لا تساوي: مالٌ لزيد، فلكل منهما معنى خاص بها[3].

وتنقسم الإضافة إلى إضافة لفظية، وإضافة معنوية، فالمعنوية ما قدمنا من أمثلة، أما الإضافة اللفظية فإن الفائدة منها تتعلق بنواحي اللفظ، كتخفيف التنوين، وحذف نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، ففي هذه الحالات تكون الفائدة من الإضافة

---

[1]. السامرائي، فاضل صالح، (2003م). معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، الطبعة الثانية، ج: 3، ص: 102.

[2]. الاسترابادي. شرح الرضي على الكافية، ج: 1، ص: 298 ــ 299.

[3]. انظر مثلاً: السامرائي، معاني النحو، ج: 3، ص: 102.

تخفيف النطق وتسهيله [1] مثل جاء كاتبُ الدرسِ وطالبا العلمِ مجتهدان ومعلمو المدرسةِ مخلصون.

وتتكون الإضافة في تركيبها من ركنين اثنين هما المضاف، والمضاف إليه،"فالمضاف كل اسم أُضيف إلى اسم آخر، فإن الأول يجر الثاني، وسمي الجار مضافاً، والمجرور مضافاً إليه ... والمضاف إليه كل اسم نُسِب إلى شيء بواسطة حرف الجر لفظاً، نحو: مررت بزيدٍ، أو تقديراً، نحو: غلام زيدٍ، وخاتم فضةٍ"[2].

فهذا هو مجمل المعنى الاصطلاحي للمضاف والمضاف إليه، وهما متلازمان، وقد أجاز العلماء حذف أحدهما وإقامة الثاني مقامه في حالات معينة [3]، ولهما أحكام أخرى لا حاجة لنا بذكرها ها هنا.

وفيما يلي ننتقل إلى القضايا اللغوية التي تدخل في باب الإضافة، والتي صنفناها من قبيل الدرس النحوي في معاني الأخفش، فقد تحدث عن حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم في حال الإضافة، وذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ"[4].

حيث يقول:"جُعلت الياء للنصب والجر، نحو: العالمين، والمتقين، فنصبهما وجرهما سواء، كما جَعلت نصب الاثنين وجرهما سواء، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع، وفُتح ما قبل ياء الاثنين ليفرق ما بين الاثنين والجميع، وجُعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف، وهذه النون تسقط في الإضافة، كما تسقط نون الاثنين، نحو قولك: بنوك، ورأيت مسلميك، فليست هذه النون كنون الشياطين، والدهاقين، والمساكين؛ لأن المساكين، والشياطين، والدهاقين، نونها من

---

[1]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 44.

[2]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 232.

[3].ابن هشام. أوضح المسالك,ج: 3, ص: 150, والازهري.شرح التصريح على التوضيح, ج: 1، ص: 592.

[4]. سورة الفاتحة، آية: 2.

الأصل، ألا ترى أنك تقول: مسكين، ومُسَيْكين، ودِهقان، ودُهَيقين، فلا تُسقط النون"[1].

من خلال النص السابق الذي أوردته يتمثل لنا ما يلي:

أولاً: تحدث الأخفش عن علامة جر ونصب جمع المذكر السالم والمثنى، وهي الياء، وهو الكلام الذي بدأ به حديثه في هذه المسألة، وتحدث كذلك عن علامتي الرفع لكل من جمع المذكر السالم، والمثنى.

ثانياً: تحدث لنا الأخفش عن نون جمع المذكر السالم، وكيف أنها تُحذف في الإضافة، شأنها في ذلك شأن نون المثنى.

ثالثاً: ذكر الأخفش أن حركة ما قبل ياء المثنى وألفه، هي الفتحة، وأن نون المثنى مكسورة دائماً، وذكر أن حركة ما قبل واو وياء جمع المذكر السالم الكسرة، وأن نونه مفتوحة دائماً.

رابعاً: ذكر الأخفش مجموعة من الكلمات التي قد يظن السامع أو القارئ أنها من باب جمع المذكر السالم، وهي في الحقيقة من باب جمع التكسير، ولكن شكلها يُشكِل على القارئ، فهذه لا تُحذف نونها في الإضافة، وإنما تبقى، وهذه الكلمات هي: شياطين، ودهاقين، ومساكين، فاستدل الأخفش على أن نونها أصلية بمفردها، وتصغيره، ففي الحالتين تثبت نون الكلمة، فلما ثبتت النون في المفرد والتصغير، دل على أن هذه النون من بنية الكلمة الأصلية.

ويشير الأخفش في النص السابق إلى حذف نون جمع المذكر السالم والمثنى في حال الإضافة، وهو ما أشرنا إليه سابقاً، وهذا النوع من الإضافة يُسمى الإضافة اللفظية، وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، وهي الإضافة غير المحضة، في عكس الإضافة المحضة أو المعنوية، فهي التي تفيد المضاف تخصيصاً أو تعريفاً، نحو : هذا غلامُ امرأةٍ، فقد استفاد المضاف التخصيص من المضاف إليه، وهذه جاريةُ زيدٍ، فهنا استفاد المضاف تعريفاً من المضاف إليه [2]، وانا

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 14.

[2]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 45.

لم اجد الأخفش قد سمى هذا النوع من الإضافة أو غيره، بل اكتفى بذكر أنـــه مـــن الإضافة.

وذكر الأخفش في معانيه مما يـ تعلق بالإضافة، في حديثه عـــن حركـــة يـــاء المتكلم في الإضافة، وجاء حديثه عنها في تعليقه على الآية القرآنية الكريمة :"فَمَـــن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"[1].

حيث يقول:"انفتحت هذه الياء على كل حال؛ لأن الحرف الذي قبلها ســـاكن، وهي الألف التي في هدى، فلما احتجت إلى حركة الياء حركتها بالفتحـــة؛ لأنـــه لا تُحرك إلا بالفتح، ومثل ذلك قوله عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا [2]،ولغة لهذيل يقولون: عصيَّ يا فتى، وهديَّ فلا خوفٌ عليهم، لما كان قبلها حرف ساكن، كان ألفاً قلبته إلى الياء، حتى تدغمه في الحرف ا لذي بعده، فيجرونها مجرى واحداً، وهو أخـــف عـــــليهم، وأما قوله:هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ [3]هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ [4]ثُمَّ إِلَيَّ مَـــرْجِعُكُمْ [5]، فإنمـــا حُركت بسكون ما قبلها، وجُعل الحرف الذي قبلها ياءً، ولم يقل : علاء ولا لداءَ، كما تقول على زيد، ولدى زيد، ليَفرْقُوا بينه وبين الأسماء؛ لأن هـــذه ليـــست بأســـماء، وعصايَ، وهُدايَ، وقفايَ أسماء، وكذلك :أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ [6]، يَـــا بُـــشْرَى هَـــــذَا غُلاَمٌ[7]لأن آخر بشرى ساكن، وقال بعضهم : يا بُشرى هذا غلام، لا يريد الإضافة، كما تقول:يا بشارة، فإذا لم يكن الحر ف ساكناً كنت في اليـــاء بالخيـــار، إن شـــئت أسكنتها، وإن شئت فتحتها، نحو :إنيْ أنا الله [8]، وإنيَ أنا الله، وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً[9]،

---

[1]. سورة البقرة، آية: 38.

[2]. سورة طه، آية: 18.

[3]. سورة ق، آية: 23.

[4]. سورة الحجر، آية: 41.

[5]. سورة آل عمران، آية: 55.

[6]. سورة يوسف، آية: 43.

[7]. سورة يوسف، آية: 19.

[8]. سورة طه، آية: 14.

[9]. سورة نوح، آية: 28.

وبيتيْ مؤمناًفَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَاراً [1]، ودعائيْ إلا، وكذلك إذا لقيتها ألــف ولام زائدتان، فإن شئت حذفت الياء لاجتماع الساكنين، وإن شئت فتحتها كي لا يجتمــع حرفان ساكنان، إلا أن أحسن ذلك الفتح، نحو قول الله تبارك وتعالى : جَاءنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي[2]، ونِعْمَتِيَ الَّتِي[3]، وأشباه ذا، وبها نقرأ، وإن لقيته ألف وصــل بغيــر لام، فأنت فيه أيضاً بالخيار، إلا أنأحسنه في هذا الحذف، وبها تُقرأ : إِنِّــي اصْــطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ [4]، وهَارُونَ أَخِياشْدُدْ بِهِ أَزْرِي [5]، فإن كان شيء من هذا فــي الــدعاء حُذفت منه الياء"[6].

لقد تحدث الأخفش في نصه السابق عن حكم المضاف إلى ياء المتكلم

أولاً:يشير الأخفش إلى حكم ياء الـ متكلم إذا ما أضيفت إلى اسم منتهٍ بحرف ساكن، وذلك مثل"هدايَ"فإن هذا الاسم قد انتهى بحرف الأ لف، وهي ساكنة، وهنــا يتوجب علي أن تُحرك ياء المتكلم بالفتح؛ لئلا يجتمع ساكنان [7]، وهناك نــاس من هذيل يقلبون الألف ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم، ويفتحون ياء المتكلم[8].

ثانياً: تحدث الأخفش عن حكم ياء المتكلم مضافة إلى غير الاسم، ويكون ما قبلهــا منتهياً بألف، مثل: عليّ، ولديّ، ففي هذه الحالة تُقلب الألف من المضاف ياءً، وتُدغم في ياء المتكلم، وتُفتح ياء المتكلم.

---

[1]. سورة نوح، آية: 6.

[2]. سورة غافر، آية: 66.

[3]. سورة البقرة، آية: 40.

[4]. سورة الأعراف، آية: 144.

[5]. سورة طه، آية: 30، 31.

[6]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 76 ــ 77.

[7]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 90.

[8]. وهي لغة لهذيل، انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، 1، ص: 488.

ثالثاً: تحدث الأخفش عن إضافة ياء المتكلم إلى ما كان بعده معرف بـــ "أل"، ففـــي هذه الحالة فالمتكلم على الخيار، فإما يحذف الياء، أو أن يفتحها، والأولى أن تبقى وتُفتح[1].

رابعاً: تحدث الأخفش عن حكم ما كانت الياء قد أضيفت إليه، وكـــان بعـــدها اســـم مبدوء بهمزة وصل دون لام، فالمتكلم فيه على الخيار أيضاً، فإما أن يحذف الياء، أو أن يُبقيها ويفتحها، والأولى في ذلك الحذف [2].

2.4 حروف الجر:

تحدّث الأخفش عن حروف الجر في أثناء تعليقه على الآية الكريمة :"وإذا خَلَـــوا إلى شَيَاطِينِهِم قالوا إنَّا مَعَكم إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤون"[3].

حيث يقول:"فإنك تقول: خلوت إلى فلان في حاجة، كما تقول خلوت بفـــلان، إلا أن خلوت بفلان له معنيان :أحدهما هذا، والآخر : سخرت به، وتكون إلـــى فـــي موضع مع، نحو :مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ [4]، كما كانت "من" في معنى على فـــي قولـــه : وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ [5]، أي: على القوم، كما كانت "الباء" في معنى "على" فـــي قولـــه : مررت به، ومررت عليه، وفي كتاب الله عز وجل: مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ[6]، يقول على دينار، وكما كانت "في" في معنى على، نحو : فِي جُذُوعِ النَّخْلِ [7]، يقول: على جـــذوع النخل، وزعم يونس أن العرب تقول : نزلت في أبيك، تريد عليه، وتقـــول: ظفـــرت عليه، أي به، ورضيت عليه، أي: عنه"[8].

---

[1]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 92.

[2]. انظر: المرجع السابق.

[3]. سورة البقرة، آية: 14.

[4]. سورة الصف، آية: 14.

[5]. سورة الأنبياء، آية: 77.

[6]. سورة آل عمران، آية: 75.

[7]. سورة طه، آية: 71.

[8]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 51.

ن إالأخفش في النص السابق تحدث عن بعض معاني حروف الجر، وهــذه المعاني تتعلق بالسياق الذي يكون فيه حرف الجر، ولقد ذكر مــن حــروف الجــر خمسة هي: إلى، وفي، والباء، ومن، وعلى، وهذه الحروف تتناوب فيما بينها علــى المعاني المختلفة، ولقد وضّح الأخفش هذه ا لمعاني بحــشد مــن الآيــات القرآنيــة الكريمة، وبعض الأمثلة والأقوال المأثورة عن العرب، وفي ما يلي معــاني هــذه الحروف:

3.4 معنى إلى:

لقد ذكر الأخفش في نصه أن "إلى" تأتي بمعنى "مع"، ومثّــل لــذلك بقولــه تعالى"مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ"[1]، وهذه الآية ذكر بعض العلماء أن معنى "إلى"فيهــا لا يدل على المعية، وإنما تدل على الانتهاء، بمعنى مَن يُضيف نــصرته إيــاي إلــى الـــله[2]، وهناك كـــلام في كتب النحاة حول معاني"إلى"لا حاجة لنا بإيراده ها هنا [3].

لقد رأيت أن الأخفش قد أشار إلى معنى واحد من معاني إلى، ولم يشر إلــى معانيها الأخرى، بل اكتفى بهذا المعنى فحسب، ربما كان هذا المعنى أقل شهرة من غيره من المعاني، خصوصاً معنى الانتهاء، فأراد الأخفش أن يُشير إليه زيادة فــي المعرفة للقارئ.

4.4 معنى من:

ولقد ذكرلنا الأخفش تحدث عن حرف الجر "من"، وذكر من معاني هــذا الحرف أنه يأتي بمعنى "على"ومثّل لذلك بالآية القرآنية الكريمة : "وَنَــصَرْنَاهُ مِــنَ

---

1. سورة الصف، آية: 14.

2. انظر: الدماميني، محمد بن أبي بكر، (د.ت). شرح المغني بهــامش حاشــية الــشمني علــى المغني، المطبعة البهية، القاهرة ــ مصر.، ج: 1، ص: 162.

3. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ج: 1، ص: 74 ــ 75.

الْقَوْمِ"[1]، وتأتي"من"في معانٍ كثيرة منها: للتبعيض، ولبيان الجنس، والمجازاة، وللغاية الخ، ولقد زعم بعض النحاة أن معنى الابتداء لـــ "من"هو الأصل، وأن باقي المعاني تؤول إليه[2].

ونلحظ هنا أن الأخفش اقتصر في حديثه عن معنى "من"على معنى"علـــى"، ولـــم يتحدث عن غيره من المعاني، ونرى كما رأينا سابقاً أن السبب العائد وراء اقتصاره على هذا المعنى أنه يريد أن يشير به إلى هذا المعنى غير المـــشتهر عـــن حـــرف الجر"من"فباقي المعاني مشهورة، وأشار لها كثير من العلماء، وإذ ما كان الأخفـــش هنا مُتحدثاً عن هذا المعنى فحسب لِلحجة التي ذكرناها آنفاً.

5.4 معنى في:

لقد تحدث الأخفش عن معنى "في"في نصه المذكور أعلاه، وخص من معانيها معنى"على"، واستشهد لهذا المعنى بقوله تعالى:"فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"[3].

وتأتي"في"لمعانٍ عدة منها : الظرفية، وبمعنى مع، وبمعنى إلى، وللتعليل [4]، كمـــا تأتي متناوبة مع غيرها من حروف الجر كما رأينا.

وأرى هنا أيضاً أن الأخفش قد قصر حديثه في هذا النص على معنى واحـــد من معاني "في" الجارة، وهذا المعنى كما رأينا هو معنى"على، والسبب الذي نرُدّ إليه هذا الاقتصار من الأخفش على هذا المعنى فحسب إنما هو عائد إلى أن هذا المعنى بعيد في الذهن، وهو ليس مشتهراً من معاني"في"، فلما كان الأمر كذلك أراد الأخفش أن يُظهر هذا المعنى على غيره من المعاني.

6.4 معنى الباء:

---

[1]. سورة الأنبياء، آية: 77.

[2]. انظر: ابن هشام.مغني اللبيب، ج : 1، ص: 318، وابن عقيل . شرح ابن عقيل علـــى ألفيـــة ابن مالك، ج: 3، ص: 45 ــ 17.

[3]. سورة طه، آية: 71.

[4]. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ج: 1، ص: 168 ــ 169.

تحدث الأخفش عن حرف الباء وعن معناه، وهو من أكثر حـــروف الجـــ ر تناوباً في المعاني بين الحروف، إذ إنه له كثير من المعاني التي تتناوب عليه، ولقد ذكر الأخفش أحد هذه المعاني، وهو معنى متمثل بـــ "على"، واستشهد لهذا المعنـــى بقوله تعالى:"مَنْ إنْ تأْمَنْهُ بدينار"[1].

وتأتي الباء لمعانٍ عدة منها :الإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، وللتعديـــة، والظـــرفية، والـــمقابلة والعوض، والبدل، والسببية، والمجـــاوزة، وغيرهـــا مـــن المعاني [2].

ونرى هنا أيضاً أن الأخفش قد قصر حديثه على معنى "على"من معاني الباء، وربما كان الدافع وراء ذلك ناشئاً من أن الأخفش كما ذكرنا سابقاً يريد أن يبرز هذا المعنى دون غيره من المعاني، إذ إن هذا المعنى ليس من المعاني التي اشتهرت عن حرف الجر الباء.

7.4 معنى على:

لقد ذكر الأخفش معاني مختلفة تختص بالتناوب بين حروف الجر المختلفـــة، حيث ذكر إن من، وفي، والباء، تأتي بمعنى على، وهذه الحروف قد سبق وأن بيّنـــا معناها التي تأتي عليه، فمن هنا فلا حاجة لنا إلى أن نعيد الحديث عنها.

وتأتي على بمعنى : الاستعلاء، والمصاحبة، أي بمعنى مع، والمجـــاوزة، أي بمعنى عن، وللتعليل، بالإضافة إلى المعاني التي ذكرها الأخفش في نصه السابق[3].

ومن خلال كلام الأخفش نرى أنه قد ركز حديثه في معاني حـــروف الجـــر على حرف الجر "على"ومعانيه المتعددة، وهذه المعاني لم تأتِ بصورة مباشرة عـــن الحرف "على"، وإنما جاءت نتيجة لامتزاج كلام الأخفش عن غيره مـــن الحـــروف

---

1. سورة آل عمران، آية: 75.
2. انظر: الاستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ج : 2، ص: 363، وابن سيدة . المخـــصص، ج: 4، ص: 238، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 21.
3. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج : 1، ص: 143، وابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 22.

الجارة، فكان تركيزه على خروج حروف الجر المختلفة عن معانيها إلى معنى الحرف "على".

ومن المواضع التي أشار إليها الأخفش في معاني حروف الجر ما ذكره عن التناوب بين حروف الجر، وذلك في أثناء حديث الأخفش عن الآية القرآنية الكريمة:"أُحِلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصيامِ الرَّفَثُ إلى نِسائِكُم"[1].

حيث يقول بعد ذكره لهذه الآية :"إنما دخلت إلى؛ لأن معنى الرفث والإفضاء واحد، فكأنه قال الإفضاء إلى نسائكم، وإنما يقال رفث بامرأته، ولا يقال : إلى امرأته، وذا عندي كنحو ما يجوز من إلى في مكان الباء، في مكانها وفي مكان على، في قوله : فأثابكم غَمّاً بِغَمٍّ [2]،إنما هو غماً على غم، ومن أهلِ الكتابِ مَن إنْ تأمنْهُ بدينار[3]، أي على دينار، كما تقول: مررت به، ومررت عليه"[4].

إن الأخفش يتحدث في هذا النص عن بعض معاني حروف الجر، ولكننا نرى حديثه هذا قريباً جداً من حديثه السابق عن حروف الجر، فهو لم يبيّن لنا كل معاني هذه الحروف، ولا تطرق إلا لمعنى "على"، بشكل واضح، وتحدث بداية عن التناوب بين حرفي"إلى"، والباء على المعاني المختلفة، وهو بهذا قد تحدث بشكل مجمل، فما ذكره هنا ذكره في النص السابق الذي بيّناه من قبل، حتى الأمثلة والشواهد التي أتى بها في هذه المسألة أتى بها سابقاً.

والسؤال الذي اطرحه ها هنا : ما الذي دفع الأخفش لإعادة ما قاله في النص السابق ههنا؟

إن الآية الكريمة كما يرى الأخفش فيها تناوب بين حرفي الجر "إلى"، والباء، فمن هنا لما أراد الأخفش أن يتحدث عن هذا التناوب تطرّق بشيء من التوضيح لمشابهاتها من الآيات الكريمة.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 187.

[2]. سورة آل عمران، آية: 153.

[3]. سورة آل عمران، آية: 75.

[4]. الأخفش. معاني القرآ،، ج: 1، ص: 139 ــ 140.

وعلم لمن العلماء من قال بغير قول الأخفش من أن "إلى"في الآية الكريمة أتت بمعنى الباء، فهو في الأصل يحمل معنى الإفضاء، لذا تعدى بحرف الجر "إلى"دون الباء [1].

8.4 زيادة حروف الجر:

ما في هذا الجزء من هذا الفصل فسأ قوم بدراسة زيادة حروف الجر، وذلك كما وردت عند الأخفش في معانيه، وزيادة حرف الجر تحدث عنها النحاة، ووضعوا لبعضها شرائط مختلفة، وهذا ما سنقوم بتوضيحه فيما هو آت.

تحدث الأخفش عن زيادة "من"وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى :"يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ"[2].

حيث يقول في هذا الموضع :"فدخلت فيه مِن، كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة يأكلون من البر والشعير .وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحدٍ، تريد:رأيت أحداً، وهل جاءك من رجلٍ، تريد : هل جاءك رجل، فإن قلت إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال : وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ[3]، هذا ليس باستفهام ولا نفي"[4].

ففي النص السابق اجد أن الأخفش يتحدثعن زيادة حرف الجر "من"، وهو لا يقصُر زيادته على ما كان مسبوقاً بنفي أو استفهام، وإنما يكون ذلك في الإثبات ، وتحدث الأخفش عن زيادة "من"في أكثر من موضع في معانيه، هذا أولها، وفيما يلي نورد موضعين آخرين تحدث فيهما عن زيادة "من"، حيث يقول في الموضع الآخر:"قال: ما أتاني من أحدٍ، فأعمل مِن وهي زائدة"[5].

---

[1]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 2، ص: 55.

[2]. سورة البقرة، آية: 61.

[3]. سورة البقرة، آية: 271.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 105.

[5]. المرجع نفسه، ج: 1، ص: 194.

وفي هذا النص الذي أوردته ا جد أن الأخفش لم يُفصّل كثيراً في موضوع زيادة حرف الجر "من"، ربما كان ذلك عائداً إلى حديثه الأكثر تفصيلاً في الموضع الأول، إضافة إلى أن هذا الموضع جاء بـ ه ممثلاً على عمل"من"رغم زيادتها، فجاء بهذا المثال ليدلل به على إمكانية عمل "من"رغم زيادتها، ومن هنا ا جد أن لهذا النص قيمة إضافية على النص الأول، تتمثل بإشارة الأخفش إلى زيادة"من"، وبقاء عملها.

أما الموضع الثالث الذي تحدث فيه الأخفش عن زيادة حرف الجر "من"، فقد جاء في أثناء تعليقه على الآية القرآنية الكريمة :"أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى"[1].

حيث يقول:"أدخل فيه من زائدة، كما تقول : قد كان من حديث، ومن ها هنا أحسن؛ لأن حرف النفي قد دخل في قوله: لا أضيع"[2].

ويضع النحاة شروطاً لزيادة "من" في الكلام وهي : أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، وقيل مفعولاً مطلقاً أيضاً[3].

وفيما يتعلق بقوله تعالى "يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ "[4]، يقول النحاس :"وإنما دعا الأخفش إلى هذا؛ لأنه لم يجد مفعولاً ليخرج، فأراد أن يجعل ما مفعولاً، والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دل عليه سائر الكلام، التقدير : يخرج لنا مما تنبت الأرض مأكولاً، فمن الأولى على هذا للتبعيض، والثانية للتخصيص"[5].

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 195.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 240.

[3]. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج : 1، ص: 323، وابن عقيل . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 17.

[4]. سورة البقرة، آية: 61.

[5]. النحاس. إعراب القرآن، ج : 1، ص: 231، وانظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج : 2، ص: 145.

فمن النص السابق للنحاس نجد أن يُعارض الأخفش في عد "من"في هذه الآية الكريمة زائدة، والحجة في ذلك أنها ليست مسبوقة بنفي أو شبهه، بل إن النحاس يرى أن"من"هنا للتبعيض.

أرى أن كلام النحاس وقد تابعه القرطبي في ذلك أقرب إلى المعنى المراد في الآية.

ويقول القرطبي في قوله تعالى :"أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى"[1] دخلت من للتأكيد؛ لأن قبلها حرف نفي، وقال الكوفيون : هي للتفسير ولا يجوز حذفها؛ لأنها دخلت لمعنى لا يصلح الكلام إلا به، وإنما تحذف إذا كانت تأكيداً للجحد"[2].

إن القرطبي في نصه هذا نجد أنه يوافق الأخفش على أن "من"هنا زائدة، وقد دفعنا للحكم بذلك قول القرطبي أنها للتأكيد، فالتأكيد أوضح ما يكون في الزائد.

وتحدّث الأخفش عن زيادة الباء، وذلك في تعليقه على الآية القرآنية الكريمة:"وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"[3].

حيث يقول:"الباء زائدة، نحو زيادتها في قوله : تَنبُتُ بِالدُّهْنِ[4]، وإنما هي تُنبِتُ الدهن"[5].

لقد ذكر الأخفش في نصه السابق زيادة حرف الباء في الآية الكريمة، غير أنه لم يفصل كثيراً في هذا الموضوع، بل اكتفى بذكر شاهد آخر من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى"تَنبُتُ بِالدُّهْنِ"[6]، استشهد فيه على زيادة حرف الجر الباء.

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 195.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 479، وانظر: الطبري. جامع البيان، ج: 6، ص: 321.

[3]. سورة البقرة، آية: 195.

[4]. سورة المؤمنون، آية: 20.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 172.

[6].سورة المؤمنون، آية: 20.

وتزاد الباء في مواضع متعددة ذكرها النحاة، ومنها : زيادتها في فاعل فعل التعجب، وزيادتها في فاعل الفعل "كفى"وزيدت كذلك في مفعول "كفى"، وكذلك تُزاد في المبتدأ، وتزاد في الخبر المنفي، وزيادتها في التوكيد بالنفس والعين، وزيادتها في المفعول [1].

وتحدث الأخفش عن زيادة الكاف، في أثناء تعليقه على الآية القرآنية الكريمة ": أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا "[2].

حيث يقول: الكاف زائدة، والمعنى و الله أعلم: ألم ترَ إلى الذي حاج إبراهيم في ربه، أو الذي مر على قرية، والكاف زائدة في كتاب الله :لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ [3]، يقول: ليس كهو؛ لأن الله ليس له مثل"[4].

يتضح من خلال كلام الأخفش هذا أنه يتحدث عن زيادة الكاف في كتاب الله تعالى، حيث ذكر لنا الآية الأولى من سورة البقرة، ثم عزز الفكرة لدى القارئ من خلال كلامه بالآية الثانية التي هي من سورة الشورى.

و"تأتي ــ أي الكاف ــ زائدة للتوكيد، وجُعل منه قوله تعالى : ليس كمثله شيء، أي: مثله شيء.وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الإقط؟ فقال: كهيّن، أي: هيّناً"[5].

واجد بعض العلماء وبخاصة المحدثين لا يقولون بزيادة الكاف، ومن هؤلاء فاضل السامرائي، الذي لا يرى زيادة للكاف خصوصاً في قوله تعالى : ليس كمثله شيء، ويقول إن الكاف ها هنا إنما جاءت لزيادة المسافة ما بين المشبه والمشبه به، فهي إذن ذات عمل معنوي، ولا يمكنني أن اعدها زائدة [6].

---

[1]. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج: 1، ص: 106 ــ 109.

[2]. سورة البقرة، آية: 259.

[3]. سورة الشورى، آية: 11.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 197.

[5]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 26.

[6]. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 3، ص: 54.

ومن خلال كلام الأخفش استطيع أن أ ری أن الأخفش لم يفصّل الحديث حول زيادة الكاف كما فصله في حديثه عن زيادة "من"، ومردّ ذلك كما قلنا في زيادة الباء أن الأخفش قد يكون يعد "أصلاً" لهذه المسألة، فلذا كان كلامه فيها أكثر تفصيلاً من غيرها، وكان كلامه في ما عداها من الحروف مختصراً مقتضباً.

لقد تحدث الأخفش في الدرس النحوي في هذه المسائل التي بيّناها في باب زيادة حروف الجر بشكل مفصل عن زيادة "من"، وبشكل سريع غير مفصل عن زيادة الباء والكاف، وهذا ما كان منه في أثناء حديثه عن الآيا ت القرآنية الكريمة التي علق عليها بهذا الحديث، ورغم ذلك فإن درسه النحوي هذا في ناحية زيادة حرف الجر كان أكثر تفصيلاً من غيره من الدروس التي تعلقت بالمرفوعات أو المبني والمعرب، فقد كان في أغلب الأحيان يحيط بأغلب جزئيات الموضوع، ومن هنا كان درسه واضحاً وبيّناً.

وبهذا الكلام أكون قد انتهيت من الحديث عن زيادة حرف الجر في كتاب الأخفش"معاني القرآن"وذلك من وجهة درس نحوي، لا من ناحية تطبيق على الكتاب، ولقد وجدنا هذا الدرس واضح المعالم عند الأخفش، بيّنه للقارئ بصورة سهلة ومختصرة.

9.4 حركة التقاء الساكنين:

ففي هذا الموضع من الدراسة نتحدث عن حركة التقاء الساكنين، وإنما جعلنا هذا العنوان في فصل المجرورات دون غيره من الفصول، وذلك أن العرب درجوا على أنه إذا اجتمع ساكنان، فإننا نكسر الأول؛ لأن اللغة العربية لا يجتمع فيها ساكنان، ولقد كان لهذه القاعدة اللغوية شواذ خرجت عنها، لكن الأصل فيها أن نكسر الحرف الأول من الساكنين.

لقد تحدث الأخفش عن هذه القضية في معانيه، وذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"ألم، اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ"[1].

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 1 ــ 2.

إذ يقول الأخفش في هذه الآية :"وقال: الم، اللهُ لا إلهَ إلا هو، فالميم مفتوحة؛ لأنها لقيها حرف ساكن، فلم يكن من حركتها بد، فإن قيل: فهلا حرّكت بالجر؟ فإن هذا لا يلزم فيها، إنما أرادوا الحركة، فإذا حركوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كُسرت لجاز، ولا أعلمها إلا لغة، وقال بعضهم : فتحوا الحروف التي للهجاء إذا لقيها ساكن ليفصلوا بينها وبين غيرها، وقالوا : مِنَ الرجل، فتحوا لاجتماع الساكنين، ويقولون: هلِ الرجلُ؟ وبلِ الرجل، وليس بين هذين وبين : مِنَ الرجل فرق، إلا أنهم قد فتحوا مِنَ الرجل؛ لئلا تجتمع كسرتان، وكسروا : إذِ الظَّالِمُونَ،[1] وقد اجتمعت كسرتان؛ لأن "مِن" أكثر استعمالاً في كلامهم من "إذْ"، فأدخلوها الفتح ليخف عليهم"[2].

لقد رأيت في كلام الأخفش الذي أوردته ، حديثه الواضح عن كسر أول الساكنين في حال التقائهما، وهي حركة للتخلص من التقاء الساكنين، وليست حركة مقصودة بذاتها، فلو حُرِّك بأي حركة لجاز ذلك، ثم علل الأخفش سبب تحريك نون"من"بالفتح دون الكسر؛ لأنهم كرهوا اجتماع كسرتين، ولكن ثمة استعمال نحوي عربي فصيح يجمع بين كسرتين في حال التقاء الساكنين.

لقد تحدث الأخفش عن هذا الاستعمال أيضاً، في كسر الذال من "إذ"، من مثل قوله تعالى:"إذِ الظَّالِمُونَ"[3]، فما كان من الأخفش إلا أن علل بأن "من"أكثر استعمالاً في كلام العرب من"إذ".

ومذهب سيبويه في هذه الآية الكريمة أنهم اختاروا لها ــ أي الميم ــ الفتح؛ وذلك لئلا يُجمع بين الكسرة والياء، وكسرة ما قبل الياء [4]، أما الزجاج فقد نعت فتح ميم"الم"بالخطأ، فقال: "هذا خطأ، ولا تقوله العرب لثقله "[5]، فهذا هو تعليل العلماء القدماء لهذا الاستخدام اللغوي في هذه الآية الكريمة.

---

1. سورة الأنعام، آية: 93.
2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 22 ــ 23.
3. سورة الأنعام، آية: 93.
4. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 153.
5. الزجاج. معاني القرآن، ج: 1، ص: 373.

ولا بد أن ا شير إلى قضية تتعلق بهذه المسألة، حيث ذكر القدماء أن النـــون في "مِنَ" حُرّكت بالفتح طلباً للخفة، نتيجة أن الحرف الذي قبله وهو "الميم" مُحـــرك بالكسر، ولكننا نضيف حجة أخرى إلى حجتهم، وهي أيضاً تدخل في طلب الخفـــة والسهولة واليسر في النطق.

إن حرف الميم يَنتج في العربية عن طريق انطباق الـــشفتين انطباقـــاً تامـــاً، بحيث يصبح هناك انسداد في مجرى التنفس، فيُمنع الهـــواء مـــن الخـــروج عبـــر التجويف الفموي، ويهبط الطبق فيندفع الهواء عبر التجويف الأنفي، ويصحب هـــذا الصوت غنة لذيذة، وهو صوت مجهور، تتذبذب الأوتار الصوتية أثناء النطق به[1].

أما حرف النون فينتج عن طريق اتصال طرف اللسان باللثة العليا اتـــصالاً مباشراً محكماً، مما يمنع الهواء من النفاذ عبر هذا الانغلاق، وينخفض الطبق ليسمح للهواء بالمرور عبره، محدثاً غنة، وتتذبذب الأوتار الصوتية مع صوت النون، فهو إذن صوت مجهور[2].

لقد تحدثت فيما سبق عن طريقة إنتاج حرفي الميم والنون في العربية، وهذان الحرفان هما اللذان يكونان حرف الجر "مِنْ"، ومن خلال حديثـ نا عن مخـــرج هـــذين الحرفين تبيّن لنا كم هما متقاربان في الصفات والمخرج، فكلاهما صـــوت أغـــن، وكلاهما مجهور، وكذلك فإنهما قريبان في المخرج، كل هـــذا يُحـــدث نوعـــاً مـــن الصعوبة في نطقهما لو أننا تخلصنا من التقاء الساكنين بكسر النون، فـــإن ا لأمـــر يصبح صعباً جداً، بينما لا ا نجتلك الصعوبة في نطق "إذْ" بكسر الذال، فهما حرفان لا يشتركان في مخرج، وليسا قريبين في مخرجهما، وصفتهما ليست جامعة كل الجمع،

---

[1]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومنـــاهج البحـــث اللغـــوي، ص: 42 ــ 43، 93، والخليل. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغـــة المعاصـــر، ص: 63.

[2]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغـــة ومنـــاهج البحـــث اللغـــوي، ص: 50. وأنـــيس. الأصوات اللغوية، ص: 202 ــ 203، والخليل. المصطلح الصوتي عنـــد علمـــاء العربيـــة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 66.

كما أنهما ليس فيهما غنة تؤدي إلى نشوء صعوبة في النطق، كل هذا لم يدفع بالعرب إلى فتح الذال في حال التقاء الساكنين.

10.4 حذف حرف الجر:

"الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا ... ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أنَّ وأنْ بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم.

وأما أنَّ وأنْ فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا و الأصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف "من"فتقول: عجبت أنك قائم فإن حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس"[1].

وتحدّث الأخفش عن حذف حرف الجر وانتصاب مجروره في حال حذفه، ولقد ذكر الأخفش ذلك في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريم :"وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ"[2].

---

[1]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 150 ــ 152.

[2]. سورة البقرة، آية: 130.

يقول الأخفش:"قال: ضُرِب عبدُ الله الظهرَ والبطنَ، ومعناه : على الظهر والبطن، كما قالوا: دخلْتُ البيتَ، وإنما هو دخلتُ في البيت، وقوله : توجه مكةَ والكوفةَ، وإنما هو: إلى مكة، وإلى الكوفة"[1].

ولقد رأى بعض العلماء أن "سَفِه"هنا بمعنى فعل فعلاً سفه به نفسه حتى صار به سفيها[2]، كما أورد القرطبي هذا الرأي، وذكر كذلك رأي الأخفش، ورأي غيره من العلماء، وبيّن أن"سفُه"، بضم الفاء ليس بمتعدٍّ [3].

لقد رأيت أن الأخفش قد تحدث عن نصب الاسم من بعد حذف حرف الجر الذي يكون بعد الفعل اللازم، ويصل الفعل بواسطته إلى مفعوله، وهذا الاسم ينتصب على شبه المفعولية، أو ما سماه بعض النحاة على نزع الخافض.

لقد كان الأخفش في حديثه عن معاني حروف الجر وتناوبها يركز بحثه على المعاني البعيدة لحرف الجر، ولا يأتي بالمعنى المألوف، فالمألوف والمعروف عن حرف الجر"في"أنه بمعنى الظرفية، غير أن الأخفش جاء به بمعنى"على"، وهو معنى بعيد عن"في"والتعليل لذلك عندنا أن الأخفش قصد من ذلك الحديث عن المعاني البعيدة غير المعروفة عن الحرف لبيان هذا المعنى والتركيز عليه، إضافة إلى أن ما دفع الأخفش لذلك اجتماع حروف الجر التي كانت تفيد معنى "على"، فذكر"من"، والباء، وفي، وإلى، فمن هنا ركز على هذا المعنى دون غيره.

11.4 التوابع:

سأتناول في باب التوابع عند الأخفش ، فالتوابع،"هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها "[4]، فمن هذا التعريف نجد أن هذه الأسماء إنما

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 157.

2. انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (د.ت).النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الكتب العلمية، بيروت - بنان، ج:1، ص: 193.

[3]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 405.

[4]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 129.

يدخلها الإعراب على هيئة من الهيئات تبعاً لما سبقها من الأسماء، وثمة تعريف ثانٍ نورده للتابع هو" كل ثانٍ لإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد : خبر المبتدأ، والمفعول به الثاني، والمفعول به الثالث..."[1].

والتوابع كما نعلم في التقسيمات النحوية تشتمل على موضوعات أربع : وهي الصفة أو النعت، والبدل، والتوكيد، والعطف، وهي مرتبطة بإعرابها لما تتبع له من الأسماء، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه، والمعطوف يتبع المعطوف عليه، والبدل يتبع المبدل منه، والتوكيد يتبع المؤكد.

1.11.4 الصفة:

والصفة هي"الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو : طويل، وقصير"[2]، وأشار الكفوي في كلياته إلى أن الصفة تكون بالمعرفة والنكرة، والنعت يكون للجملة[3]، وهذا التفريق الذي يذكره الكفوي لم يلتزم به اللغويون، وإنما استُخدِمت الصفة والنعت في الإعراب على حد سواء دون تفريق بين هذه وتلك.

وقد ذكر اللغويون أحكاماً متعددة للصفة، مما لا حاجة لنا بتفصيل القول فيها هاهنا، ونذكر بعضاً منها للاستفادة من فكرتها في بناء فكرتنا في هذه الدراسة، منها: أن النعت لا يُنعت إلا بمشتق لفظاً أو تأكيد، وقضية نعت غير الواحد، [4]، وعلى ذلك فإن الصفة تكون بشيء مشتق ليؤدي وصفاً معيناً للموصوف.

ولقد تحدث الأخفش عن الصفة في أثناء حديثه عن الآيات الثلاث في سورة الفاتحة، وهي قوله تعالى :"الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، الرَّحْمنِ الرَّحيمِ، مالكِ يَوْمِ الدِّينِ"[5].

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص : 51.

[2]. الجرجاني.كتاب التعريفات، ص : 138، وانظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 133.

[3]. انظر: الكفوي. كتاب الكليات، ص: 960.

[4]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج:3، ص: 194.

[5]. سورة الفاتحة، آية: 2 ــ 4.

حيث يقول:"وأما قوله: مالكِ يوم الدين، فإنّه جر؛ لأنه مــن صــفة الله عــز وجل، وقولكلله، جر باللام كما انجر قولك : ربِّ العالمين، الرحمنِ الرحيمِ؛ لأنــه من صفة قوله: لله"[1].

إذ عدّ الأخفش في النص السابق، كلاً من : الرحمن والــرحيم ومالــك كلهــا مجرورة على أنها صفات لله، بالإضافة إلى قوله: رب العالمين، فهي جميعها صفات كما ذكر الأخفش، ويمكن لنا ملاحظة الاشتقاق واضحاً في كــل مــن : الرحمــان، والرحيم، ومالك، فهي كلها مشتقة، وهي صدفات مشبهة باسم الفاعل، أما كلمة "رب"، والتي عدها الأخفش صفة أيضاً، فإننا لا نرى فيها قضية الاشتقاق واضحة إلى حــد بعيد كما هو الحال في الصفات الأخرى التي توالت في هذه الآيات الكريمة.

وذكر أبو حيان أنه ثمة من قرأ "ربللقَّنّح، وهو على المدح، إلا أن أبا حيا ن ضعف هذه القراءة لأن ما بعدها من الصفات كــان مجــروراً، لــذا لــم يحــسن جعل"رب"منصوبة، بل الأولى أن تكون مجرورة كالصفات التي تليها [2].

إنني حين أنظر في كلام الأخفش الذي أوردته لا أجد تفــصيلاً كثيــراً عــن الصفة، اكتفى بتعداد الصفات دون ذكر للقضايا التي تتعلق بهذه الصفات، فلم يذكر لنا الأخفش مثلاً قضية الاشتقاق في الصفة.

وأشار الأخفش في الشرح والتعليق عــن الآيــة القرآنيــة الكريمــة :"غَيــرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ"[3].

حيث يقول في هذه الآية الكريمة :"وقوله: غير المغضوب عليهم، هؤلاء صفة الذين أنعمت عل يهم؛ لأن الصراط مضاف إليه فهم جر للإضافة، وأُجريــت علــيهم غير صفة أو بدلاً، وغير ومثل قد تكونان من صفات المعرفة التي بالألف والــلام، نحو قولك: إني لأمر بالرجلِ غيرِك، وبالرجلِ مثلِك فما يشتمني، وغير ومثل إنمــا تكونان صفة للنكرة، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع، فأُجريتا صفة لما فيه

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 13.

[2]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 131.

[3]. سورة الفاتحة، آية: 7.

الألف واللام، والبدل في غير أجود من الصفة؛ لأن الذي والذين لا تفارقهما الألــف واللام"[1].

لقد رأيت أن الأخفش في نصه السابق يتحدث لنا عن الصفة، وتحدث أيــضاً عن البدل، حيث أشار إلى أن:

"غير ومثل"تكونان صفة، وتكونان بدلاً.

ثانياً: أن ــ غير ومثل ــ تكونان صفة للنكرة، وبدلاً من المعرفة في الأغلب الأعم، ولكنه احتيج إليهما في هذه الآية الكريمة لتكونا صفة من المعرفة.

وفي نص آخر تحدث أبو حيان في البحر المحيط عن "غير"وما يتعلق بها مــن أحكام، حيث يقول:"غَيْرِ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ دَائِمًا وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمُؤَنَّثُ جَازَ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ حَمْلًا عَلَى اللَّفْظِ، وَتَأْنِيثُهُ حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَمَدْلُولُهُ الْمُخَالَفَةُ بِوَجْهٍ مَا، وَأَصْلُهُ الْوَصْفُ، وَيُسْتَثْنَى بِهِ وَيَلْزَمُ الْإِضَافَةَ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، وَإِدْخَالُ أَلْ عَلَيْهِ خَطَأٌ وَلَا يَتَعَــرَّفُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ . وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُغَايِرُ وَاحِدًا تَعَرَّفَ بِإِضَــافَتِهِ إِلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ كُلَّ مَا إِضَافَتُهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، قَدْ يُقْــصَدُ بِهَــا التَّعْرِيــفُ، فَتَصِيرُ مَحْضَةً، فَتَتَعَرَّفُ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ بِمَا تُضَافُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، وَتَقْرِيرُ هَــذَا كُلِّهِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ"[2].

وذكر الدرويش أن "غير"الآية الكريمة بدل من الضمير الذي قبلها، كما ذكــر أنها قد تكون صفة للذين [3]، وكلام الدرويش هذا يشبه كلام الأخفش، وذكر الأمرين في"غير".

2.11.4 البدل:

البدل في اللغة: بَدَلٌ وبِدْلٌ لغتان ومَثَل ومِثْل وشَبَه وشِبْه ونَكَل ونِكْل ... ولــم يُسْمَع في"فَعَل وفِعْل" غير هذه الأَربعة الأَحرف والبَدِيل البَدَل وبَدَلُ الــشيء غَيْرُه... ويـــقول الرجل للرجـــل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل بَدَلُه، أَي رجل يُغْني

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 16 ــ 17.

[2]. أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 148.

[3]. انظر: درويش. إعراب القرآن وبيانه، ج: 1، ص: 15.

غَناءه،ويكون في مكانه "[1]، وتتضح لنا الصورة من خلال المعنى اللغوي لهذه الكلمة، الذي يتلخص بفكرة أن البدل هو البديل، الذي يسد مسد المبدل منه، ومن هذا المعنى تتضح لنا أيضاً الوظيفة التي يقوم فيها البدل، أي أنه يحل محل المبدل منه، ويكون بديلاً عنه.

أما معنى البدل في الاصطلاح النحوي فيتمثل بأن "البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه"[2].

والبدل يأخذ أحكام المُبدل منه، ويتبعه في الإعراب، "وهو الذي يُعتمد بالحديث؛ وإنما ذُكر الأول لنحو من التوطئة، وليفادَ بمجموعهما فضل تأكيد، وتبيينٌ لا يكون في الإفراد"[3]، وهذه الأحكام التي تنطبق على البدل تنطبق في بعضها على غيره من التوابع.

وأولى هذه المسائل التي تحدث عنها الأخفش في باب البدل، أن "غير"تأتي للبدل وللصفة، وإتيانها للصفة أكثر من البدل، وقد تحدثنا عن هذه القضية في مسألة سابقة.

وتحدث الأخفش عن البدل في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة :"وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ"[4].

حيث يقول:"قال"وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ "فـ مَنْ آمَنَ بدل على التبيان كما تقول :أَخَذْتُ المالَ نِصفَهُ "و"رأيتُ القومَ ناساً مِنْهُم ". ومثل ذلك"يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ "[5] يريد:عنْ قِتالٍ فيه . وجعله بدلا. ومثله"وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

---

[1]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 48.

[2]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 44.

[3]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 142.

[4]. سورة البقرة، آية: 126.

[5]. سورة البقرة، آية: 217.

حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "[1] وقال: "قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ"[2] شبيه هذا ايضاً إلاّ أنه قدر فيه حرف الجرّ"[3].

فظاهر من خلال كلام الأخفش أنه يتحدث عن نوع من أنواع البدل، هذا النوع يُسميه بدل على التبيان، وهو الذي نعرفه ببدل البعض من الكل، وعزّز الأخفش الفكرة بآيات قرآنية أخرى من مواضع أخرى من كتاب الله تعالى، وظفها ليُبيّن بها الفكرة، وليجعلها مبسوطة أمام القارئ كي يعرفها إذا ما مر بها، إضافة إلى أن هذا الأسلوب قد عُرِف في كتب القراءات وعلوم القرآن، فيقصد من خلاله المؤلف ألا يُعيد الفكرة والمعلومة كلما مرت به آية مشابهة للآية التي هو في صدد الحديث عنها، فمن هنا كان أمر الأخفش بأن جعل حديثه عن أغلب مواضع هذا النوع من البدل في أول آية بدأ بها فوجد فيها بدلاً من هذا النوع، ففصّل جميع الآيات التي تشابهها.

وبدل البعض من الكل يجب أن يكون فيه البدل جزءاً من المبدل منه، ففي الآية السابقة "مَنْ" جزء حقيقي من أهل البلد الذين دعا لهم إبراهيم، كذلك فإن "مَنْ"، في الآية الأخرى جزء من الناس الذين سيحجون البيت، ومثل ذلك: أعجبني محمدٌ وجهُهُ، وأكلْتُ الرغيفَ نصفَهُ[4].

يقول القرطبي:"من آمن بدل البعض من الكل، بدل من أهله "[5]، فكلام القرطبي هذا يؤيد ما ذهب إليه الأخفش، إلا أننا نرى أن الأخفش كان أكثر توضيحاً وبياناً؟ من القرطبي، وكذلك فإن الأخفش زاد في الشواهد والأمثلة على القرطبي، أما القرطبي فكان حديثه كما رأينا لا يتجاوز بضع كلمات.

---

[1]. سورة آل عمران، آية: 97.

[2]. سورة الأعراف، آية: 75.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 155.

[4]. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 3، ص: 181.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 384.

ولم يزد أبو حيان على ما جاء به الأخفش والقرطبي شيئاً، إلا أنه أضاف أنه يمكن لنا عد هذا البدل بدلاً على الاشتمال، وذكر قبل ذلك أنه بدل بعض من الكل [1]، والذي نراه أنه بدل بعض من الكل وليس بدل اشتمال.

إن كلام الأخفش كان يومئ به إلى أنه يعد هذا النوع من البدل على نحو البيان والتوضيح.

3.11.4 العطف:

والعطف أيضاً من التوابع، وهو يأخذ ـ أي المعطوف ـ حكم المعطوف عليه في الإعراب، فالعطف،"تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف العشرة "[2]، وهذا يعني أن المعطوف يجري عليه من العمل ما يجري على المعطوف عليه.

والعطف"اسم غير صفة"[3]، ويختلف العطف عما سواه من التوابع بأنه لا بدَّ له من حرف عطف يكون بينه وبين معطوفه، وحروف العطف عشرة وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وبل، ولكن، ولا، وحتى، وهمزة التسوية [4].

تحدث الأخفش عن العطف في أثناء حديثه عن قوله تعالى :"سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤمِنونَ"[5].

يقول الأخفش:"هذه أم التي تكون في معنى أيّهما، وقد قال قوم إنها يمانية، وذلك أن أهل اليمن يزيدون أم في جميع الكلام، وأما ما سمعنا من كلام اليمن أنهم يجعلون أم مكان الألف واللام الزائدتين، يقولون : رأيت أمرجل، وقام امرجل، يريدون: الرجل، ولا يشبه أن يكون: أم أنا خير، على لغة أهل اليمن"[6].

---

1. انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ج: 1، ص: 555.
2. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 156.
3. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 144.
4. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 226 ـ 235.
5. سورة البقرة، آية: 6.
6. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 31 ـ 32، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص:169.

يشير الأخفش في النص السابق إلى أمرين هما:

أولاً: حديثه عن"أم"كحرف عطف وهو المقصود في بحثي هذا، وهي تأتي لبيان أي الأمرين، فقد قال إنها تأتي بمعنى أيهما.

ثانياً: تحدث الأخفش في نصه السابق عن لغة من لغات العرب، وهذه اللغة تتمثل بلغة أهل اليمن، وهي اللغة التي يقلبون فيها "أل"التعريف"أم"، ولقد مثل لها الأخفش بأمرجل، وهذا تختلف عن أم حرف التنوين في العطف.

وتذكر كتب النحو أن "أم"تأتي للتعيين، فأنت تستفيد منها طلب تعيين شيء من شيئين، وذلك كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو، أو أن تسبقها همزة التسوية، وذلك كقولك: سواء أجئتنا أم لم تأتنا، هذا هو المعنى الذي تأتي له "أم"في اللغة، ولقد ذكره الأخفش حين قال أنها تأتي بمعنى أيّهما [1].

وفي مسألة ثانية تحدث الأخفش عن معاني العطف في الواو، وأفرد للواو باباً سماه باب الواو، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى :"واسْتَعِينوا بِالصَّبْرِ والصَّلاةِ"[2].

يقول الأخفش في ذلك :"أما قوله "وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ "فلأنه حمل الكلام على "الصلاة"وهذا كلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الاخر. وقال"وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ "[3] فهذا يجوز على الأول والآخر، وأقيس هذا اذا ما كان بالواو ان يحمل عليهما جميعاً . تقول:"زيد وعمرو ذاهبان". وليس هذا مثل"أو"لان "أو"انما يخبر فيه عن أحد الشيئين . وأنت في"أو"بالخيار ان شئت جعلت الكلام على الأول وان شئت على الآخر، وأن تحمله على الآخر أقيس لأنك إن تجعل الخبر على الاسم الذي يليه [الخبر] فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه. قال"وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّواْ إِلَيْهَا"[4] فحمله على الأول"[5].

---

[1]. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 286، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: 1، ص: 41.

[2]. سورة البقرة، آية: 45.

[3]. سورة الأنفال، آية: 62.

[4]. سورة الجمعة، آية: 11.

[5]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 87.

هذا هو الدرس الذي أورده الأخفش لمعاني الواو، ومفاده أن الأخفش يبـين إلى أي المتعاطفين يعود المعنى، فهو يرى أن من الأفضل أن يعود المعنـى علـى كليهما، وضرب لذلك مثالاً، وأورد بعض الآيات التي حُمل المعنى فيها على أحـد المتعاطفين دون الآخر.

ويذكر النحاة معاني للواو، فهي لمطلق الجمع، فإذا قلت حضر محمد وخليل، فليس فيه دلالة على أن محمد حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معاً، جاء في كتاب سيبويه :"وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيـداً، ويجـوز أن يكون المرور وقع عليهما في حال واحدة، فالواو يجمع هذه الأشـياء علـى هـذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته، على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هـذه الأشياء"[1].

فالواو تفيد مطلق الجمع، ولقد بيّن سيبويه في نصه الذي سقته آنفاً أن هـذا الجمع قد لا يكون، فقد تقصد الأول، وقد تقصدهما معاً، وقد تقصد الثـاني، فهـذه الاحتمالات الثلاث واردة في مثل هذه الجمل، ولقد كان الأخفش ذكر شيئاً مثل هـذا فيما يتعلق بالواو في النص الذي سبق، فالأكثر في الواو أن تأتي لتجمع الحكم بـين الطرفين، ولكنه قد تأتي في بعض الأحيان لتدل على طرف دون الآخر كما رأينا في الآية الكريمة:"وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً"[2]، فجعل الحكـم على التجارة دون اللهو.

وفي موضع آخر تحدث الأخفش عن الواو العاطفة في قوله تعالى :"أَوَكُلَّمَـا عَاهَدُواْ عَهْداً"[3].

حيث يقول في ذلك:"قال:أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً "فهذه واو تجعـل مـع حـرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله "أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُـسُكُمْ "[1]

---

[1]. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 218، وانظر: ج: 2، ص: 304.

[2]. سورة الجمعة، آية: 11.

[3]. سورة البقرة، آية: 100.

فهذا في القرآن والكلام كثير، وهما زائدتان في هذا الوجه . وهي مثل الفاء التي في قولك:"أَفَا اللهِلَتَصنْعَنَّ كَذَا وكَذا "وقولك للرجل:"أَفَلا تَقُوم". وان شئت جعلت الفاء والواو ها هنا حرف عطف"[2].

في النص السابق تحدث الأخفش عن قضيتين هما:

الأولى: تحدث الأخفش أن مثل هذا الاستعمال للواو والفاء تكون فيه الواو أو الفاء زائدتين، ويكثر ذلك أن يكون بعد الهمزة.

ثانيهما: أنه يجوز أن نجعل الواو أو الفاء التي تأتي بعد همزة الاستفهام حرف عطف، وهذا وجه جائز.

وذكر ابن عطية أن الوجه السليم في هذه الآية أن نعد الواو للعطف، واستبعد قول الأخفش الذي يرى بزيادة الواو بعد الهمزة، كما أنه يرفض قول الكسائي الذي علجمن هذا التركيب أن الأصل فيه "أَوْم" تحركت الواو، وهي بمعنى "بل"، ونعت ابن عطية ذلك كله بالتكلف[3].

أما القرطبي فهو يرى أيضاً أن الأصح مذهب سيبويه، والذي يرى أن الواو هي واو العطف، والهمزة التي قبلها تدخل على حروف العطف، فتقول : أفكلما، وأَثُمَّ، وهذه دخلت على الواو، وهذا المذهب مذهب سيبويه، أمّا الأخفش كما بيّنا من قبل فيرى بأن الواو زائدة [4].

أما أبو حيان فقد أورد في تفسيره الآراء السابقة كلها، فهي : إمّا أن تكون الواو زائدة وهو رأي الأخفش، أو أن تكون ساكنة ثم حركت بالفتح، وهي بمعنى"بل"وهذا رأي الكسائي، ثم قال : إن الصحيح أن تكون الواو للعطف، وهو رأي سيبويه[5].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 87.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 147.

[3]. انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 185.

[4]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 266.

[5]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 1، ص: 492.

والرأي عندي أن الأولى في هذه الآية وهذا التركيب اللغوي أن تكون الواو فيه للعطف، وليست زائدة كما قال الأخفش، فهي تعطف ما قبلها على ما بعدها، وقد دخلتها همزة الاستفهام، وهذا ما نميل إلى تأييده من هذه الآراء.

وتحدث الأخفش عن معاني أو في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة :"إِن يَكُـنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا"[1].

حيث يقول:"قال﴿إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ "لأنّ أوْ ها هنا في معنى الواو، وذلك لأنه تفيد الجمع في الحكم.أَو يكون جمعهما في قوله بِهِما لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ "[2]أَوْ يكونُ أضمرَ مَنْ كأنه"إنْ يَكُنْ مَنْ تَخاصَمَ غَنِيّاً أوْ فَقِيراً "يريدغنيين أو فقيرين "يجعل"مَنْ"في ذلك المعنى ويخرج"غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً"على لفظ"من""[3].

لقد تحدث الأخفش في النص السابق عن معنى "أو"، وعدّها لمطلق الجمع كما رأينا، أي أنها بمعنى الواو، وهذا ما قصده الأخفش، فهو يرى إما أن يكونا فقيرين، أو أن يكونا غنيين، فحرف العطف ها هنا يفيد الجمع بينهما، ولا يُفرق بـ "أو"في المعنى شيئاً.

وتأتي"أو"بمعنى الواو، وهذا المعنى متأتٍ لها من معنى الإباحة، إذ أنه جاء في شرح الرضي على الكافية :"ولما كثر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو"[4].

إذن فالنحويون يرون بأن "أو"تأتي في بعض الأحيان بمعنى الواو، وذلك في حال أن تكون مفيدة معنى الإباحة، أي أنها لا تفيد معنى التخيير أو الإضراب أو غيره من المعاني، كأن تقول مثلاً : كل خبزاً أو تمراً، ففي هذا المثال ثمة إباحة للمخاطب أن يأكل الخبز، أو أن يأكل التمر، ولا مشكلة في لو أنه أكلهما كليهما.

---

[1]. سورة النساء، آية: 135.

[2]. سورة النساء، آية: 12.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 267.

[4]. الاستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ج: 2، ص: 410.

ولقد ضعّف القرطبي ما ذهب إليه الأخفش في عد "أو"في هذه الآية تفيد معنى الواو، وإنما جعلها بمعنى تحصّل أحد الطرفين على الحكم، فلو كان غنياً، أو لو كان غنياً، فإن الله تعالى أولى بهم جميعاً [1].

أما أبو حيان فلم يرفض رأي الأخفش، بل بيّنه وشرحه، هذا قد يجعلنا نشعر بأن أبا حيان يؤيد أن تكون "أو"ها هنا بمعنى الواو، ولم يذكر أنها على حالها كما قال القرطبي [2].

إذن فإن القرطبي لا يوافق الأخفش في عده "أو"هنا في هذه الآية الكريمة بمعنى الواو، أما أبو حيان فلسنا نفهم بوضوح إن كان مع رأي الأخفش أم لا، ولكن ظاهر قوله أنه مع الأخفش، والرأي عندي أن "أو"في هذه الآية ليست بمعنى الواو، وإنما هي على حالها، فالمعنى يكون إن كان غنياً، أو إن كان فقيراً، ففي الحالتين الله أولى بهما، وقال"بهما"ولم يقل:"به"لأنه أراد كلا الحالتين التي يكون عليهما.

وفي موضع آخر تحدث الأخفش عن معنى الواو في الآية القرآنية الكريمة، في قوله تعالى :"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"[3].

حيثيقول في هذه الآية الكريمة :"وقال"وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ "فرده إلى"الغَسْل"قراءة بعضهم لأنه قال فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وقال بعضهم وَأَرْجُلِكُمْ على المسح أي: وامْسحوا بأَرْجُلِكُم وهذا لا يعرفه الناس .وقال ابن عباس :"المَسْحَ على الرِّجْلَيْن يُجْزِى"ويُجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى "الغَسْل"نحو"هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"والنَصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار .ومثله قول العرب :"أَكَلْتُ خبزا ولبناً"واللبن لا يؤكل . ويقولون:"ماسَمِعْتُ برائحةٍ اطيبَ من هذهِ ولا رأيتُ رائحةً أطيبَ من هذهِ"و"ما رأيتُ كلاماً أصوبَ من هذا"[4].

---

[1]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 178.

[2]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 3، ص: 385.

[3]. سورة المائدة، آية: 6.

[4]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 277.

ففي النص السابق يوضح الأخفش معنى الواو التي في "وأرجلكم"، فمن قرأها بالنصب عطفها على وجوهكم، أما من قرأها بالجر عطفها على "برءوسكم"، ولقد ذكر ابن عباس أن العطف بالجر يجوز، وذلك من خلال المعنى المنوط بالجر، فهو يرى أن ا لمسح على الرجلين يُجزئ، وأشار الأخفش في كلامه إلى الجر بالتبعية، وذلك كالأمثلة التي ضربها.

ويقول القرطبي إنّ" العامل في قوله : وأرجلكم، قوله: فاغسلو، والعرب قد تعطف الشيء على الشيء بفعل ينفرد به أحدهما، تقول أكلت الخبز واللبن، أي : وشربت اللبن"[1].

نفمخلال كلام القرطبي هذا فإنه يجعل "أرجلكم"معطوفة على وجوهكم، وبالتالي فإن العامل فيها كما ذكر "اغسلوا"، ومثّل لها أيضاً كما مثّل لها الأخفش ببعض الأمثلة من كلام العرب المأثور عنهم بمجيء العامل في أحد المعمولين، ويُحذف في الآخر.

4.11.4 التوكيد:

والتوكيد أيضاً من التوابع، وهو:"تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عن إعادة المعنى الحاصل قبله"[2].

وعلى ذلك فالتوكيد يأتي للتشديد والتوثيق للمعنى المتصل بالمؤكَّد، ويكون زيادة في التأكيد، ودحراً لأن يقع في ذهن السامع شك يتعلق بناحية القصد في المؤكَّد، وهذه الرابطة بين المعنيين اللغوي و الاصطلاحي.

وثمة فكرة أشير إليها هنا، وهي أن "جدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكَّد وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته"[3].

---

[1]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآ،، ج: 7، ص: 349.

[2]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 51.

[3]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 129، وانظر:ابن يعيش. شرح المفصل, ج:3، ص : 40، و السامرائي. معاني النحو، ج: 4، ص: 112.

وينقسم التوكيد إلى قسمين:

الأول: التوكيد اللفظي، وهو يكون من خلال تكرار اللفظة أو الجملة أو الحرف نفسه.

الثاني: التوكيد المعنوي، وهو يأخذ ألفاظاً مخصوصة، وهي: نفس، وعين ومشتقاتهما مضافة إلى ضمير المؤكد، وكل، وبعض، وجميع، وجمعاء، وغيرها من الكلمات التي تأتي للتوكيد المعنوي [1].

وبعد هذه المقدمة السريعة عن التوكيد أبدأ عن التوكيد عند الأخفش في معانيه، حيث تحدث عن التوكيد في أثناء حديثه عن الآية القرآنية الكريمة: "إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ"[2].

حيث بدأ حديثه بأن عد "كله" في هذه الآية من باب البدل، ثم أضعف هذا الاحتمال وجعله من باب التوكيد المعنوي، إذ يقول الأخفش: "وتقول: إن الأمرَ كلَّه لله، على التوكيد أجود، وبه نقرأ"[3].

لقد كان كلامه عن التوكيد سريعاً، ولم يُضِف بعض الشواهد والأمثلة التي كان يأتي بها في كثير من الأحيان عند حديثه عن آية قرآنية فيها قضية نحوية، بل اكتفى بذكر ما في الآية فقط دون أية إشارة إلى غيرها من الآيات القرآنية.

ولقد ذكر القرطبي أنّ ثمة بعض القراء قرأ هذه الآية بالرفع على الابتداء، وجعل ما بعدها خبراً لها، والجملة كلها خبر للمبتدأ ـ وهو اسم إن ـ وذكر أن الأجود قراءتها بالنصب على التوكيد بمعنى أجمع، ورد كلام الأخفش بأنها بدل، فالأولى أن تكون خبراً [4].

---

[1]. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 4، ص: 112 وما يليها.

[2]. سورة آل عمران، آية: 154.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 237.

[4]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 371، وأبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج: 3، ص: 94.

وفي موضع آخر تحدث الأخفش عن التوكيد في أثناء حديثه عن قوله تعالى في الآية القرآنية الكريمة:"لآمَنَ مَنْ في الأرْضِ كُلُّهُمْ جَميعاً"[1].

حيث يقول في هذه الآية الكريمة متحدثاً عن "جميعاً" الواردة فيها :"فجاء بقوله"جميعاً" توكيداً، كما قال لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَـهَيْنِ اثْنَيْنِ [2]؛ ففي قوله : إلهين دليل على الاثنين"[3].

ففي نص الأخفش حديث واضح عن التوكيد، وجاء التوكيد بكلمة"جميعاً".

ويقول القرطبي:"أي: لاضطرهم إليه، كلهم تأكيداً لـ "من"، جميعاً عند سيبويه نصب على الحال"[4].

إن كلام القرطبي يختلف عن كلام الأخفش، ولقد ذكر القرطبي رأي الأخفش بالإضافة إلى الرأي الذي أورده لسيبويه، فرأي سيبويه كما رأينا يجعل من"جميعاً"منتصبة على الحال لا على التوكيد.

إنني أميل في رأيي إلى رأي القرطبي الذي يـ نقله عن سيبويه، ومرد هذا الميل إلى الرأي أننا لو قلنا بأن "جميعاً"توكيد، فما الذي عمل النصب فيها، فالتوكيد تابع لمؤكده في الحركة الإعرابية، و"كلهم"مرفوعة، فكيف إذن جاءت"جميعاً"منصوبة؟

بناء على هذا الكلام فإنني أرى بأن أعد "جميعاً"منصوبة على الحال كما قال القرطبي نقلاً عن سيبويه.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن لي أن أسجل الملحوظات الآتية:

أولاً: لم يكن حديث الأخفش في درسه النحوي عن التوابع مفصلاً، فلم يتعدَّ عدد المواضع التي درس فيها الأخفش التوابع عشرة مواضع، ومن هنا كان حديثه عنه قليلاً.

---

[1]. سورة يونس، آية: 99.

[2]. سورة النحل، آية: 51.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 378.

[4]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 11، ص: 56.

ثانياً: كان حديث الأخفش في المسائل التي ناقشناها في هذا الفصل حديثاً سريعاً مقتضباً، شأنه في ذلك شأن باقي الفصول التي تحدثنا عنها سابقاً، ونحن قد عللنا ذلك في الفصول السابقة بأن كتاب الأخفش يختص بمعاني القرآن، وليس بقضايا النحو، ومن هنا كانت المسائل النحوية ليست هد فاً رئيساً من الكتاب، بل كانت آتية من أجل خدمة المعنى الذي تقوله الآية.

ثالثاً: على الرغم من قلة عدد المسائل التي ناقش فيها الأخفش قضايا التوابع في كتابه"معاني القرآن"، إلا أننا ننظر إلى عددها من ناحية الكم، أما إذا نظرنا إليها من ناحية الكيف فإن الأخ فش قد قدم لنا ملخصاً سريعاً مفيداً لكثير من قضايا التوابع، وكان هذا الملخص مبسطاً في كثير من النواحي، لا ننفي بذلك وجود شيء من التفصيل في بعض المسائل، خصوصاً ذلك التفصيل الذي كان ناشئاً عن طريق زيادة الأمثلة والشواهد التي تُغني الفكرة التي يتحدث عنها الأخفش، في الآية الكريمة.

رابعاً: لقد رأيت أن الأخفش في كثير من المسائل لا يوافقه غيره من العلماء في بعض آرائه، فلقد عارضه القرطبي مثلاً في كثير من المسائل التي بيّناها في ثنايا هذا الفصل، وهذا لا يعني تخطئة الرأي الذي يقوله الأخفش، بل يجعلنا ننظر في الحجج لإمكانية الترجيح.

.

الفصل الخامس
العلة النحوية

وفي هذا الفصل نتحدث عن العلة النحوية التي وردت عنـد الأخفـش فـي كتابه"معاني القرآن"، فلقد ذكر الأخفش بعضاً من مواضع العلة النحوية فـي أثنـاء حديثه عن الحالات النحوية المخ تلفة، وفيما يلي سنعرض لهذه المواضع، ولكن قبل أن نشرع بالحديث عن مواضع العلة النحوية عند الأخفش لا بد لنا مـن أن نبـين معنى العلة.

1.5 مفهوم العلة:

يطلق مصطلح العلة عموماً على السبب الكالمن وراء حدوث أمر ما، سواء أكان هذا الأمر في النحو أو غيره من نواحـ ي الحياة، وبحلول هذه العلة يتغير الحال من حال إلى حال، ومن هنا كانت العلة النحوية.

يقول الجرجاني في بيان معنى العلة :"العلة: لغةً: عبارة عـن معنـى يحـل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنـه بحلولـه يتغير حال الشخص من القوة إلى الـ ضعف، وشريعةً: عبارة عما يجب الحكـم بـه

معه، والعلة في العروض : التغيير في الأجزاء الثمانية، إذا كان في العروض والضرب.

العلة: ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه .

علة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان : الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمى:علة الماهية، والثاني : ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود، وعلة الماهية؛ إما لأنه لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة، وهي العلة المادية، وإما لأنه يجب بها وجوده، وهي العلة الصورية؛ وعلة الوجود إ ما أن يوجد منها المعلول، أي يكون مؤثرًا في المعلول موجودًا له، وهي العلة الفاعلية، أو لا، وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها، وهي العلة الغائية، أو لا، وهي الشرط إن كان وجوديًا، وارتفاع الموانع إن كان عدميًا"[1].

ومن خلال كلام الجرجاني هذا يتبين لنا المقصود بالعلة سواء في النحو أو في غيره من النواحي العلمية والحياتية، ومن النحاة من رفض الخوض المتعمق في هذه العلل، وخصوصاً ما اصطلح النحاة على تسميته بالعلل الثواني والثوالث، وهما اللتان يأتيان بعد الحديث عن علة الرفع أو النصب أو الجزم أو الجر، أو غيرها من الحالات الإعرابية المختلفة، ومن بين هؤلاء النحاة ابن مضاء القرطبي، حيث يقول في ذلك:"ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره. فسأل لمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي

---

[1]. الجرجاني. التعريفات،ص: 154.

هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم"[1].

فابن مضاء في نصه السابق يدعونا إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث في النحو؛ لأنه يرى في هذه العلل تعقيداً للعملية النحوية، وإخراجاً لها عن طورها الأصلي الموضوع لها، ومن هنا أصبح النحو مستغلقاً لا يستطيع الناس فهمه، وصار كعملية تجريبية يكون من خلالها اختبار معلومات الإنسان بشكل يشبه الرياضة العقلية الحادة، ومن هنا انطلق ابن مضاء في رده على النحاة.

وبعد أن قدمنا هذه المقدمة حول معنى العلة النحوية، وما يدخل تحتها من علل ثواني وثوالث، ننتقل الآن للحديث عن ما ورد عند الأخفش من حديث عن هذه العلل النحوية.

2.5 العلل الأُوَل:

ولقد رأينا أن نقسم الحديث عن العلة النحوية عند الأخفش إلى أقسام العلة النحوية الثلاث، والتي تعارف عليها النحويون، فأولاً : العلل الأُول، ثم العلل الثواني، ثم العلل الثوالث، وسنتحدث عن كل واحدة من هذه العلل حديثاً قصيراً متبعين ذلك كله بأمثلة تطبيقية من كلام الأخفش في نوع العلة المقصود بالكلام.

أما المقصود بالعلل الأول فهي التي تأتي في أول سؤال السائل عن سبب وجود الحركة الإعرابية على الاسم أو الفعل، فمثلاً قولنا : قام زيدٌ، فلو سأل سائل لمَ رُفع زيد؟ كان الجواب لأنه فاعل، فهذه العلة تمثل العلة الأولى من العلل التي يمكن أن يستفسر عنها المتلقي للنحو العربي [2]، ولقد كان ابن مضاء القرطبي لا يدعو إلى التخلص من هذا النوع من العلل، وإنما دعا إلى التخلص من النوعين التاليين، وهما

---

[1] ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي. الرد على النحاة، تحقيق : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1979م، ص: 127.

[2]. انظر: ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.

العلل الثواني والعلل الثوالث، وهما يدخلان النحو في فلسفية عميقة لا تفيد الــد رس النحوي كما يرى ابن مضاء.

والعلل الأُوَل هي أكثر العلل النحوية وروداً عند الأخفش في كتابــه "معــاني القرآن"، والسبب في ذلك عائد في ظننا إلى أن من الطبيعي جداً أن يسأل الإنــسان عن سبب رفع المرفوع، ونصب المنصوب، وجر المجرور، وجزم المجزوم، ومن هنا كان هذا ا لنوع من العلل أكثر وروداً من غيره في كتاب الأخفش، وفيمــا يلــي نورد أمثلة مختلفة على هذا النوع من العلة مما جاء به الأخفش.

يقول الأخفش معلقاً على قوله تعالى من سورة البقرة:"ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ هُدىً للمتقينَ"[1].

وذلك ان كل اسم منكور نفيته بــ "لا"وجعلت"لا"الى جنب الاسم فهو مفتــوح بغير تنوين، لأن "لا"مشبهة بالفعل، كما شبهت "إنْ"و"ما"بالفعل. و (فيه) فــي موضــع خبرها وخبرها رفع، وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول بــه، و (لا) بمنزلة الفعل"[2].

ويظهر لنا من خلال كلام الأخفش هذا العلة الأولى التي فسّرت لنا حركــة الفتحة على آخر الاسم، والسبب في ذلك دخول "لا"عليه، وهي لا التي لنفي الجــنس، ويحتوي النص السابق على علة ثانية تتمثل بسبب نصب "لا"التي لنفي الجنس للاســم الذي بعدها، فالسبب في ذلك عائد إلى أن "لا"التي لنفي الجنس تشبه الأفعال، ثم قاس لنا الأخفش"لا"التي لنفي الجنس هذه بــ "ما"حيث بيّن أن السبب الذي جعل "ما"تعمل مشابهتها الأسماء، والسبب ذاته يُقال في"لا"التي لنفي الجنس.

إذن لو سأل سائل ما سبب الفتحة التي على "ريبَ"في الآية الكريمــة؟ كــان الجواب أن هذا الاسم قد دخلته "لا"التي لنفي الجنس، وهذه هي سبب الفتحة التي على الباء من كلمة "ريب"أما لو سأل سائل لمذا نصبت "لا"التي لنفي الجنس؟ فهذا السؤال يمثل العلة الثانية، وهو ما سنتكلم عنه في المبحث التالي بعد هذا المبحث.

---

1. سورة البقرة، آية: 2.

2. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 24 ـــ 25.

والأخفش في حديثه السابق يبين لنا أن الأسماء المبنيـة لا تتغيـر حركـة إعرابها، في حين أن الأسماء المعربة أو غير المتمكنة لا تتغير حركة إعرابها مهما تغير موقعها من الجملة، وهي بالتالي أسماء لا تتـأثر بـدخول العوامـل عليهـا، و"لا"التي لنفي الجنس يأتي اسمها بعدها مبنياً على الفتح، ومن هنا فـإن حركتـه لا تتغير بتغير العوامل ما دام متأثراً بعمل "لا"التي لنفي الجنس، غير أن هذا الاسم يبقى مبنياً ما دامت "لا"مسلطة عليه، فإذا لم تتسلط عليه اختلف الأمر، وصار الاسم بعدها معرباً وليس مبنياً[1].

ومن هنا يتبين لنا أن الأخفش قد تحدث عن العلة النحوية السابقة بشكل غير مباشر، وإنما كان حديثه عن العلة على شكل تعليق على الآية الكريمة، ولـم يأتِنـا بلفظ العلة، أو مثلاً قال : فإن سأل سائل ما سبب الفتحة في آخر الاسم، أو غيـر ذلك من الألفاظ التي تشي بالتنويه إلى العلة النحوية المقصودة في الآية الكريمة.

وفي موضع آخر يورد لنا الأخفش علة نحوية تمثل علة أولى، وذلـك فـي حديثه عن الآية القرآنية الكريمة:"وإنْ أحَدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجرْهُ حتى يسمَعَ كلامَ اللهِ"[2].

حيث يقول:"وقال {وَأَنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} فابتـدأ بعـد (أنْ)، وان يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. الاانهم قد قالوا ذلك في "أَنْ"لتمكنها وحسنها اذا وليتها الاسماء وليس بعـدها فعـل مجزوم في اللفظ"[3].

وهذه العبارات التي جاء بها الأخفش تدلنا على علة نحوية عميقة لا تتلخص بصراحة بلفظها الصريح عنده، فلو سأل سائل ما سبب رفع "أحدٌ"في الآية الكريمـة؟ فالجواب أنه مرفوع بفعل مضمر، وذلك أن "إن"لا تليها الأسماء، وإنما تليها الأفعال، وهذه المسألة المتعلقة برفع الاسم بعد "إن"الشرطية وجدت خلافاً كبيراً بين العلمـاء، فمن قائل بأن الاسم الذي يلي "إن"مرتفع بالابتداء، ومن قائـل بـأن الاسـم الـذي

---

[1]. انظر مثلاً: الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 65، وج: 2، ص: 476.

[2]. سورة التوبة، آية: 6.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 354.

يلي"إن"ترتفع بفعل مضمر يفسره الفعل المذ كور، فهذه الأقوال الخلافية بين العلماء وغيرها لا حاجة لنا بالتفصيل فيها في هذا الموضع؛ والسبب بكل بساطة أننا نتحدث عن العلة النحوية لا عن الخلاف النحوي[1].

ومن خلال الكلام السابق يتبين لنا أن الأخفش قد أورد علة غير مباشرة على رفع الاسم الواقع بعد"إن"الشرطية، وهي من الأولى بها أن لا تلي الأسماء، وإنما تلي الأفعال، ومن هنا كان الخلاف فيها، غير أن العلة الأولى المباشرة التي يمكننا أن نتلمسها عند الأخفش تتمثل بأن السبب العائد وراء رفع الاسم بعد"إن"الشرطية هو أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ومن هنا فإن هذه تمثل العلة الأولى من العلل التي يمكن أن تقال في مثل هذه الحالة، أما إذا أردنا أن نتعمق بالحديث عن الأسباب الأخرى التي دفعت بـ "إن"أن ترفع الاسم الذي يليها فإن ذلك يدخل ضمن إطار العلل الثواني والثوالث في النحو، وهذا ما لسنا بصدده في هذا الموضع من هذا الفصل.

وفي موضع آخر من المواضع التي بيّن لنا فيها الأخفش العلة النحوية الأولى، فلقد جاء في كلامه على الآية القرآنية الكريمة:"إيّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نستَعينُ"[2].

حيث بيّن لنا الأخفش أن العلة التي نصبت "إياك"أنه واقع في موضع النصب من الفعل الذي يليه، وهذا ما هو حاصل في كل من الموضعين للضمير المنفصل المنصوب في الآية الكريمة، يقول الأخفش في ذلك :"وأما قوله {إيّاكَ نَعْبُدُ } ولم يقل"أنت نعبد"لأن هذا موضع نصب . واذا لم يقدر في موضع النصب على الكاف أو الهاء وما أشبه ذلك من الاضمار الذي يكون للنصب جعل "أيّاك"أو"إيَّاهُ"أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب"[3].

ونستطيع أن نرى العلة النحوية الأولى في هذا النص للأخفش، فهو يتكلم لنا عن سبب نصب"إياك"وهذا ما يتعلق بالعلة الأولى، إذ إننا رأينا أن العلة الأولى كما

---

[1]. انظر: ابن يعيش.شرح المفصل، ج : 1، ص: 81، والفراءمعاني القرآن، ج : 1، ص: 422.

[2]. سورة الفاتحة، آية: 5.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 15 ــ 16.

هو مفهوم من كلام ابن مضاء تتعلق بالسؤال عن سبب الحـ ركة الإعرابية[1]، فلو سأل سائل: لماذا جاء"إياك"منصوبة في هذا الموضع؟

لكان الجواب على هذا السؤال أن "إياك"وقعت في معمول "نعبد"، فـي صـدر الآية الكريمة، وأما "إياك"الثانية فلقد وقعت معمولاً للفعل التالي عليها وهو"نـستعين"، ولقد أومأ الأخفش إلى هذا المعنى إيماء اً، ولم يُصرح به على حد التعبير المباشـر عن قضية العلة.

لقد ذكر الأخفش في نصه أنه لا يجوز القول "أنت نعبد"، وهذا مـن الناحيـة النحوية صحيح، فلا يمكن أن يقع ضمير الرفع مكان ضـمير النـصب، والعكـس بالعكس، فلا يمكن أن يحل ضمير النصب محل ضمير الرفع، فكل منهما يدل على حالة إعرابية تختلف عن حالة غيره من المواضع، فلا يقع المرفوع منـصوباً، ولا يقع المنصوب مرفوعاً، ومن هنا فإن الآية الكريمة استخدمت "إياك"وذلـك أن هـذا الضمير المنفصل واقع في محل نصب مفعول به، ومن هنا فإن الصواب في اللغـة العربية أن يشغل هذا المحل اسماً منصوبـ اً، ولما كان هذا الاسم ضـميراً منفـصلاً كان"إياك"ولم"يكن"أنت"أو أياً من ضمائر الرفع المنفصلة.

وفي موضع آخر يتحدث لنا فيه الأخفش عن العلة النحوية الأولى، وذلك في كلامه عن الآية القرآنية الكريمة :"وإذ قالَ ربُّك للملائكةِ اسـجُدوا لآدمَ فَـسَجدوا إلا إبليسَ"[2].

فلقد بيّن لنا الأخفش في حديثـه فـي حديثـه عـن هـذه الآيـة الكريمـة أن سـبب نصب"إبليس"يتمثل في أنه وقع في حيّز الاستثناء من الفعل المتقـدم، أي أن إبلـيس استُثني من الحكم الواقع على الملائكة ككل، يقول الأخفش :"قوله {فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ} فانتصب لانك شغلت الفعل بهم عنه فأخرجته من الفعل من بينهم . كما تقول:"جـاءَ القومُ إلاّ زيداً "لأنَّك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعـدهم غيـرهم شـبهته بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل"[3].

---

[1]. انظر: ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.

[2]. سورة البقرة، آية: 34.

[3]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 64.

إن العلة الأولى في هذا النص ظاهرة تمام الظهور، فالأخفش جعل من الاستثناء الواقع قبل الاسم المنصوب"إبليس"أمراً شبيهاً بالمفعول به، فلما انشغل الفعل بما يليه من الفاعلين، انتصب "إبليس على شبهه بالمفعول به، وكلام الأخفش فيه شيء من الصراحة في ذكر العلة النحوية الأولى في هذا النص.

والأخفش في نصه السابق يبين لنا أن الموضوع المتعلق بهذا النص يتمثل بالاستثناء، ولكن لم يبين أن هذا الاستثناء منقطع أم متصل، فلو كان إبليس من جنس الملائكة فإن الاستثناء في هذه الحالة يكون متصلاً، فالمستثنى جزء حقيقي من المستثنى منه، أما في حال أن يكون "إبليس"ليس من جنس الملائكة فإن هذا الاستثناء يكون منقطعاً، أي أن ا لمستثنى ليس جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، وبالتالي فإننا نرى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، ومن هنا فإن الاستثناء منقطع، وبهذا الكلام قال فاضل السامرائي[1].

وبعد أن أدرجنا عدداً من النصوص التي يظهر لنا فيها كلام الأخفش عن العلة النحوية الأولى، والتي تتع لق بسبب ظهور الحركة الإعرابية على الاسم أو الفعل، فلا بد لنا من أن نسجل بعض الملحوظات على هذه النصوص والتعليقات التي أتى بها الأخفش حول العلة الأولى من العلل النحوية.

إن الأخفش كان أكثر ما يتحدث عن العلة النحوية الأولى دون غيرها من العلل الثواني والثوالث، وهذا عائد في ظننا إلى أن العلة الأولى هي التي تتبادر إلى ذهن السامع أو المتلقي قبل غيرها من العلل، ومن هنا فإن الأخفش ارتأى أن يأتي بها دون أن ينتظر سؤالاً لذلك، وهذا في حقيقة الأمر ما دفع ابن مضاء القرطبي إلى الاكتفاء بهذه العلة دون غيرها من العلل النحوية، وطالب بإسقاط تلك العلل.

ومن ناحية أخرى فإن الأخفش يأتي بهذه العلة لأن فيها تبريراً لظاهر الكلام، أما ما سواها من العلل فهي تدخل في إطار الفلسفة النحوية، وهذا ما ليس مقصوداً عند الأخفش منذ البداية، فالكتاب يختص بمعاني القرآن الكريم وليس بالنحو أو اللغة.

---

[1]. انظر: السامرائي. معاني النحو، ج: 2، ص: 213.

في أغلب مواضع العلة الأولى التي رأيناها عند الأخفش كان لا يتحدث عن العلة بشكل مباشر، وبطريقة واضحة، وإنما كنا نستشف العلة النحوية من خلال ثنايا كلامه، وهذا عائد إلى أن العلة الأولى لا تحتاج إلى كثير من الصراحة، فهي بيّنة ظاهرة، ويمكن أن يبيّنها البا حث دون شدة في العناء، غير أن ذلك لم ينفِ بعض المواضع التي ذكر فيها الأخفش العلة النحوية بشكل صريح.

ومن ناحية أخرى فإن كتاب الأخفش زاخر بالعلل النحوية الأولى، غير أننا لم نرد الحديث الطويل عن هذا النوع من العلة، فلو فتحنا المجال لذكر كل علة نحوية أولى واردة عند الأخفش لطال بنا المقام، ولكان كل موضع من مواضع الدرس النحوي تحتوي علة أولى، ومن هنا فإن علينا أن نأتي بكل المواضع السابقة في الفصول التي مضت، ثم نبيّن العلة النحوية الواردة في تلك الفصول، أما بهذه الطريقة فقد اكتفينا بما يقيم المثال، ويبين الحال، ولا حاجة لنا بالتفصيل الشديد في هذا الأمر، مما قد يخرج الدراسة عن هدفها الرئيسي الذي صيغت من أجله.

وبعد أن تحدثنا عن العلة النحوية الأولى ننتقل إلى علة نحوية عُرفت عند العلماء والباحثين في النحو العربي بالعلل الثواني، وهي العلة التي تأتي تفصيلاً للعلة الأولى.

3.5 العلل الثواني:

وفي هذا الجزء من الفصل نتحدث عن العلل الثواني، وهي التي تدخل ضمن إطار العلة الجدلية الفلسفية التي تبتعد باللغة والنحو عن الحالة الطبيعية التي تفرضها عليها النصوص، ولقد عبر عنها ابن مضاء بقوله جاء زيدٌ، فلو سألنا لماذا زيد مرفوع؟ كان الجواب لأنه فاعل، ولو سألنا لماذا الفاعل مرفوع؟ كان يتوجب علينا أن نجيب بأن اللغة هكذا وردت، وليس علينا أن نتمحل التعليلات والتفسيرات [1]، وبالتالي فإن هذه العلة التي نسأل بها عن سبب اتخاذ المركب النحوي حالة إعرابية

---

[1]. انظر: ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.

واحدة أو حركة إعرابية مميزة تسمى بالعلة الثانية، أو العلل الثواني، ومن هنا فإن هذه العلة علة ثانية، وما جاء بعدها بشكل طبيعي تكون علة ثالثة.

ولقد ورد عند الأخفش مجموعة من الأمثلة التي لا بأس بها من ناحية العلة الثانية، وإن كان حديث الأخفش عن العلة الثانية أقل بكثير عن حديثه عن العلل الأُوَل كما سبق وبيّنا في المبحث السابق لهذا المبحث، غير أن العلل الثواني لها حضور ليس بقليل في معاني الأخفش، وفيما يلي سنبين بعض الأمثلة التي رأينا أن نوضحها من كتاب الأخفش.

يتحدث لنا الأخفش عن تعليل حركة اسم "لا"التي لنفي الجنس، وذلك في أثناء كلامه على الآية القرآنية الكريمة:"ذلك الكتابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدىً للمتقينَ"[1].

حيث يقول الأخفش مبيناً أن سبب انتصاب"ريب"في الآية الكريمة أنه جاء بعد"لا"التي لنفي الجنس، وأن لا التي لنفي الجنس إنما عملت النصب فيما بعدها بسبب مشابهتها"إنّ"عملت، حيث يقول :"وذلك ان كل اسم منكور نفيته بـ"لا"وجعلت"لا"جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين، لأن "لا"مشبهة بالفعل، كما شبهت"إنّ"و"ما"بالفعل. و (فيه) في موضع خبرها وخبرها رفع، وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به، و (لا) بمنزلة الفعل"[2].

ففي النص السابق لـ لأخفش يتبين لنا أن الأخفش يتحدث عن علة ثانية لحالة النصب أو البناء على الفتح في كلمة "ريب"فقد ذكر أولاً أنها جاءت بعد "لا"التي لنفي الجنس، وكل اسم جاء بعد "لا"التي لنفي الجنس فهو منصوب، أو مبني على الفتح، ومن هنا فإن المتلقي قد يتبادر إلى ذهنه السؤال الآتي :لماذا نصبت "لا"التي لنفي الجنس الاسم الذي يليها؟

والجواب عن هذا السؤال كما جاء عند الأخفش يتمثل بأن "لا"التي لنفي الجنس شابهت الفعل، وما بعد هذه العلة فهو علة ثالثة، تدخل في باب الجدل النحوي، ولا دخل كبير لها في قضية النص اللغوي.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 2.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 24 ــ 25.

يمكن لنا أن نرى أ نه لا يمكن أن يتحدث العالم أو الباحث اللغوي في العلة الثانية دون أن يتطرق للعلة الأولى، فالأخفش في النص السابق تحدث لنا أولاً عن العلة الأولى، وهي أن سبب النصب في الاسم أنه جاء بعد "لا"التي لنفي الجنس، ثم تحدث لنا عن العلة الثانية المتمثلة بأن "لا"التي لنفي الجنس إنما عملت في الأسماء بسبب مشابهتها الأفعال، ومن هنا فإنه يمكن لنا أن نرى التدرج في الانتقال من علة إلى علة، ولا يمكن للباحث أن يتحدث عن العلة الثانية قبل حديثه عن العلة الأولى، ولو حصل ذلك لكان حديثه لا يتعلق بالدرجة الأولى بالعلة الثانية، وإنما تصبح العلة الثانية هي العلة الأولى ذاتها، وبالتالي تحل محل سابقتها، ونبقى في دائرة العلة الأولى، وما بعدها هي العلة الثانية.

وفي موضع آخر يقول الأخفش معلقاً على الآية القرآنية الكريمة، وهي قوله تعالى:"إيَّاك نعبدُ وإياكَ نستعينُ"[1].

فلقد بيّن في العلة الأولى أن"إياك"في موضع نصب، ولا يجوز أن نحل محل"إياك""أنت"لأن الأخير ضمير رفع، وهذا المكان مكان نصب، ثم يبين في العلة الثانية أن هذا النصب إنما تأتى من الفعل اللاحق للضمير، أي أن المفعول به في هذه الآية الكريمة قد تقدم على فعله وفاعله، يقول الأخفش :"وإنما صارت {إِيَّاكَ} [في {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}]في موضع نصب من اجل {نَعْبُدُ} وكذلك :{إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} أيضاً"[2].

ومن خلال كلام الأخفش كما نرى فإنه يتحدث لنا عن العلة الثانية التي دخلت الضمير"إياك"في الآية الكريمة، وكما نرى أيضاً فإنه لا يمكن أن يأتي الحديث عن العلة الثانية قبل الحديث عن العلة الأولى، أو بعبارة أخرى لا يأتي حديث الأخفش عن العلة الثانية قبل حديثه عن الأولى، وهو كما ذكرنا تسلسل منطقي في إيراد العلل النحوية المختلفة.

وعلى الرغم من أن العلة الثانية كما نرى تختص بناصب الضمير، وهي كما اعتدنا عليها من قبل تمثل العلة الأولى إلا أن هذه المسألة اختلفت عن سابقاتها من المسائل، فالعلة الأولى تمثلت بمجيء الضمير "إياك"دون الضمير"أنت"وهي علة

---

[1]. سورة الفاتحة، آية: 5.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 15 ــ 16.

مختصرها أن ضمير النصب لا يقع في موقع الرفع، والعكس بالعكس، فلا يقع ضمير الرفع في موقع النصب، فكانت هذه هي العلة الأولى، وبالتالي فإن العلة الثانية تمثلت بناصب الضمير، وهما الفعلان: "نعبدُ، ونستعينُ"، فهذان الفعلان يمثلان العامل الذي عمل النصب في الضمير المتقدم المنفصل المنصوب.

ونضرب أيضاً مثالاً ثالثاً على العلل الثواني عند الأخفش في معانيه، وذلك في كلامه عن الآية القرآنية الكريمة: "وإذْ قلْنا للملائكةِ اسجُدوا لآدمَ فسجدوا إلا إبليسَ أبى واستكبرَ وكان من الكافرينَ"[1].

حيث يقول الأخفش معلقاً على الآية القرآنية الكريمة: "قوله {فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ} فانتصب لانك شغلت الفعل بهم عنه فأخرجته من الفعل من بينهم. كما تقول: "جَاءَ القومُ إلاّ زيداً" لأنَّك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعدهم غيرهم شبهته بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل"[2].

وهذا النص قد أوردناه من قبل في أثناء حديثنا عن العلل الأُوَل في هذا الفصل، فتمثلت العلة الأولى في أن "إبليس" إنما نُصب لأنه وقع مستثنى، وحكم المستثنى النصب.

فلو سأل سائل لماذا نصبت كلمة "إبليس" في الآية الكريمة؟ كان الجواب: لأنها وقعت في موضع مستثنى، والمستثنى منصوب.

ولو سأل سائل آخر لماذا كان المستثنى منصوباً؟

فالجواب على هذا السؤال يمثل العلة الثانية لهذه الحالة، ولقد بيّن لنا الأخفش جواب هذه العلة بشكل غير مباشر من خلال كلامه الذي أورده على الآية الكريمة، فلقد نُصِب المستثنى لأنه شابه المفعول به، فلما شابه المفعول به نُصِب، ولو سأل سائل آخر: وكيف شابه المستثنى المفعول به؟ فإن الجواب على هذا السؤال يمثل العلة الثالثة في هذه المسألة، وهذه العلة لم يوردها الأخفش في نصه السابق.

ومن خلال ما أوردنا من أمثلة على العلل الثواني عند الأخفش في كتابه: "معاني القرآن" يجمل بنا أن نسجل بعض الملحوظات:

---

[1]. سورة البقرة، آية: 34.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 64.

لقد كان حديث الأخفش عن العلل الثواني أقل بكثير من حديثه عن العلل الأول كما رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل، والسبب عائد في ظننا إلى أن العلة الثانية لا تمثل كثير أهمية للمتعلم أو المتلقي، ومن هنا فإن الأخفش لم يولِها اهتماماً كبيراً في الدرس النحوي لديه.

لقد كانت العلل الثواني في هذا المبحث تأتي بعد ذكر الأخفش للعلل الأُول، ومن هنا فإنه يمكن لنا القول بأنه ليس من المعقول أن يتحدث الباحث عن العلة الثانية قبل حديثه عن العلة الأولى، والأمر ذاته يمكن لنا أن نقوله بشيء من التعميم على العلة الثالثة، فلا يمكن للمرء أن يصل إلى العلة الثالثة دون أن يمر بالحديث عن العلة الأولى، وا لعلة الثانية، فهما يمثلان التمهيد للوصول إلى العلة الثالثة، ولو لم يمر بهما الباحث لأصبحت العلة الثالثة علة أولى، وبالتالي ينتفي كونها علة ثالثة، وتدخل في نطاق العلة الأولى، ومن هنا فإن أغلب ما ورد عند الأخفش يمثل علة أولى وليس ثانية أو ثالثة؛ لأنه حين يريد أن يبرر شيئاً ما، فإن هذا التبرير أياً كان يصير في درجة الصدارة للعلل النحوية في الكلام، فتصبح علة أولى مهما كان الحديث متعلقاً بأمر قريب أو بعيد.

وبعد أن أتممنا الحديث عن العلل الثواني كما وجدناها عند الأخفش، وهي كثيرة، ولكننا مثّلنا عليها بما نستطيع التمثيل به، فإنه يجمل بنا أن ننتقل للحديث عن العلل الثوالث عند الأخفش في كتابه:"معاني القرآن".

4.5 العلل الثوالث:

وهذا النوع الأخير من أنواع العلة النحوية يعد أكثر تعمقاً، وأشد إيغالاً في الفلسفة والجدلية النحوية، إذ إنه يأتي جواباً لسؤال ثالث عن الحالة الإعرابية التي يكون عليها الاسم أو الفعل.

ولقد وجدنا أن هذا القسم من العلل النحوية أقل الأقسام الثلاثة وروداً عند الأخفش، والسبب عائد في ظننا إلى بعد الفكرة عن ذهن المتلقي، فالمتلقي ربما يسأل عن سبب، وربما يسأل عن سبب ثانٍ، أما أن يسأل عن ثالث فهذا غاية في الجدل، وليس حالة طبيعية في التلقي وأخذ المعلومة، ومن هنا فإن هذه العلة دعا ابن مضاء

إلى التخلص منها، واتخاذ العلة الأولى هي فقط الأساس في عملية التعليل النحوي، واستبعاد العلل الثواني والثوالث[1].

ولقد وجدنا في كتاب الأخفش بعض الأمثلة على الـ علة الثالثة في النحو، وهذه المواضع وإن كانت قليلة فهي تمثل جزءاً من الدرس النحوي لدى الأخفش، وفيما يلي نورد مثالاً واحداً على هذا النوع من العلل.

يقول الأخفش معلقاً على الآية القرآنية الكريمة :"ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ هُدىً للمتقين"[2].

حيث يقول الأخفش في هذه الآية الكريمة :"وذلك ان كل اسم منكور نفيته بـ"لا"وجعلت"لا" جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين، لأن "لا"مشبهة بالفعل، كما شبهت"إنّ"و"ما"بالفعل. و (فيه) في موضع خبرها وخبرها رفع، وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به، و (لا) بمنزلة الفعل. وإنما حذفت التنوين منه لانك جعلته و "لا" واحدا، وكل شيئين جُعِلاَ اسما لم يصرفا . والفتحة التي فيه لجميع الاسم، بني عليها وجعل غير متمكن .والاسم الذي بعد "لا"في موضع نصب عملت فيه (لا)"[3].

ولقد رأينا أن نورد النص كاملاً ليتبين لنا العلل الأُوَل، ومن ثم العلل الثواني، ثم العلل الثوالث، فالعلة الأولى تتمثل كما ذكرنا بأن "ريب"هنا جاءت في موضع نصب لأنها جاءت بعد "لا" لنفي الجنس، أما العلة الثانية فتمثلت بأن "لا"التي لنفي الجنس إنما نصبت ما بعدها بسبب أنها شابهت الفعل، وأما العلة الثالثة التي نحن نمثل لها فـ تتمثل في أن الاسم جاء مبنياً لأنه هو وما قبله أي لا التي لنفي الجنس - صارا بمنزلة الاسم الواحد، ومن هنا كان مبنياً.

وفي نهاية هذا الفصل يتبين لنا ما يلي:

لقد كانت العلل النحوية حاضرة عند الأخفش في درسه النحوي، غير أن هذه العلل لم يكن حضورها على نـ حو متماثل بينها جميعاً، فلقد كانت العلل الأُوَل أكثر

---

1. ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.
2. سورة البقرة، آية: 2.
3. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 24 ــ 25.

أنواع العلل حضوراً في الدرس النحوي عند الأخفش، ثم يتلوها بعد ذلك العلل الثواني، ثم يتلوها بعد ذلك العلل الثوالث.

لقد كان حديث الأخفش عن العلة النحوية في سياق حديثه عن القاعدة، ولم يكن في أغلب الأحيا ن يُصرح بالتعليل النحوي، وإنما كان حديثه عن التعليل النحوي على شكل إيحاءات وإيماءات.

الفصل السادس

أثر الأخفش في العلماء من بعده

ولقد رأينا أن نُفرد فصلاً خاصاً لبيان أثر الأخفش فيمن تبعه من العلماء، ومن أخذ برأيه مثلاً، أو عاد إلى درسه النحوي في كتابه "معاني القرآن"، وهذا الفصل يمثل التطبيق الحقيقي لهذه الفكرة، فسوف نتكلم عن أثر الأخفش في العلماء واللغويين الذين جاءوا من بعده.

1.6 الأثر الحاصل في تلاميذ الأخفش:

لقد كان الأخفش بلا شك من أبرز الأعلام العلمية والفكرية في عصره، ومن هنا فإن مثل هذه الشخصية الفذة علمياً لا بد لها من أن تؤثر فيمن حولها من الشخصيات، ولا بد لها من أن يكون لها التلاميذ والأتباع، الذين يتبنون المنهج والطريقة التي يسلكها الباحث والأستاذ في فكره وتنظيمه، ومن هنا فإننا رأينا أن نُفرد هذا الجزء من هذا الفصل للحديث عن أثر الأخفش في تلاميذه الذين أخذوا العلم منه مباشرة.

وأول تلاميذ الأخفش الجرمي، وهو أبو عمر صالح بن إسحاق [1]، وهذا التلميذ قرأ كتاب سيبويه على أستاذه الأخفش، ومن هنا فإنه يكون قد اطلع على أكبر نتاج لغوي في عصره وفي غيره من العصور.

---

[1]. انظر: الزبيدي.مجالس العلماء، ص : 66 و أبو الطيب اللغوي .مراتب النحويين، ص : 122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 61، 284.

ولقد كان الجرمي إمام المدرسة البصرية في زمانه، وكان يُحدث الناس، فلقد كان عالماً بالنحو وفقيها، ومحدثاً[1].

فهذا العالم الذي اعتلى سدة النحو البصري في زمانه يعد حقيقة ثمرة من ثمار الأخفش الذي نحن في صدد الحديث عن جهوده في الدرس النحوي، ومن هنا فإن الأخفش قد أخرج لنا علماء في النحو، عرفوا طريقهم النحوية، فأجادوا بما أعطوا، وهم بطبيعة الحال يرجع الفضل في تثقيفهم وإعطائهم العلم من منهل عذب صافٍ إلى الأخفش الأوسط.

وأما التلميذ الثاني والذي لا يقل مرتبة عن التلميذ الأول فهو السجستاني، وهو أبو حاتم سهل بن محمد[2]، ولقد روى السجستاني العلم عن مجموعة من العلماء، ومنهم يعقوب الحضرمي وأبي عامر العقدي وأبي عبد الرحمن المقرئ، وروى عنه الحسين بن تميم[3].

وهذا العالم الجليل له من الفضل ما له في ميدان العلم اللغوي، وهو كما نرى تتلمذ على أيدي علماء أجلاء من خيرة علماء ذلك العصر وعلى رأسهم الأخفش كما رأينا سابقاً.

ولقد ورد علينا في كتب التي تختص بفهارس الكتب والمؤلفين أن لَهُ كتاب: عقد الدّرّ المنظوم فِي مُنَاسبَة الْبَسْمَلَة بِمَا اشْتهر من الْعُلُوم[4].

---

[1]. انظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1985م). سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 17، ص: 161.

[2]. انظر: الزبيدي.مجالس العلماء، ص : 66و أبو الطيب اللغوي.مراتب النحويين، ص : 122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 61، 284.

[3]. ابن أبي حاتم، أبو محمد أحمد بن محمد (1952م). الجرح والتعديل، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ــ الدكن الهند، ودار إحياء التراث العربي، ج: 4، ص: 204.

[4]. البغدادي، إسماعيل بن محمد (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إصطنبول ــ تركيا، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 395.

و يظهر لنا من خلال عنوان هذا الكتاب أنه يتحدث عن أمر يتعلق بكتـــاب الله تعالى، فهو يتحث لنا عن البسملة، وهي قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم، وهو نـــوع من المؤلفات التي تقودنا إلى أن هذا التلميذ قد انتهج نهجاً قريباً من شيخه الأخفش، فتأثر بما يفكر فيه من مؤلفات تتعلق بالقرآن الكريم، ومن هنا وضع هذا المــصنف في البسملة.

ومن بين تلاميذ الأخفش ا لذين تذكرهم لنا كتب التراجم الرياشي، وهو أبــو الفضل العباس بن الفرج [1]"البصري صاحب لغة وادب روى عن اشهل بـــن حـــاتم والاصمعى وابى زيد النحوي سعيد بن اوس وأبي عبيدة معمر بن المثنى روى عنه محمد بن علي بن حمزة العلوى العباسي"[2].

وكما هو واضح لنا من خلال نص ابن أ بي حاتم أن الرياشي قد تتلمذ علـــى أيدي علماء آخرين غير الأخفش، ولقد ذكر لنا ابن أبي حاتم ما كان من أمر التلاميذ البارزين الذين أخذوا عن الرياشي، وهذا يدلنا على أن الأخفش كان مقصداً لطلبـــة العلم كغيره من علماء ذلك العصر.

ومن بين العلماء الذين أخذوا عن الأ خفش الزيادي أبو إسحاق إبـــراهيم بـــن سفيان[3]، ومن غير شك فإن هذا العلام الجليل لا يقل مرتبة عن سابقيه من العلمـــاء الذين أخذوا العلم من الأخفش، وتأثروا بما لديه من معلومات وأفكار.

ومن بين أهم تلاميذ الأخفش النيسابوري أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد [4]، ولقد قال عنه ابن أبي حاتم في جرحه وتعديله أنه ثقة صـــدوق وإمـــام مـــن أئمـــة المسلمين[5]، وهذا الوصف حين يُطلق على تلميذ يدلنا أن الشيخ الذي خرج من عنده

---

1. انظر: الزبيدي.مجالس العلماء، ص : 66وأبو الطيب للغـــوي، مراتـــب النحـــويين، ص : 122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 61، 284.
2. ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل، ج: 6، ص: 213 ــ 214.
3. انظر: الزبيدي.مجالس العلماء، ص : 66و أبو الطيب اللغـــوي .مراتـــب النحـــويين، ص : 122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 61، 284.
4. انظر: السيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 284.
5. ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل، ج: 8، ص: 125.

هذا التلميذ شيخ على قدر كبير من المعرفة والموضوعية العلمية، ومن هنا فإنه يمثل شيخه بطريقة غير مباشرة، وبالتأكيد فإن هذا أثر يُحدثه العالم في تلميذه، وبالتـــالي فهو أثر للأخفش على تلاميذه بشكل عام، وعلى أبي عبد الرحمن النيسابوري بشكل خاص من بين تلامذته.

وكذلك فإن من بين تلاميذ الأخفش الذين أخذوا عنه العلـــم المهلبـــي، وهـــو مروان بن سعيد، وكذلك اليزيدي وهو أبو جعفر أحمد بن محمد [1]، فهؤلاء هم أبـــرز تلاميذ الأخفش، ولقد رأينا أن عددهم ليس بالقليل، إضافة إلى أن أغلبهم ممن وضع مصنفات في اللغة أو الأدب أو في أمور تتعلق بمعاني القرآن بشكل عام، وهذا تأثر بالشيخ الذي يتتلمذ على يديه طالب العلم، وبالتالي فإن هذه النتاجات العلميـــة التـــي حصّلها هؤلاء العلماء إنما حصّلوها من خلال تلمذتهم على يد شيخ جليل له من العلم الغزير ما يجعلهم قادرين على الخروج بهذه الروح العلمية العظيمة.

ومن خلال ما سبق من كلام، فإنه يتبين لنا الأثر الذي تركه الأخفـــش فـــي نفوس العلماء والتلاميذ الذين تتلمذوا على يديه، واستطاعوا من خلاله أن يخرجـــوا على قدر كبير من الفهم والعلم اللذين شكلا فيما بعد هيكلية التفكير اللغوي لـــديهم، واستطاع كثير منهم أن يصنفوا مصنفات في اللغة، أو في الأدب، أو فـــي معـــاني القرآن وما يتعلق بهذه الناحية.

والسؤال الذي يظهر لنا لماذا لم يستفد الأخفش كثيراً من كتاب سيبويه الذي كان يعرفه كما ذكرت المصادر التراثية؟

ربما كان الأخفش لا يريد أن يتعمق في المسائل النحوية واللغوية الـــشائكة، والتي تمتاز بكثرة التفاصيل، بل استعاض عن ذلك بالحديث المقتضب عن بعـــض المسائل التي تمر معه في حديثه عن الآيات القرآنية الكريمة، إذ لو أنه أسهب القول في كافة المسائل النحوية، واستفاد كثيراً من كتاب سيبويه، لبدا مقلداً في كثير مـــن جوانب كتابه، إضافة إلى أنه سيُخرج الكتاب عن مغزاه الحقيقي الذي وُضِـــع مـــن

---

[1]. انظر: الزبيدي. مجالس العلماء، ص: 66، وأبـــو الطيـــب اللغـــوي. مراتـــب النحـــويين، ص:122، والسيوطي. بغية الوعاة، ج:2، ص: 61، 284.

أجله، إضافة إلى أن الأخفش ربما كان يهدف إلى الاستقلالية في وضع العلوم، ومن هنا كانت استفادته من كتاب سيبويه قليلة ومحدودة.

2.6 التأثر بكتاب"معاني القرآن":

ونقصد بهذا العنوان أنه ثمة كثير من العلماء الذين تأثروا بطريقة التأليف التي انتهجها الأخفش في كتابه، ونقصد بذلك التسمية بالدرجة الأولى، ثم طريقة عرض الآيات، فيعرض المؤلف الآية الكريمة أولاً، ثم يذكر ما فيها من معاني، ثم يأتي ببعض القضايا اللغوية، إلى آخر ذلك من طريقة الأخفش التي نراها في معانيه، فكتب كثير من العلماء كتباً على هذا الغرار كالذي كتبه الأخفش.

ونذكر هنا قبل أن نشير إلى تلك الكتب التي اعتمدت نظام معاني القرآن أن أرجح الروايات التي وصلت إلينا تقول أن الأخفش مات بعد الفراء [1]، وكما نعلم فإن الفراء قد كتب كتاباً سماه "معاني القرآن"، وهو كتاب شبيه في طريقته بكتاب الأخفش الذي بين يدينا، غير أننا نستطيع القول بأن الأخفش والفراء كانا معاصرين لبعضهما، وكانا في عصر واحد، ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نحكم بشكل دقيق على أسبقية أحدهما على الآخر، غير أنه إن كان الأخفش فبها ونعمت، وإن كان الفراء، فمن جاء بعد الأخفش يعد ثمرة له، والأخفش نفسه يعد ثمرة للفراء، ومن هنا يبدو لنا مكانة الأخفش في ذلك.

ولقد ورد علينا في تراثنا اللغوي، ومخزوننا اللغوي عدداً من الكتب والمؤلفات التي اتخذت من طريقة معاني القرآن أسلوباً خاصاً بها، شأنها في ذلك شأن كتاب الأخفش، منها ما أخذ الاسم نفسه، ومنها ما اتخذ اسماً آخر مختلفاً عن"معاني القرآن"، غير أنها في الحقيقة تنتهج الطريقة نفسها في معالجة الموضوعات التي انتهجها الأخفش في معانيه.

---

[1]. انظر: السيرافي. أخبار النحويين البصريين، ص: 41.

ومن أبرز هذه الكتب التي نراها في ذلك:

كتاب معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج، والمتوفى سنة 311هـ، وهذا الكتاب يأخذ كما نرى اسم كتاب الأخفش، غير أنه زاد عليه بكلمة "إعرابه"، وهي تعني البيان كما نعلم.

أما الكتاب الثاني الذي أخذ التسمية نفسها، فهو كتاب : معاني القرآن للنحاس، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد المتوفى سنة 338هـ، فكما نرى فإن التسمية متشابهة بين الكتابين، إضافة إلى أن طريقة العرض بينهما كانت أيضاً متشابهة.

وللنحاس أيضاً كتاب آخر شبيه بهذا الكتاب، غير أنه لم يأخذ التسمية ذاتها التي اتخذها الأخفش في كتابه، وهذا الكتاب هو إعراب القرآن، وهو ينتهج النهج ذاته في تناول الآيات القرآنية الكريمة.

وهناك كثير من الكتب التي اتخذت من عنوان"معاني القرآن"أساساً لها في تسمية بعض العلوم الأخرى، ككتب معاني القراءات، وكتب إعراب القراءات، فكل هذه الكتب شبيهة العناوين بعنوان كتاب "معاني القرآن للأخفش "، وليس الأمر موقوفاً على العناوين فحسب، بل إن المسألة تتعدى ذلك إلى أن يكون الأمر داخلاً في طريقة التأليف والعرض والتناول التي اتخذها الأخفش في كتابه، ثم تابعه بها كثير من العلماء والمؤلفين في عصره وفي العصور اللاحقة.

ولقد أوردنا هذه العناوين للكتب ومؤلفيها لنبين أن هناك كثيراً من العلماء قد تأثر بطريقة الأخفش في وضع العنوان للكتاب، وهناك أيضاً كثير من المؤلفين والعلماء الذين وضعوا كتبهم وفق المنهج الذي اتبعه الأخفش في وضع كتابه "معاني القرآن"، وهذا أثر واضح في أثي تأثير الأخفش في العلماء من بعده، والعلماء الذين عاصروه.

3.6 آراء الأخفش اللغوية وصداها عند العلماء:

إن هذا العنوان حين ننظر إليه بعين التمعن نجد أنه على قدر من الاتساع ما يجعله صالحاً لأن يكون دراسة متخصصة، تتناول جوانب هذا الموضوع، أما نحن

في هذا الفصل فلا يمكن لنا أن نحيط بجوانب الموضوع بأكملها، ولا يمكننا أن نأتي إلا بأمثلة محدودة على ذلك، وهذا ما سنبينه فيما يلي من صفحات.

يمثل الرأي النحوي أساساً من الأسس التي تُنقل عن العالم، وهــذه الأســس يتلقاها غيره بالقبول أو بالرفض، فمن قبل فإنه قد رأى في الرأي المطروح نموذجاً صحيحاً للتفسير والتعليل النحوي، أما من رفض فإنه يرى في ذلك الرأي ابتعاداً عن روح اللغة، ونشوزاً في التفسير والتعليل اللغوي.

وأول مسألة تطالعنا نجد فيها توافقاً بين الأخفش وغيره من العلماء ما يدخل في إطار كسر همزة "إنّ"، حيث ذكر الأخفش معلقاً على قوله تعالى: "قد نعلـــمُ إنَّــه لَيَحْزُنك"[1]، فذكر أن همزة "إنّ" في هذه الآية الكريمة قد جاءت مكسورة بسبب وجـــود اللام المفتوحة المتصلة بالخبر[2]، إذ إن السبب الكامن وراء كسر همزة "إنّ" في هذه الآية الكريمة يتمثل بدخول اللام في خبرها.

والكلام ذاته نجده عند القرطبي موافقاً عليه الأخفش، والحقيقة ربما لا يوجد رأي آخر حتى يُعارض القرطبي الأخفش فيه، بل إن القرطبي قد أخذ رأي الأخفش في ذلك بنصه صراحة[3].

وبالتالي فإننا نرى القرطبي يوافق الأخفش فيما ذهب إليه من رأي، حتى أن القرطبي قد نقل النص ذاته الموجود في معاني الأخفش.

وفي قوله تعالى: "إنَّ اللهَ لا يستحيي أنْ يَضربَ مثلاً ما بعوضة"[4]، يبين لنـــا الأخفش الحالة التي جاءت عليها "ما" في الآية القرآنية الكريمة، فهي إمـــا أن تكـــون زائدة، وإما أن تأتي بمعنى "الذي" على لغة تميم، حيث يقول فـــي ذلـــك: "مـــثلاً مـــا بعوضة، فإن "ما" زائدة في الكلام، وإنما هو: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضـــة

---

[1]. سورة الأنعام، آية: 33.

[2]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 298.

[3]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 364.

[4]. سورة البقرة، آية: 26.

مثلاً، وناس من تميم يقولون مثلاً ما بعوضة، يجعلون "ما" بمنزلة الذي، ويُضمرون هو، كأنه قال: لا يستحيي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة"[1].

ولقد وافق القرطبي أيضاً الأخفش فيما ذهب إليه من عد "ما" هاهنا زائدة أو بمعنى "الذي" على لغة تميم [2]، وهو موقف مشابه لما كان منه في الموضع السابق، إذ إننا نرى أن القرطبي يأخذ برأي الأخفش في كثير من المواضع، حتى أنه في بعض المواضع يذكر الرأي بنصه، وكذلك فإن ابن عطية وقف الموقف ذاته من الوجه اللغوي في "ما" في هذه الآية، وثنى على كلام كل من الأخفش والقرطبي[3].

أما أبو حيان الأندلسي فقد وافق الأخفش فيما ذهب إليه من رأي، واختلف معه في مسألة ربما نعدها مسألة شكلية، وهي أن الأخفش نسب أن تكون "ما" بمعنى "الذي" في الآية القرآنية الكريمة لقبيلة تميم، غير أن أبا حيان لم ينسب إلى قبيلة في هذا المعنى، وما نسبه فحسب أن "ما" إذا عُدَّت زائدة، فهذا رأي البصريين، أما إذا عُدَّت بمعنى "الذي"، فهذا هو رأي الكوفيين، دون أن يأتي على ذكر نسبة هذه الحالة لقبيلة من القبائل، سواء أكانت تلك القبيلة تميم أم غيرها من القبائل[4].

وفي موضع آخر يوافق القرطبي الأخفش فيما يذهب إليه من عده أن "مِنْ" زائدة في قوله تعالى: "أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى"[5].

حيث يقول: "أدخل فيه من زائدة، كما تقول: قد كان من حديث، ومن هاهنا أحسن؛ لأن حرف النفي قد دخل في قوله: لا أضيع"[6].

والقرطبي كما ذكرنا وافق الأخفش في أنه عد "مِن" في الآية الكريمة زائدة، حيث يقول في ذلك: "دخلت من للتأكيد؛ لأن قبلها حرف نفي، وقال الكوفيون: هي

---

[1]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 59.

[2]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 1، ص:366.

[3]. انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج: 1، ص: 111.

[4]. انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط، ج:1، ص: 267 ــ 268.

[5]. سورة آل عمران، آية: 195.

[6]. الأخفش. معاني القرآن، ج: 1، ص: 240.

للتفسير ولا يجوز حذفها؛ لأنها دخلت لمعنى لا يصلح الكلام إلا به، وإنما تحذف إذا كانت تأكيداً للجحد"[1].

ولقد عد القرطبي كما رأينا وتابعه الطبري في ذلك "من"في هذه الآية الكريمة زائدة، وما جعلنا نحكم بهذا الحكم على رأي القرطبي والطبري أمران اثنان، هما:

أولاًأن القرطبي يذكر أن "مِن"هنا للتأكيد، والتأكيد يكثر أن يكون موقع حـــرف الجر فيه زائد، بل إن النحاة جعلوا التوكيد سبباً من الأسباب التي تدفعنا إلى القـــول بأن حرف الجر زائد.

ثانياً:ذكر القرطبي أن "من"في هذه الآية الكريمة قد سُبقت بنفي، والنفي شرط من الشرائط التي وضعها النحاة لعد حرف الجر زائداً، ومن هنا حكم عليـــه القرطبـــي بالزيادة، وتابع في هذا الرأي الأخفش.

لقد بيّنا فيما سبق من الكلام عن أثر آراء الأخفش فـــيمن جـــاء بعـــده مـــن النحويين مواضع وافق فيها العلماء والمؤلفون الأخفش فيما يذهب إليـــه مـــن رأي، وهذه المواضع كثيرة إلى حد بعيد، حتى أننا لا نكاد نجد خلافاً كبيراً فـــي الأمـــور والقضايا النحوية التي جاء بها الأخفش مع من تبعه من العلماء والبـــاحثين، ولكـــن رغم ذلك فإنه لا بد أن يجد الإنسان مواضع فيها خلاف مع الأخفش فيما يراه مـــن رأي، وفيما يلي سنحاول الكشف عن بعض هذه المواضع.

يقول النحاس في تفسير الآية القرآنية الكريمـــة يُخْـــرِجْ لَنَـــا مِمَّـــا تُنبِـــتُ الأَرْضُ"[2]،"وإنما دعا الأخفش إلى هذا؛ لأنه لم يجد مفعولاً ليخرج، فأراد أن يجعـــل ما مفعولاً، والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دل عليه سائر الكلام، التقدير : يخرج لنا مما تنبت الأرض مأكولاً، فمن الأولى على هذا للتبعيض، والثانية للتخصيص"[3].

---

[1]. القرطبيالجامع لأحكام القرآن، ج : 5، ص: 479، وانظر: الطبريجامع البيـــان، ج : 6، ص: 321.

[2]. سورة البقرة، آية: 61.

[3]. النحاس.إعراب القرآن، ج : 1، ص: 231، وانظر: القرطبيالجامع لأحكام القرآن، ج : 2، ص: 145.

فلقد علّق النحاس بهذا الكلام كما يبدو لنا على رأي للأخفش رأى فيه أن"مِن"في هذه الآية الكريمة زائدة، وعلل النحاس سبب عد الأخفش ذلك أنه لم يجد مفعولاً لـ"يخرج"فاضطره الأمر إلى جعل "مِنْ"زائدة، كي يتمكن من جعل "ما"في محل نصب المفعول، غير أن النحاس في كلامه السابق بيّن أن الأخفش لم يتنبه إلى أن المفعول محذوف، وبالتالي فإن "مِنْ"في هذه الآية الكريمة للتبعيض وليست زائدة، ويترتب على ذلك معارضة صريحة من قبل النحاس لرأي الأخفش، وهي معارضة يمكن أن نرى فيها شيئاً من الجرأة في طرح الأفكار المختلفة بين العلماء، والرأي في ظننا أن الأصوب هو كلام النحاس؛ لأن المعنى يعضده، والتقدير يعززه، فلو قلنا: يخرج لنا من بعض ما تنبت الأرض، لكان الأمر على ذلك مستصاغاً، في حين أن المعنى لو بقي على ما قال الأخفش لكان شاملاً عاماً لكل ما تنبت الأرض، أي أن التقدير: يخرج لنا ما تنبت الأرض، وما تنبته الأرض كثير جداً مما لا يمكن إحصاؤه وذكره، فمن هنا يبدو لنا أن رأي النحاس أقرب إلى الصواب في ظننا.

وثمة حالة من عدم الترجيح بين الموافقة والرفض في رأي عثرنا عليه عند ابن يعيش في شرحه، حيث ذكر رأياً للأخفش متمثلاً بأن الاسم الواقع بعد "إنْ"الشرطية يرتفع بالابتداء، وأن الجملة التي تلي هذا الاسم في موقع خبر، وبالتالي فإن هذه الجملة ليس فيها تقديم ولا تأخير ولا غير ذلك[1].

حيث إن ابن يعيش لم يصرح لنا بفساد هذا الرأي أو بعدم فساده، بل اكتفى بذكره، ومن هنا فإن هذا الموقف من ابن يعيش يقودنا إلى أن رأي الأخفش فيه شيء من الصحة، وهذه الصحة تأتي من كون التعليل والتفسير التركيبي لهذه الجملة مقبولاً إلى حد ما، خصوصاً أن الأخفش جاء بهذا التعليل على حد يلتزم فيه التركيب الإسنادي للكلام، أي المتكون من مبتدأ وخبر.

وبعد أن عرضنا لأثر الأخفش في العلماء من بعده فإنه لا بد لنا من أن نسجل بعض الملحوظات التي رأيناها في هذا الفصل، وهي على النحو الآتي:

---

1. انظر: ابن يعيش.شرح المفصل، ج : 1، ص: 82، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حاشية الكتاب، ج: 2، ص: 86.

يمكن لنا القول بأن الأخفش في آرائه النحوية كان أكثر تأثيراً على تلاميذه الأوائل، فلقد كان كثير منهم ينسجون كتباً ومؤلفات تدخل في أطر النحو، أو معاني القرآن، ومن هنا يبرز لنا أثر الأخفش الواضح في معاصريه من العلماء.

لم يكن الأخفش كثير النقل من كتاب سيبويه، رغم أنه كان على اطلاع به، والسبب في ذلك عائد ـــ في ظننا ـــ إلى أن طبيعة كتاب الأخفش لا تدخل ضمن الإطار التقعيدي المباشر للنحو، إضافة إلى أن الأخفش لو فصّل القول في هذه القضايا لأخرج الكتاب عن مضمونه أولاً، ولجعل الكتاب طويلاً جداً، إضافة إلى أن الأخفش أراد أن يكون هناك ذاتية في عمله هو.

لقد تأثر عدد غير قليل من العلماء واللغويين بعنوان كتاب الأخفش "معاني القرآن" دفع هذا الأمر ببعض المؤلفين بأن ينسجوا كتباً على غراره وتحت عنوانه، أو أن يضعوا له عنواناً آخر، ولكن طريقتهم في تناول الموضوع، والتعليق على الآيات الكريمة كانت متشابهة مع طريقة الأخفش.

لقد وقف العلماء من بعد الأخفش كحالة طبيعية في العلم والرأي مواقف إما أن تكون موافقة لرأي الأخفش، وأكثر ما رأينا ذلك في آراء القرطبي التي نقلها في كثير من الأحيان نصاً عن الأخفش، أو أن يكون بعضهم الآخر مخالفاً لرأي الأخفش، كما رأينا في رأي النحاس، غير أن هذه المسائل التي خُولف فيها الأخفش كانت قليلة إلى حد كبير، وهناك بعض المواضع التي وقف منها بعض العلماء موقفاً محايداً لرأي الأخفش، وهذا ما نراه في الرأي الذي أوردناه لابن يعيش.

وهكذا نكون قد انتهينا من عرض الأثر الذي خلّفه الأخفش في آراء العلماء من بعده فيما يتعلق بالأمور اللغوية، والقضايا النحوية على وجه التحديد.

الخاتمة

وبعد هذه الدر اسة التي خصصتها للحديث عن الدرس النحوي فـــي كتـــاب الأخفش معاني القرآن، فلا بد من أن أكون قد خرجت بمجموعة من النتائج التي لا بد أيضاً من أن تكون متناسبة مع حجم العمل والجهد الذي بذلته في هذه الدراسة.

يحتوي كتاب الأخفش "معاني القرآن"قدراً لا بأس به من الدرس النحوي، سواء في المبني والمعرب، أو باب المرفوعات، أو باب المنصوبات، أو باب المجرورات، أو باب التوابع، فكل هذه الأبواب النحوية تحدث عنها الأخفش في كتابه بصورة جيدة، ولقد بلغ عدد المسائل التي تدخل ضمن إطار الدرس النحوي في معـــاني الأخفـــش حوالي ست وثمانين مسألة، كانت في أغلبها تحتوي كثيراً مـــن القـــضايا النحويـــة المتشابكة، فلم تكن المسألة الواحدة تناقش موضوعاً واحداً، أو جزءاً من موضـــوع، بل كانت تناقش الموضوع كاملاً.

لقد كان حديث الأخفش في أربعة فصول من هذه الدراسة متقارباً من حيـــث المساحة التي يحتلها في الكتاب، فـ قد كانت الفصول: المبني والمعرب، والمرفوعات، والمجرورات، والتوابع، كلها تكاد تكون متساوية في عدد المسائل، ومساحة الفصل، ولم يشذ عن هذه الفصول الأربعة سوى فصل واحد ، وهو فصل الدرس النحوي في باب المنصوبات، إذ إن هذا الفصل تجاوزت مسائله الثلاثين مسألة، وهـــذا الـ عـــدد

يساوي عدد فصلين آخرين من هذه الدراسة، إضافة إلى أن هذا الفصل أيـضاً قـد احتل مساحة لا بأس بها من الرسالة تكاد تصل إلى الثلث.

قد يعود سبب تضخم فصل المنصوبات على غيره مـن الفـصول إلـى أن موضوع المنصوبات من أكثر أبواب النحو تشعّباً، وأكثرها مسائل، فمن هنا كان لا بد للأخفش من أن يغطي أغلب هذه المسائل، وفعلاً هذا ما حصل، فزاد هذا البـاب من أبواب النحو على غيره من الأبواب.

لقد كان حديث الأخفش عن المسائل النحوية، ومناقـشته للـدرس النحـوي حديثاً مقتضباً سريعاً في أكثر الأحيان، وقد يعود سبب ذلك إلى أن الأخفش كان في كتابه"معاني القرآن يقصد إلى تبيين معاني كتاب الله تعالى، فما كان منه إلا أن ركز على هذا الهدف، وكان إذا مرت به مسألة لغوية تخدم المعنى الـذي هـو بـصدد الحديث عنه، فإنه لا يتأخر عن الحديث عنها حديثاً مجملاً، قد يـصل فـي بعـض الأحيان للتفصيل.

لقد كانت سمة الاختصار والاقتضاب هي السمة الأبرز في كـل الفـصول، سوى الفصل الذي تحدثنا فيه عن الدرس النحوي في باب المجرورات، فقد كانـت أغلب المسائل تشتمل على تفصيل ليس قليلاً من جانب الأخفش، ومردّ هذا في ظني إلى أن المسائل التي تتعلق بالمجرورات أقل تعقيداً وتشعّباً من غيرها من المـسائل التي تدخل في إطار أبواب النحو الأخرى، فمن هنا كـان حـديث الأخفـش أكثـر تفصيلاً، ولكنه كان بالمساحة نفسها التي تحدث فيها عن غيرها من المسائل.

لقد كانت طبيعة التفصيل التي اتخذها الأخفش في معانيه آتيـة مـن حـشد الشواهد القرآنية والشعرية، والإكثار من الأمثلة التي يصطنعها الأخفـش، هاتـان الطريقتان هما اللتان أدخلتا شيئاً من التفصيل على كثير من القضايا النحويـة التـي نوقشت في هذه الدراسة.

لقد كان الأخفش في باب المجرورات يتحدث تارة عن شيء واضح معلـوم بشيء من التفصيل، وذلك مثل حديثه المفصل عن زيادة "من"، وفي الوقت ذاته كان حديث الأخفش كثيراً عن الأشياء البعيدة التي لم تُعهَد على بعض حروف الجر، فقد

تحدث عن مجيء "من"، وفي، والباء بمعنى على، في حين أن هذه الحروف الأظهر فيها ليس معنى"على"، وإنما الأظهر فيها معنى آخر.

لقد كان كتاب الأخفش "معاني القرآن"كتاباً جامعاً لكثير من العلوم، وهذا أمر طبيعي أن يكون من شخص تتلمذ على النحاة، واللغويين، والمناطقة، وأهل الكلام، وغيرهم من العلماء، فانعكس ذلك كله على عمله التأليفي في هذا الكتاب، وبدا لنا واضحاً أن الأخفش ذو ثقافة عالية في كثير من ميادين العلم المختلفة، هذه الثقافة استفاد منها في إبراز معاني القرآن التي قد تكون أشكلت على كثير من قبله ومن بعده.

ومن الملحوظات التي يمكن لي أن أسجلها على الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه ما رأيته من أن أغلب الموضوعات التي تطرق فيها الأخفش إلى قضايا نحوية كانت تنحصر في الجزء ا لأول من كتابه، وخصوصاً في أثناء حديثه عن معاني آيات سورة البقرة، والسبب راجع في ظني إلى أن الأخفش شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء الذين كتبوا في معاني القرآن، فهم يوردون القضايا التي تمر بهم كثيراً في أول موضع يواجهونه في كلامهم عن معاني آيات القرآن الكريم ، فمن هنا لا يرجعون لإعادة ما قالوه في سابق الآيات، فإذا تحدث أحدهم عن الابتداء مرة، فإنه لا يعيد الكلام عليه مرة أخرى، فمن هنا كانت أغلب الملحوظات التي تدخل في إطار الدرس النحوي عند الأخفش توجد في الجزء الأول من كتابه، دون الجزء الثاني، وفي سورة البقرة من الجزء الأول، أكثر من غيرها من السور، بحكم أنها متقدمة في ترتيب المصحف على غيرها.

لم يكن كثير من العلماء موافقاً للأخفش في كثير من آرائه اللغوية التي ذهب إليها، أو تفسيراته القرآنية المتعلقة بنواحٍ لغوية، فقد عارضه النحاس مثلاً في بعض مواضع زيادة"من"في القرآن، وعارضه القرطبي كذلك، وعارض هو سيبويه في بعض المواضع مما لا مجال إلى ذكره ها هنا، بيد أن هذا لا يعني أننا نُخطئ الأخفش، وإنما هي آراء لكل منها حجة ودليل، وعلينا نحن أن نختار ما نراه مناسباً من هذه الحجج والأدلة.

وأخيراً فإنني أسأل الله تعالى أن يكتب لهذه الدراسة التوفيق، وأن يجعل فيها من النفع لطلبة العلم، وما كان من صواب فبه ونعمت، وما كان من خطأ فإنما هـو محض اجتهاد، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1990م). **معاني القـرآن**، تحقيـق: هـدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الأزهري، أحمد بن محمد، (2001م). **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد، (د.ت). **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد العظيم محمود، ومحمـد علـي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ــ مصر.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (د. ت)**شرح الكافية في النحـو** ، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

الأشموني، علي بن محمد، (1955م). **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيـق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة : 1، القاهرة ــ مصر.

الأعشى، أبو بصير، (1927م). **ديوانه**، الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشيين الآخرين.

الأنباري، ابو البركات، (د.ت)،**الإنصاف في مسائل الخلاف** ، دار الكتب العلميـــة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، ابو البركات، (د.ت)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر.

الأنباري، أبو البركات، (1957م). **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجـــة البيطـــار، مطبعة الترقي، دمشق ــ سوريا.

أنيس، إبراهيم، (1979م). **الأصوات اللغوية**، مكتبة الإنجلومـــصرية، القـــاهرة ـــ مصر، الطبعة الخامسة.

براجشتراسر،(1929م).**التطور النحوي للغة العربية**، مطبعة الـــسماح، القـــاهرة- مصر.

البغدادي، إسماعيل بن محمد ، (1951م). **هدية العارفين أسماء المـــؤلفين وآثـــار المصنفين**طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إصطنبول ــ تركيا، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربـــي، بيـــروت ـــ لبنان.

البغدادي، عبد القادر، (د.ت). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبـــد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر.

البغوي، الحسين بن مسعود، (1986م). **تفسير البغوي**، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان.

التميمي، جرير بن عطية، (2009م). **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة، الأردن- عمان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1967م). **المحتسب في القراءات**، تحقيق: علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميةدار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، مطبوعات وزارة الثقافة، مصر- القاهره..

الجرجاني، عبد القاهر، (366 هـــ). **دلائل الإعجاز**، دار المنار، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الثالثة.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985م).**كتاب التعريفات** ، مكتبة لبنان، بيروت ــ لبنان.

الحموي، ياقوت، (1936م). **معجم الأدباء**، تحقيق: أحمد فريد رفاعي، القاهرة ــ مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (1993م). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (1949م) .**الكافية في النحو**، (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة.

ابن أبي حاتم، أبو محمد أحمد بن محمد، (1952م). **الجرح والتعديل**، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أبادــ الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1934م). **القراءات الشاذة**، تحقيق: برجشتراسر، القاهرة ــ مصر.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993م). **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، منشورات جامعة مؤتة، الكرك ــ الأردن.

الداني، أبو عمرو، (1984م). **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان..

درويش، الشيخ محيي الدين بن أحمد مصطفى، (1415 هـ). **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص ــ سوريا، الطبعة الرابعة.

الدماميني، محمد بن أبي بكر، (د.ت). **شرح المغني بهامش حاشية الشمني على المغني**، المطبعة البهية، القاهرة ــ مصر.

الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد، (د.ت). **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تصحيح وتعليق:علي محمد الضباع، المشهد الحسيني، مطبعة عبد الحميد أحمد، القاهره- مصر.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1985م). **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (1954م). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ــ مصر.

الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، (1988م)**معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم، (1962م). **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت.

الزمخشري، محمود بن عمر، (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

السامرائي، فاضل صالح، (2003م). **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ــ الأردن، الطبعة الثانية.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (1966م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة ــ مصر.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (1966م). **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1996م). **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار أحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الشنقيطي، أحمد بن أمين، (1981م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى.

ابن الشجري، هبة الله الحسن العلوي، (د.ت). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر.

الصبان، محمد بن علي، (د.ت). **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتاب، القاهرة ــ مصر.

الطبري، محمد بن جرير، (د.ت). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود شاكر، وأحمد شاكر، دار المعارف، عمان- الأردن.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (د.ت). **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة ــ مصر.

عبد التواب، رمضان، (1981م). **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، ودار الرفاعي، الرياض ــ السعودية.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (1993م). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

ابن عقيل، عبد الله بن بهاء الدين بن عبد الله، (1999م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

الفراء، يحيى بن زياد، (1980م). **معاني القرآن**، عالم الكتب، القاهرة ــ مصر.

الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب، (1936م). **ديوان الفرزدق**، الصاوى، المطبعة التجارية، دمشق- سوريا.

الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، (2000م). **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2006م). **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

القفطي، إبو الحسن علي بن يوسف، (1950م). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، بيروت ــ لبنان.

ابن فارس، أحمد، (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

القيسي، مكي ابن أبي طالب، (1984م). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1998م).**كتاب الكليات**، تحقيق : عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (1975م). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (د.ت). **النكت والعيون**، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحـ يم، مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

المبودأبو العباس محمد بن يزيد ، (1388 هـ). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهره- مصر.

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، (1992م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، (2005م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (د.ت). **ألفية ابن مالك**، دار التعاون، الطبعة الأولى، مكه المكرمه/ السعودية.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (د.ت). **السبعة في القــراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ــ مصر.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، (1979م). **الرد على النحاة**، تحقيــق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، القاهره- مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقــي المــصري، (د.ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

ابن المنذر، (1986م). **الإشراف على مذاهب الأشراف**، تحقيق: محمد نجيب سراج الدين، طبعة دار الثقافة، قطر.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، (1342هـ). **شرح ألفية ابــن مالــك لابــن الناظم**، المطبعة العلوية، النجف ــ العراق.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1985م). **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1988م). **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علــي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (1997م). **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (د.ت). **شرح شذور الــذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيــع، دمشق ــ سوريا.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (د.ت). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، إيران، الطبعة الخامسة.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش . **شرح المفصل**دار عالم الكتــب، بيــروت - لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة ــ مصر.

المعلومات الشخصية:

الاسم:	**سعيد عبدالله علي الخثعمي**
الكلية:	**الآداب**
الدرجة العلمية:	**ماجستير**
السنة:	2011
الفصل:	**الأول**
هاتف:	00966552047939